الاقتصاد السوري المهدور

النمو اللامستقر والتنمية الضائعة في نصف قرن

2010 - 1960

أيهم أسد

الاقتصاد السوري المهدور

اسم الكتاب: الاقتصاد السوري المهدور
النمو اللامستقر والتنمية الضائعة في نصف قرن
(١٩٦٠ – ٢٠١٠)
المـــؤلـف : أيهم أسد
الطبعة الأولى : دمشق ٢٠١٤
تصميم الغلاف: وجيه قضماني
الإخـراج الفني: أيمـن شـــلغين

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف
تمنع إعادة نشر، أو نسخ كل أو جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة كانت،
دون إذن خطي من المؤلف

أيهم أسد

الاقتصاد السوري المهدور

النمو اللامستقر والتنمية الضائعة في نصف قرن

(١٩٦٠ – ٢٠١٠)

يحتوي علم الاقتصاد على كثير من المقولات التي لا تكتسب مكانتها من دقة أو صحة وصفها للواقع، أو من اكتشافها لشيء لم يكن معروفاً من قبل، بقدر ما تكتسبها من مجاراتها لبعض الأهواء والمصالح القوية التي لا علاقة لها بالعلم.

جلال أمين

مقدمة

يمثل النمو الاقتصادي الزيادة الكمية السنوية في الناتج المحلي الإجمالي، ويدل هذا المعدل على قدرة الاقتصاد الوطني على زيادة الإنتاج فيه عاماً بعد آخر لكن دون أن يعكس أي تغيرات كيفية في الاقتصاد أو المجتمع، أو على الأقل دون أن يكون له علاقة مباشرة بتلك المتغيرات إلا في حال تم توزيع عوائد النمو بشكل أقرب ما يكون إلى العدالة بين عوامل الإنتاج باستخدام سياسات اقتصادية متكاملة مالية ونقدية واجتماعية، ويمثل النمو الاقتصادي والذي هو مؤشر كمي فقط العمود الفقري لأية تنمية اجتماعية اقتصادية قد تقوم في الاقتصاد لأنه ومن حيث المبدأ يؤدي إلى تحقيق فوائض اقتصادية ويزيد من عملية التراكم، وبالتالي لا يمكننا الحديث عن التنمية الاقتصادية بمعزل عن النمو الاقتصادي.

وليست المشكلة الجوهرية في رقم النمو بقدر ما هي في بنيته واستدامته واستقراره، فمعدل نمو (٥٪) يعتمد إحداثه على الصناعة وعلى بنية إنتاجية متينة ومستدامة مثلاً قد يكون أفضل

من معدل نمو (٨٪) يعتمد إحداثه على الخدمات والنشاطات الطفيلية أو الريعية الأخرى وغير المستدامة المصدر، والسبب في ذلك بسيط هو أن فوائد النمو في الحالة الأولى قد تستفيد منها شرائح اجتماعية وقطاعات اقتصادية أكثر بكثير من الحالة الثانية بالإضافة إلى أنه أكثر استقراراً، هذا مع عدم نسياننا أبداً أن النمو مرتبط بعدة شروط أخرى غير الشروط الكمية المباشرة له كالاستثمار والادخار ومنها حسم التوجه الاقتصادي للدولة، تعديل مناخ الاستثمارات، تطوير النظام الضريبي، تطوير السياسات النقدية، تحقيق مفهوم الشفافية الاقتصادية في الصفقات والتعاملات والعقود، ومكافحة الفساد بأشكاله كافة وأينما وجد، تحديث التشريعات القائمة، صياغة تشريعات جديدة يفتقد إليها الاقتصاد، تطوير نظام البحث العلمي والتعليم، والاستقرار السياسي والاجتماعي، والعديد من الإجراءات المرحلية والاستراتيجية التي تسمح بتحقيق معدل النمو.

في الاقتصاد السوري تطفو على السطح أزمة تنمية اجتماعية تاريخية واضحة جداً بكل معالمها وفي أغلب القطاعات مثل قطاع الصحة وقطاع التعليم وقطاع العمل والعديد من القطاعات الأخرى التي لم تحقق الإنجازات المطلوبة منها لتكون قطاعات نوعية ومتميزة، وإذا سألنا أنفسنا لماذا لم يستطع الاقتصاد إيجاد حلول لمثل هذه الأزمة رغم توافره على موارد اقتصادية وبشرية هائلة فإننا نجد جزءاً كبيراً من الجواب يعود إلى مسألة النمو الاقتصادي المتقلب جداً وغير المستقر خلال خمسين عاماً والذي ترك بصماته

في كل مكان، وإلى سوء توزيع نتائج ذلك النمو على المجتمع، وبالتالي فإن إخفاقات التنمية الاجتماعية في سورية تعود في جزء منها إلى تراجع وضعف معدلات هذا النمو الناتج عن سوء إدارة الموارد الاقتصادية وعدم قدرة الدولة على الاقتراب من التخصيص الأمثل للموارد الذي انعكس بدوره على بنية النمو أيضاً، وقد نتج عن إدارة الموارد تلك هدراً تاريخياً ضخماً لقدرات الاقتصاد السوري واستنزافاً لفوائضه دون تطويره جوهرياً ودون القدرة على تعويض تلك الفوائض أو خلق وابتكار مصادر نمو بديل تولد فوائض جديدة وتحديداً البدائل التكنولوجية والمعرفية المستندة أساساً إلى رأس المال البشري والمعرفي، إذ لابد للموارد الطبيعية والعوامل الريعية التي استند النمو الاقتصادي في سورية عليها فترة طويلة من أن تزول يوماً ما، وبالتالي سوف يستمر تقلب واضطراب معدل النمو وتضطرب معه في المحصلة العملية التنموية والتقدم الاجتماعي أيضاً.

يساهم التحليل التاريخي لبنية النمو الاقتصادي في سورية، في معرفة اتجاهات وتطورات ذلك النمو، بالوقت الذي يكشف فيه أيضاً، عن أهم العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية المؤثرة في تلك البنية، أو ما يسمى بـ «**مصادر النمو**»، سواء كانت تلك المصادر كميّة أو نوعيّة، كما أنّ الكشف عن بنية النمو الاقتصادي، إنما تعني في النهاية الكشف عن البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامة، والتحولات التاريخية التي تطال تلك البنية، ودور السياسات الاقتصادية الكليّة، وعلاقات الإنتاج الاجتماعي، والنظام السياسي

التي تعيق أو تشجع النمو، كما يسمح بالوقت نفسه باستقراء مسارات النمو المستقبليّة، وتحديد بنيته على المدى الطويل، فالنمو الاقتصادي، ليس في النهاية، إلا تجسيداً وتعبيراً مكثفاً ومتراكماً ومعقداً لعلاقات الفاعلين الاقتصاديين، والاجتماعيين، والسياسيين وتوازناتهم، وتناقضاتهم، فيما بينهم، ومع الموارد الاقتصادية المتاحة في مرحلة تاريخية محددة.

وإذ يثبت التحليل التاريخي، لبنية النمو الاقتصادي في سورية مدى هشاشة وتقلب ذلك النمو، فإنّ السبب الرئيسي لذلك يرجع إلى وجود عوامل متداخلة فيما بينها تبعاً لكل مرحلة تاريخية تركت على النمو الاقتصادي أثراً واضحاً خاصاً بها من خلال كيفية تعاطيها مع الموارد الاقتصادية المتاحة، فقد تأثر النمو في مراحل معينة بالصراع السياسي الداخلي على السلطة ذو المحتوى الطبقي الواضح، وتأثر في مرحلة أخرى بعوامل اقتصادية خارجية بحتة جسّدتها تدفقات القروض والمنح والمساعدات التي تلقتها سورية، ثم تأثر في مرحلة لاحقة بعوامل اقتصادية داخلية جسّدها اكتشاف النفط والقدرة على إنتاجه تجارياً بكميات كبيرة، كما تأثر أيضاً بمجموعة من العوامل التنظيمية والإدارية والإصلاحية المجسّدة بمجموعة من القوانين والإجراءات الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي، ولا يخفى أيضاً تأثر النمو الاقتصادي بطريقة التخطيط الاقتصادي المركزي وإخفاقها غالباً في تحقيق توازنات قطاعية متناسبة فيما بينها، ونتيجة لتفاوت العوامل المؤثرة في النمو أظهر النمو الاقتصادي تذبذباً وتقلباً واضحاً كان من الصعب تفسيره، أو

ربطه بتغيرات اقتصادية إنتاجية جوهرية، في الوقت الذي يسهل ربطه بتغيرات ظرفية آنية، تعتمد دائماً على خليط متداخل من تلك العوامل.

يعكف هذا الكتاب على تحليل بنية النمو الاقتصادي في سورية خلال خمسين عاماً على شكل عشريَّات متتالية، كان لكل عشريَّة منها خصائصها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها والتي أثرت بدورها على معدلات النمو الاقتصادي، لكن بدا من الواضح أنه وخلال الخمسين عاماً الماضية تمّ هدر موارد الاقتصاد الذاتية والموارد الطارئة التي حصل عليها بطرق مختلفة وتمّ تضييع فرص تنموية كبيرة كان يمكن من خلالها تطوير بنية الاقتصاد والمجتمع وتجاوز الكثير من الاختلالات الهيكلية وتوفير مصادر نمو بديل ومستدام، ويمكن التأكيد من خلال التحليل العلمي لنصف قرن اقتصادي أنه تمّ تبديد الكثير من الفرص التاريخية بالمعنى الحقيقي للكلمة دون الاستفادة منها أو توظيفها لخلق مجتمع سوري متقدم وحداثي، وبالتالي لم يكن الاقتصاد سوى عامل محبط للتطور المجتمعي العام بدلاً من أن يكون عامل محفز له، وهو ما سيكتشفه القارئ من خلاله إطلاعه على كيفية تغيّر وتقلب مصادر النمو الكميّة الرئيسية وعدم القدرة على السيطرة عليها تاريخياً وتنميتها.

لقد تم الاعتماد في عملية تحليل بنية النمو الاقتصادي والكشف عن العوامل المحفزة وغير المحفزة للنمو على المؤشرات الكلية لقطاعات

الزراعة والصناعة والنفط، بالإضافة إلى مؤشرات المديونية الخارجية والميزان التجاري، والاستثمار العام والخاص ودور التخطيط الاقتصادي في إدارة الموارد، ودور الإصلاحات الاقتصادية المختلفة التي سادت كل عشرية لوحدها والتي كان لتقلبها وتغيرها الدور الرئيسي في تحديد بنية وقيمة النمو الاقتصادي.

عقد الستينيات
نمو محكوم بصراع السياسة

يبدي النمو الاقتصادي في سورية خلال عقد الستينيات تقلبات وتذبذبات واضحة ومتفاوتة جداً، عكست محصلة لمرحلة اجتماعية – سياسية امتازت بحدّ ذاتها بالتقلب والتوتر بين النظام السياسي والبنية الاجتماعية القائمة والمسيطرة في ذلك الحين، وتحديداً البنية الإقطاعية وما تفرزه من علاقات اجتماعية وتوازنات سلطوية، وعلى الرغم من وصول معدل النمو خلال كامل العقد إلى (٦٪) وسطياً إلا أن تفاوتاً كبيراً حصل بين نصفي العقد في ذلك المعدل، إذ بلغ متوسط النمو في نصفه الأول حوالي (٨,٣٪)، ما لبث أن انخفض في نصفه الثاني بشدة ليصل إلى (٣,٦٪)، الأمر الذي يظهر تأثير النزاع السياسي والاجتماعي بشكل قوي على تقلبات النمو الاقتصادي في ذلك العقد، حيث جسدت عمليات التأميم والإصلاح الزراعي في تلك الحقبة نقطة الارتكاز الأساسية للصراع الاقتصادي الآيدولوجي بين سلطة راغبة بتوطيد أركانها وفرض نموذجها السياسي الجديد، ورؤوس أموال لا ترغب بالتنازل عن

مواقعها ومكتسباتها الرأسمالية، أي تحديداً بين نموذج سياسي مؤدلج اشتراكياً يحاول إجراء نوعاً من القطيعة التاريخية مع معطيات الواقع الذي كان موجوداً قبله، ونموذج اقتصادي مؤدلج رأسمالياً يدافع بشدة عن تراث اقتصادي اكتسبه خلال العقد السابق له، أي كان الصراع على بنية دولة وإدارة مجتمع باستخدام أدوات اقتصادية، وبالتالي كان لابدّ من الوقوف عند تطور عمليات التأميم والإصلاح الزراعي التي حصلت في عقد الستينيات لمعرفة أثرها على تقلبات النمو الاقتصادي، إلا أنّ تقلبات النمو تلك تأثرت أيضاً بمتغيرات كمية كثيرة، منها القروض الخارجية التي حصلت عليها سورية، والمشاريع الإنمائية الكبرى التي نفذتها الدولة، والظروف المناخية التي سادت في بعض السنوات، واكتشاف النفط، وتقلبات الميزان التجاري وغيرها .

إضافة إلى ذلك فإن عقد الستينيات قد شهد أحداثاً سياسية مركزية أثرت في المجتمع والاقتصاد كان منها انفصال الوحدة السورية المصرية عام ١٩٦١، وقيام ثورة آذار عام ١٩٦٣، والنزاع السياسي على السلطة خلال أعوام (١٩٦٥ و١٩٦٦) بين القطريين والقوميين البعثيين، ومحاولة انقلاب سليم حاطوم عام ١٩٦٦، ونكسة حزيران عام ١٩٦٧، واستمرار النزاع داخل حزب البعث بين العسكريين والسياسيين حول تقاسم الصلاحيات، وإن كان من الصعب قياس ومعرفة التأثير المباشر لتلك الأحداث على معدلات النمو الاقتصادي إلا أنه لا يمكن تجاهل دورها عليه بشكل غير مباشر من خلال ما تفرزه من عدم استقرار وتوتر اجتماعي

وسياسي يؤثر على العملية الاقتصادية بطرق مختلفة، والجدول التالي يوضح تقلبات النمو الاقتصادي خلال كامل عقد الستينيات.

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق، ومعدل النمو بأسعار ١٩٦٣ الثابتة
(القيمة بملايين الليرات)

السنة	الناتج الإجمالي	معدل النمو %
1960	2962	0.3
1961	3219	8.7
1962	3982	23.7
1963	3980	-0.1
1964	4349	9.3
1965	4449	2.3
1966	4321	-9.2
1967	4551	5.3
1968	4748	4.3
1969	5486	15.5
1970	5616	2.4

ويدل التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي خلال عقد الستينيات كله أن ذلك العقد لم يكن عقداً صناعياً بقدر ما كان عقداً زراعياً وخدمياً، فخلال كامل العقد، وبشكل وسطي، كانت مساهمة قطاع الخدمات والحكومة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٤٠٪)، في حين كانت مساهمة قطاع الصناعة فيه (١٥٪)، ومساهمة قطاع التجارة (١٥٪) ومساهمة قطاع الزراعة (٣٠٪)، وأنه طيلة السنوات العشر لم يحدث هناك تغيّر نوعي واضح في تركيبة الناتج المحلي،

إنما كان هناك نوعاً من الثبات والاستقرار فيه، وبالتالي فإن المجتمع السوري كان مرتبطاً بجزء كبير منه بالقطاع الزراعي بصورة رئيسية وبما يفرزه من أنماط ثقافية واجتماعية بسيطة، وهذا يعني أن قوى الإنتاج كانت متخلفة وراكدة وغير قادرة على إحداث تغيّرات نوعية في بنية المجتمع والاقتصاد ككل، وأن جزءاً لا بأس به من النمو الاقتصادي سيكون مرهوناً بمستوى تلك القوى المنتجة، تلك القوى التي كانت محط صراع سلطوي، وتأثرت كثيراً بعمليات الإصلاح الزراعي، وببعض مشاريع الري الكبرى والمشاريع الزراعية التي نفذتها الدولة خلال العقد، والتي حافظت على مساهمة قوية للزراعة في الناتج على الرغم من التقلبات التي شهدتها الزراعة. والجدول التالي يوضح تركيب الناتج المحلي الإجمالي.

التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال عقد الستينيات بأسعار ١٩٦٣ الثابتة (٪)

	الصناعة	الزراعة	التجارة	الأخرى	المجموع
1960	15.5	33.5	15	36	100
1961	15	34.1	15.5	35.5	100
1962	12.3	39.1	14.5	34	100
1963	15.2	32.1	15.4	37.3	100
1964	15	33.6	13.8	37.4	100
1965	14.7	31.7	13.4	40.2	100
1966	15.5	27.1	14.6	42.8	100
1967	15.4	30.1	14	40.5	100
1968	16	24.3	14.7	44.6	100
1969	17.4	27.9	13.5	41.2	100

التأميم والإصلاح الزراعي

تدل المعلومات حول توزع الأراضي الزراعية قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٨على سيطرة الملكية الكبيرة والمتوسطة، إذ لم يكن في أيدي الملاكين الزراعيين الصغار سوى ما نسبته (١٤٪) من مجموع المساحات الصالحة للزراعة، وكان في أيدي متوسطي الملاكين ما نسبته (٣٧٪)، أما الملاكين الكبار فكانوا يحوزون على (٢٩٪) من مجموع تلك المساحات، وهدف قانون الإصلاح الزراعي إلى تقليص اللامساواة الفاضحة في توزيع الأراضي وتوسيع رقعة الملكية بإعادة توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين المحرومين منها، وتقليص نفوذ الإقطاعيين كطبقة سياسية بنزع قسم كبير من ملكيتهم وتوزيعها على الفلاحين، ومحاولة توجيه كبار الملاكين الزراعيين إلى الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى، بالإضافة إلى تحسين الوضع الاقتصادي ورفع القوة الشرائية للفلاحين وتحقيق ارتباط أكبر للفلاحين بأرضهم وتحفيزهم على تحسينها وزيادة مردودها.

غير أن تلك الجوانب الإيجابية للإصلاح لا تخفي وجود بعض الثغرات التي لم تعطي النتائج المرجوة من القانون، ومنها أن القانون ساهم في زيادة تشتت الحيازات الزراعية، ولم يساعد على نشر الزراعة الجماعية أو إقامة مزارع تعاونية إنتاجية كبيرة أو إقامة مزارع رأسمالية عصرية، مما أعاق استخدام المكننة في الزراعة

وجعل استخدام الآلات الزراعية غير اقتصادية، يضاف إلى ذلك أنّ عدم وجود منظمات فلاحية ديمقراطية تراقب تطبيق القوانين الصادرة والتعديلات المدخلة عليها أدى إلى اصطدام التطبيق بمقاومة الإقطاعيين فتردت أوضاع الفلاحين وتباطأت كثيراً وتأخر تطبيق الإصلاح الزراعي، وهنا ظهرت الفجوة الكبيرة بين القرار السياسي الرّامي إلى تعزيز مواقع السلطة من خلال محاولتها ضم جزء جديد من المجتمع إلى صفها عبر البوابة الاقتصادية، وتحديداً عبر توسيع دائرة الملكية، وبين الواقع الاقتصادي الفعلي الذي لم يستطع بسبب بنيته المتخلفة وعلاقاته الاجتماعية الطبقية أن يستوعب ذلك القرار، وخاصة في ظل بنية صناعية لم تكن مواتية لتطوير البنية الزراعية، وكانت النتيجة أنه وبعد مرور ثلاث سنوات من إصدار قانون الإصلاح الزراعي لم يصادر من الملاكين سوى جزء ضئيل من الأراضي الزائدة وحسب معلومات وزارة الإصلاح الزراعي لم تنزع طيلة سنوات الوحدة مع مصر سوى ما نسبته (٥٣٪) من الأراضي المعدّة للمصادرة ونتيجة لمقاومة الإقطاعيين العنيفة لإجراءات الإصلاح فقد تمّ إعادة النظر في القانون وتم تغيير القانون بالفعل في عام ١٩٦٢ باتجاه إبقاء مساحات أكبر من الأراضي في أيدي الملاكين الزراعيين.

إن تحليل وقراءة مسألة الإصلاح الزراعي في سورية بنتائجها، يشير إلى أنها كانت خطوة مرتجلة، عجزت عن حل المسألة الزراعية، فلم تحقق متطلبات الريفيين، ولم تحسن أوضاعهم المعيشية فتقاربها من الأوضاع المعيشية في المدن، ولم تحقق ما أنيط بها من أهداف.

فقد ظل كبار الملاكين الذين شملهم الإصلاح الزراعي يحتفظون بمساحات واسعة من الأراضي (١٥-٥٥ هكتاراً مروياً مشجراً) و(٨٠-٦٠٠ هكتاراً بعلاً)، وحتى العام ١٩٧١، ظل أقل من (١٪) من الحائزين الزراعيين، يمتلكون أكثر من (٢٠٪) من مجموع الحيازات، و(٧٥٪) من الحائزين يملكون (٢٢,٢٪) من الحيازات. وظلت الفروقات الشاسعة في الدخول موجودة، كما فتّت الإصلاح الكثير من الحيازات الزراعية، وكانت خطوة غير موفقة في مناطق الجزيرة السورية، التي تزرع بمزروعات تحتاج إلى مساحات واسعة وآليات حديثة، فبتفتيتها عجز المزارعون الجدد عن استخدام التقنية والآلة، ولم يقتنعوا بريعيتها. مما استدعى لاحقاً بيعها أو تأجيرها أو تركها بوراً، واتخاذ قرار الهجرة نحو المدن، لتأمين فرص عمل مجزية وتحسين مستوى المعيشة، ليُعلن عن تلاشي الطبقة الفلاحية وظيفياً في الريف حيث هاجرت منه، وتشظيها وتحولها إلى حياة المدينة حيث هاجرت إليها، مع بقائها ثقافياً وأيديولوجيا مرتبطة بالريف.

وإن كانت الدولة السورية في الستينيات قد قامت بتوزيع الملكية على المجتمع في قطاع الزراعة فإنها قامت بالعكس تماماً في قطاع الصناعة والمال، حيث قامت بسحب ملكية المجتمع وتركيزها بيدها، إذ أنه في ذلك العقد بدأ هجوم الدولة على ملكية البورجوازية السورية الكبيرة في تموز من عام ١٩٦١، فقد نصت المراسيم (١١٧ و١١٨) على التأميم الكلي لجميع المصارف وشركات التأمين البالغ عددها في ذلك الحين (٧٠) شركة ومصرف، بالإضافة إلى التأميم الكلي والجزئي لـ(١٥) شركة صناعية منها (١٢) شركة تساهم

الدولة بنسبة (٥٠٪) من رأس مالها، وتحولت أسهمها كلها إلى سندات اسمية على الخزانة لمدة (١٥) عاماً بفائدة قدرها (٤٪) واعتبرت قيمة كل سند حسب سعره في البورصة قبل يوم واحد من صدور المرسوم، كما صدر المرسوم (١١٩) الذي أمّم شركات صناعية أخرى، وحظر على كل شخصية طبيعية أو قانونية أن تمتلك أسهما تزيد قيمتها عن (١٠٠) ألف ليرة وتؤول قيمة الأسهم الزائدة عن ذلك المبلغ إلى الدولة.

وبعد انفصال سورية عن مصر عام ١٩٦١ طالبت البرجوازية السورية والإقطاعيين السوريين الحكومة بإلغاء تأميم المؤسسات في الحال، وبتصفية الإصلاح الزراعي على الفور، واستجابت الحكومة لتلك المطالب، وأوضحت في بيان رسمي لها أنها سوف تحترم الملكية الخاصة والمبادرة الفردية وتلغي قوانين التأميم أو تعيد النظر فيها، وأنها سوف تسهل توظيف الرساميل الأجنبية في الاقتصاد السوري، وبعد فترة اتخذت الحكومة قانوناً بإلغاء تأميم الشركات والمصارف التي شملها مفعول مراسيم عام ١٩٦١. وفي عام ١٩٦٢ أدخلت تعديلات على قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨ واستناداً إلى القانون الجديد شرع الإقطاعيون ينتزعون بالقوة الأراضي التي حصلوا عليها بموجب الإصلاح الزراعي و في بضعة أشهر فقط انتزعوا حوالي (٣٠) ألف هكتار.

وعندما تسلّم حزب البعث السلطة في عام ١٩٦٣ انصرف إلى تدعيم مواقعه الطبقية والسياسية والاقتصادية، إذ صدرت بعض المراسيم ذات الميول الاشتراكية المنسجمة تماماً مع آيديولوجيا الحزب، منها

تأميم المصارف التجارية الخاصة نظراً لتسرب الرساميل بكثرة للخارج، وتأميم المؤسسات الصناعية وتوسيع صلاحيات النقابات العمالية وفي ردة فعل منها، بدأت البرجوازية الرأسمالية بالضغط على الحكومة منذ بداية عام ١٩٦٤ إذ أغلقت بعض المؤسسات الصناعية أبوابها بحجة عدم توفر المواد الأولية، وسرح عدد من العمال، وامتنعت البرجوازية عن أي استثمار جديد، وبالتالي فقد انخفض الإنتاج الصناعي، وانتشر الكساد، ولم تسفر إجراءات الحكومة عن إحراز أي تقدم، ومما زاد في سوء الوضع هروب جزء من رأس المال الخاص خارج البلاد، الأمر الذي انعكس على الأوضاع الاقتصادية بكاملها، فانخفضت الصادرات وزاد عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات وارتفعت الأسعار الداخلية وتفاقمت المصاعب النقدية، وتدهور سعر الليرة وازداد التضخم.

وأدى هذا الوضع المتدهور، إلى جانب إضراب التجار، إلى اتخاذ الحكومة العديد من الإجراءات.

ففي منتصف عام ١٩٦٤ صدرت مجموعة من التشريعات المتعلقة بالقطاع الصناعي قضى أحدها وهو المرسوم (٢) بمساهمة الدولة برأسمال بعض الشركات بنسبة (٢٥٪)، وقضى المرسومان (٥٤ و٥٦) بتأميم شركات صناعية تأميماً كلياً، وفي عام ١٩٦٥ صدرت المراسيم التي أممت بموجبها كلياً أو جزئياً مؤسسات صناعية جديدة مختلفة فقد تمّ تأميم (٣٧) شركة بنسبة (١٠٠٪)، كما أممت (٢٧) شركة بنسبة (٩٠٪) وأممت (٤٤) شركة بنسبة (٧٥٪)، وأصبح (٨٢٪) من الصناعات الغذائية و(٦٢٪) من الصناعات الكيمائية

و(٥٨٪) من الصناعات الهندسية و(٤٧٪) من صناعات الغزل والنسيج تابعة للقطاع العام وما تبقى منها بقي بيد القطاع الخاص.

وقد اعتبرت عمليات التأميم هذه أكبر الخطوات التي تحققت في نطاق دعم وتوسيع القطاع العام إذ بلغت عدد المؤسسات التي آلت إليه (١٠٣) مؤسسة مجموع رؤوس أموالها نحو (٢٣١,٥) مليون ليرة، ويعمل فيها نحو (٢٤) ألف عامل. وفي عام ١٩٧٠ صدر المرسوم التشريعي رقم (٣٨) الذي قضى بنقل ملكية حصص المساهمين في الشركات التي أممت جزئياً إلى الدولة، وبأن يكون لهذا الحكم أثر رجعي منذ صدور قوانين التأميم في مطلع عام ١٩٦٥، وطبقت على أولئك المساهمين الأسس والمبادئ نفسها التي طبقت على المساهمين الآخرين الذين تناولتهم تلك القوانين. وفي نهاية عام ١٩٦٩ أصبح القطاع العام يتكون من ثلاثة اتحادات صناعية تشمل صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والصناعات الهندسية والكيميائية برأس مال إجمالي قدره (٢٦٠) مليون ليرة، ويعمل فيه (٢٦٨١٥) عاملاً.

وبعد صدور القوانين مطلع عام ١٩٦٥ التي قضت بتأميم معظم الشركات الصناعية تأميماً كاملاً، تمّ تأميم قطاع التجارة الخارجية بالكامل وتمّت مصادرة بعض المحلات التجارية الكبيرة، كما أمّمت تجارة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية، وتمّ حصر استيراد عدد من السلع والمواد الرئيسية والغذائية بشركة الاستيراد والتصدير للقطاع العام (سيمكس)، وتمّ حصر تصدير القطن وبذور اللنت بهيئة حلج وتسويق الأقطان العامة، بعد أن تم تأميم جميع المحالج،

كما حصر تصدير القمح والشعير والدقيق بهيئة المطاحن والحبوب، وجرى في الوقت ذاته تأميم المطاحن كافة، وألغيت جميع رخص البحث والاستثمار عن النفط والمعادن الممنوحة للشركات الأجنبية، وتمّ حصر الاستثمار بالهيئة العامة للبترول وذلك بالتعاون مع خبراء من الاتحاد السوفيتي حينها، وتبع ذلك تأميم جميع شركات الزيوت والمحروقات التي كانت تقوم باستيراد المواد النفطية والمعدنية وتوزيعها في الداخل.

كما جرى في عام ١٩٦٥ تأميم جميع شركات توزيع المحروقات، إذ كانت تجارة المحروقات محصورة بيد شركات مثل «**كالتكس، وشل، وموبيل أويل**» وأنيط أمر الإشراف عليها بالهيئة العامة للبترول، ثم أنشأت لهذه الغاية الشركة العربية لتوزيع المنتجات البترولية التي عرفت باسم (سادكوب) كما أنشأت وزارة خاصة باسم وزارة النفط والكهرباء والثروة المعدنية وانتقلت إليها منذ عام ١٩٦٦ الصلاحيات والمهام التي كانت تمارسها في هذا المجال وزارة الصناعة.

وفي عام ١٩٦٤ تمّ أيضاً تأميم جميع المصارف وشركات التأمين العاملة في القطر وربطها بالمؤسسة الاقتصادية السورية، وتمّ دمج المصارف وإقامة نوع من التخصص في أعمالها، وبدءاً من عام ١٩٦٧ أصبح الجهاز المصرفي السوري يتألف من مصرف سورية المركزي وخمس مصارف رئيسية متخصصة هي: التجاري والعقاري والتسليف والزراعي والصناعي، تمول كل واحدة منها قطاعاً محدداً من قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن ناحية ثانية فقد توقفت مع بداية التأميم في سورية أنشطة سوق الأوراق المالية التي كانت تعمل

بصورة غير منظمة وكانت تتداول خلالها أسهم بعض الشركات في محلات غير مرخصة.

وبذلك ضاق سوق رأس المال في سورية وأصبح يقتصر على القروض المصرفية التي كانت تستأثر مؤسسات القطاع العام بأغلبيتها، وهنا لابدّ من الذكر أنه حتى عام ١٩٥٦ كان النظام النقدي والمصرفي السوري بكامله تحت سيطرة مصرف واحد هو مصرف سورية ولبنان وهو مصرف فرنسي كان يقوم بمهمة إصدار الأوراق النقدية إلى أن أقيم مصرف سورية المركزي وباشر أعماله في عام ١٩٥٦.

بعد عمليات التأميم أصبح الوضع الاقتصادي في البلاد سلاحاً قوياً في أيدي البرجوازية للضغط على الحكومة، ففي عام ١٩٦٤ أخذ عدد من أصحاب المؤسسات الصناعية متذرعين بصعوبة الحصول على الموارد وفقدانها يغلقون مؤسساتهم ويسرحون العمال، فازداد عدد العاطلين عن العمل، ولم يستثمر برجوازي واحد في غضون سنة رأس ماله في بناء مشروعات جديدة، وصار عدد كبير من المؤسسات الخاصة في أهم الفروع الصناعية في سورية يقدمون على تخفيض الإنتاج إذ لم يغلقوا مؤسساتهم، فانخفض إنتاج الأقمشة القطنية، والإسمنت والسكر والكونسروة وباقي البضائع، كما انخفض بشدة سعر أسهم الشركات الصناعية الرئيسية حيث انخفض سعر سهم شركة الإسمنت الضخمة في حمص من (١٠٠) إلى (٨٠) ليرة، وانخفض سعر سهم مصنع الزجاج في دمشق من (٢٨٠) إلى (١٨٠) ليرة، وهبط سعر سهم شركة الكونسروة من (٥٠) إلى (٣٤) ليرة.

ولم يلق سعي الحكومة لتجاوز الكساد الاقتصادي في البلاد عن طريق تقديم القروض من مصارف الدولة وعن طريق مساهمتها بنسبة (٢٥٪) في رؤوس أموال بعض المؤسسات أي نجاح، ومما زاد الوضع سوءا خروج رؤوس الأموال الخاصة بكثرة إلى خارج البلاد ووصل الأمر إلى حد أن أخذ بعض من أصحاب المشروعات قروضاً من الدولة واستخدموها كرأس مال متداول وأخرجوا الأرباح التي جنوها من رؤوس الأموال إلى خارج البلاد، ونتيجة لذلك ساد البلاد وضع اقتصادي عصيب وزاد انخفاض الصادرات من مقدار العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وسببت محاولات الحكومة تقييد الاستيراد زيادة الأسعار بالنسبة للكثير من البضائع المستوردة وفقدانها بشكل عام من السوق المحلية، وهبطت أجور العمال بنسبة (١٥٪)، واضطر أكثر من (١٠٠) ألف عامل من السوريين إلى الهجرة لبلدان الجوار، وفي ظل الوضع المالي المتدهور وارتفاع الأسعار الداخلية وانخفاض القدرة الشرائية للسكان وتدهور الليرة وتفاقم المصاعب النقدية ازداد خطر التضخم في البلاد، وتفاقم ذلك الخطر بسبب اضطرار الدولة مواجهة نفقاتها المتزايدة على حساب إصدار المزيد من الأوراق النقدية، كما ضعف ضمان الاعتمادات المصرفية، وتدنت ثقة رؤوس الأموال العالمية بالليرة السورية.

لقد سبب تحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية احتدام الصراع الطبقي، فقد نظمت البرجوازية الكبيرة التي فقدت قسماً كبيراً من رساميلها من جراء عمليات التأميم رداً على قرارات التأميم إضراباً عاماً للتجار في دمشق، ونجحوا في أن يكسبوا في صفوفهم بعض

أصحاب الأعمال الصغار والمتوسطين الذين أخافوهم من تأميم أوسع محتمل، ودعا بعض رجال الدين إلى إعلان الحرب المقدسة ضد منتهكي الملكية الخاصة، وأثارت منظمة الإخوان المسلمين في بعض أحياء دمشق صدامات مسلحة وخصصت البرجوازية بضع عشرات من ملايين الليرات لأعمال التخريب الاقتصادي لضرب اقتصاد البلاد كله، وفي عام ١٩٦٥ شكل مجلس الرئاسة محكمة عسكرية استثنائية من أجل مقاومة البرجوازية الكبيرة جعل من صلاحياتها النظر في المسائل المتعلقة بالجرائم ضد أمن الدولة، وقدمت إلى تلك المحكمة العناصر التخريبية النشطة حينها، وصودرت بقرار من مجلس الرئاسة الأموال المنقولة وغير المنقولة لـ(٢٢) من كبار التجار المتهمين بتخريب الإجراءات الحكومية، بالإضافة إلى ذلك فقد فرضت الحراسة على (٦٨) مخزناً استمر أصحابها في مقاطعة دعوة السلطات إلى وقف الإضراب العام وما لبثت الحكومة أن أعادتها لاحقاً.

لقد أدت عملية التحويل الاشتراكي في سورية الستينيات إلى انكماش في فعالية القطاع الخاص إلى حد ما، وخاصة في قطاعي الصناعة والتجارة الخارجية، وخرج من القطر جزء آخر من رؤوس الأموال وذلك إضافة إلى ما كان قد سبق خروجه من قبل وعلى وجه التحديد بعد حرب السويس عام ١٩٥٦، وفي أعقاب تطبيق قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر بنسخته الأولى عام ١٩٥٨ الذي تم بموجبه تحديد سقف الملكية الزراعية بـ(٨٠) هكتاراً للأراضي المروية و(٣٠٠) هكتار للأراضي البعلية وتوزيع الأراضي الزائدة عن

ذلك الحد على المعدمين من الفلاحين بالإضافة إلى صدور قوانين ومراسيم التأميم عام ١٩٦١ وما تبعها من عمليات تأميم لاحقة.

لقد أدت عمليات التأميم ووصول حزب البعث إلى السلطة إلى خلخلة مرتكزات المجتمع السوري السياسية والاقتصادية والاجتماعية طيلة عقد كامل من الزمن، فشمولية السلطة السياسية الجديدة لا يناسبها إلا مركزية اقتصادية واجتماعية شديدة، أدت بشكل مباشر إلى انحسار الحراك الاجتماعي الليبرالي، وإلى سحب البساط من تحته، وإلى رسم ملامح لوحة مجتمعية جديدة بكل تفاصيلها، سوف تؤثر على المشهد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السوري طيلة عقود ثلاثة لاحقة بما أرسته من بنية جديدة للدولة.

قطاع الزراعة

في عقد الستينيات حصلت الزراعة على (٤٪) من مجمل الاستثمارات في الاقتصاد الوطني، واستحوذت على (٥٢٪) من إجمالي قوة العمل، في حين استحوذت الصناعة على (٣٧٪) من مجمل الاستثمارات و(٢٠٪) من قوة العمل، وحصل قطاع الخدمات على (٥٩٪) من مجمل الاستثمارات وعلى (٢٨٪) من قوة العمل، الأمر الذي يدلل، وكما ذكرنا سابقاً، على سيطرة بنية مجتمعية ريفية وعلاقاتها على الاقتصاد.

ويمكن القول إن عقد الستينيات كان عقداً زراعياً من ناحية استحواذه على العمالة وخاصة إذا ما عرفنا أن حصة قطاع الزراعة من العمالة ارتفعت خلال أعوام (١٩٦١/١٩٦٩) بشكل ملحوظ ومستمر من (٥٢٪) لتصل إلى (٦٤٪) من مجمل قوة العمل، فيما شهدت نسبة قوة العمل في قطاع الصناعة التحويلية وخلال الفترة ذاتها انخفاضاً من (١١,٥٪) وصولاً إلى (٩٪) من مجمل قوة العمل، وكذلك انخفضت هذه النسبة في قطاع الخدمات والحكومة من (١٣,٥٪) لتصل إلى (٩,٥٪) أيضاً، ويمكن تفسير ذلك الانخفاض بأنه ناجم عن الانكماش في القطاع الخاص الصناعي الذي حصل في أعقاب إجراءات التأميم التي اتخذت خلال ذلك العقد.

وعلى الرغم من الاختلالات النسبية في توزيع قوة العمل بين القطاعات الاقتصادية إلا أنه كان هناك زيادة مطلقة في عدد قوة العمل حيث زادت قوة العمل في عام ١٩٦٥ مثلاً بحوالي (١٥٪) عما كانت عليه في عام ١٩٦١، وزادت بنسبة (٧٪) في عام ١٩٦٨ عما كانت عليه في عام ١٩٦٧، مترافقة مع الزيادة في عدد المشاريع المقامة خلال ذلك العقد ومع التحولات التي شهدها، إلا أن إنتاجية تلك القوة العاملة لم تزدد بشكل ملحوظ بسبب انتشار الأمية بينها بنسب كبيرة فقد ازدادت نسبة الأمية بين المشتغلين من (٥٦,٥٪) في عام ١٩٦١، لتصل إلى (٦٢,٥٪) في عام ١٩٦٨.

وبما أن عقد الستينيات كان عقداً زراعياً بامتياز، فقد تأثر تقلب النمو الاقتصادي العام في ذلك العقد بالتقلبات الحادة التي شهدها

قطاع الزراعة وتحديداً بتقلبات المحاصيل الحقلية الرئيسية كالقمح والقطن والشعير وغيرها إما لأسباب طبيعية كتعرض سورية لموجة جفاف خلال الفترة (١٩٥٨/١٩٦٠)، وخلال الفترة (١٩٦٦/١٩٦٧) التي أثرت بشكل ملحوظ على الإنتاج الزراعي أو كنتيجة مباشرة لتطبيق قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٦٣ والتعديلات التي أدخلت عليه للمرة الثالثة والتي كان جوهرها تعديل سقوف الملكية الزراعية حسب المنطقة الزراعية وكمية الأمطار، ولجوء بعض الملاك الزراعيين الكبار إلى العزوف عن زراعة ما تبقى لديهم من الملكيات، وترقبهم لما سيكون عليه الحال بعد مرحلة ما سمي بـ«**التحويل الاشتراكي**»، وإما بسبب نزوح بعضهم من سورية إلى البلدان المجاورة وتركهم لأراضيهم، وإما بسبب نقص الإمكانيات المادية لدى الكثير من الملاك الجدد والتي كانت دون متطلبات استثمار الأراضي الجديدة وكنتيجة لاجتماع تلك العوامل فقد انخفض إنتاج المحاصيل الحقلية في عام ١٩٦٨ بنسبة (٤٠٪) عنه في عام ١٩٦٣ وانخفض في عام ١٩٦٩ بنسبة (١٢٪) عما كان عليه في ١٩٦٣ أيضاً.

لقد كان أداء القطاع الزراعي خلال النصف الثاني من عقد الستينيات (١٩٦٦/١٩٧٠) مخيباً للآمال، إذ لم يزد معدل النمو السنوي خلال تلك الفترة عن (١٪)، ولم تكن الظروف المناخية غير المواتية وحدها المسؤولة عن الأداء الضعيف للقطاع بل ساهمت بذلك عوامل عدة منها تأخر توزيع مساحات واسعة من الأراضي المستولى عليها بموجب قانون الإصلاح الزراعي، وبطء نمو التعاونيات الزراعية وانخفاض التوسع في التسليف الزراعي،

وانخفاض حجم المستوردات من الآليات الزراعية والأسمدة والمبيدات، وضآلة حجم الاستثمارات الزراعية.

ويضاف إلى ذلك أن الخطط الزراعية كانت توضع بمعزل عن العاملين في الزراعة فعلياً وهي خطط شكلية وغير متكاملة، كما كان من شأنها الاقتصار على حصر مساحات الأرض المعدة للزراعة رقمياً دون التعرف بشكل دقيق على ما تحتاجه من بذور وأسمدة وشتول، ودون إعطاء الثروة الحيوانية وإنتاجيتها الرعاية التي تتطلبها ودون الوصول إلى تحديد صحيح لإمكانيات الأرض، وتحقيق الموازنة بين كميات المياه المتوفرة وحاجة الأرض والمحاصيل منها، ودون توضيح حاجات الاستثمارات الزراعية من التمويل العيني والنقدي، وكل ذلك جعل من الخطط بعيدة جداً عن أرض الواقع ومطبوعة بالشكلية، كما لوحظ فيما بعد أن هناك فراغاً كبيراً بين الخطط وبين الأجهزة المختصة مما كان يحول دون قيام تلك الجهات بالدور الذي يقع على عاتقها، سواء في مجال تنفيذ مضمون الخطط أو توفير التمويل اللازم.

قطاع الصناعة

شهدت سورية خلال سنوات الوحدة فترة إقبال شديدة من قبل القطاع الخاص على إقامة منشآت الصناعة الاستهلاكية وذلك في ظل الرعاية والحماية اللتين كانت الدولة تمنحهما للإنتاج المحلي،

وفي ظل سياسة التقشف التي اتبعتها لمعالجة عجز ميزان المدفوعات والميزان التجاري، واستطاعت تلك المنشآت أن تسدّ حاجة القطر من عدد من الصناعات التي كانت تستورد كالغزول والمنسوجات القطنية والحريرية والكونسروة والسكاكر والمعجنات والصابون والاسمنت والزجاج والمنتجات المطاطية، وارتفع عدد الشركات المساهمة في سورية من (٤٨) شركة في عام ١٩٥٧ رأسمالها (١٦٤,٣) مليون ليرة سورية لتصل إلى (٧٥) شركة في عام ١٩٦٠ رأسمالها (١٨٨,٦) مليون ليرة أي بنسبة (١٥٪)، على أن هذا الإقبال من القطاع الخاص على التصنيع لم يلبث أن فتر إلى حد كبير بعد أن صدرت قوانين تأميم المنشآت الصناعية عام ١٩٦١ وما تبعها من تأميم المصارف وشركات التأمين.

وخلال المدة الواقعة بين عامي (١٩٦٦/١٩٧٠) ازداد حجم الإنتاج الصناعي بمقدار (٦٧٪) وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٩٪) وكانت أعلى معدلات النمو خلال تلك الفترة في الصناعات الكيميائية وصناعة الورق والخشب والأثاث والطاقة الكهربائية، وتشير البيانات المنشورة أنه خلال كامل عقد الستينيات فإن وسطي معدلات نمو القطاع الصناعي كانت تتراوح بين (٨٪ و٩,٩٪) باعتبار عام ١٩٥٦ هو عام الأساس، ولم تشهد معدلات النمو تلك أي قفزات كمية أبداً بل على العكس تميزت بالثبات والاستقرار شبه التام، وقد كانت صناعات النسيج والكهرباء والأغذية والصناعات الخفيفة الأخرى بشكل عام هي التي لعبت دوراً بارزاً في نمو وتطور الإنتاج الصناعي فهي التي حققت أعلى نسب للنمو فيه.

وفي عقد الستينيات تم إقامة عدد كبير من المشاريع الإنتاجية الصناعية في سورية منها إقامة مصنع للغزل الرفيع برأس مال قدره (١٦) مليون ليرة في مدينة حماة بالتعاون مع جمهورية الصين الشعبية، ومصنع للقطن والشاش الطبيين برأس مال قدره (١) مليون ليرة، ومعمل حمص للغزل والنسيج برأس مال قدره (٣٥) مليون ليرة، ومعمل صنع رب البندورة في درعا بتكلفة وصلت إلى (١,٥) مليون ليرة، ومعمل الإسمنت الأمينتي في دمشق بكلفة (٦,٥) مليون ليرة، ومعمل الخزف والأواني المنزلية بكلفة (٥,٥) مليون ليرة، كما تم تطوير صناعة التبغ والسجائر بإدخال آلات جديدة بكلفة (٤,٦) مليون ليرة، وتم توسيع معمل الأدوية العربية (تاميكو) بالتعاون مع إحدى الشركات الإيطالية بكلفة (٢) مليون ليرة، بالإضافة إلى العديد من المصانع والمنشآت الأخرى مثل معمل استثمار الملح الصخري في دير الزور، ومعمل استثمار الفوسفات في الخنيفيس، ومعمل الأسمدة الآزوتية، ومعمل البصل المجفف في السلمية، ومعمل عصير العنب في السويداء، ومعمل تعقيم الحليب ومشتقات الألبان في دمشق، ومعمل البطاريات الجافة ومصنع عدادات المياه والكهرباء، ومصنع المحركات الكهربائية وحيدة الطور، ومصنع الجرارات، ومصنع الدراجات النارية والعادية، بالإضافة إلى المطاحن والمخابز الآلية في كل من دمشق وحلب وحماة وإدلب والحسكة واللاذقية.

لقد انتقلت إلى القطاع العام الصناعي بعد عمليات التأميم جميع العيوب والنواقص التي كان يعاني منها قبل ذلك، حتى أن بعضها قد تزايد في ظل الإدارات الجديدة لها إما بسبب حداثة القائمين على

تلك الإدارات، أو لتصور خاطئ من بعض العاملين في تلك الشركات بأن ذلك التحول من القطاع الخاص إلى العام يمنحهم حرية الإهمال في العمل أو الإساءة للنظام، أو إمكانية الحصول على المكاسب بدون حق مشروع، وإلى جانب ذلك ظهرت مشكلات جديدة لم تكن موجودة من قبل تتمثل في ازدياد الروتين في المعاملات والبطء في انجازها، والبعد عن تحمل المسؤولية فيما يعترض العمل من مسائل تتطلب السرعة والجزم في حلها، وقصور في اعتماد الأساليب العلمية لتطوير العمل والإنتاج، ثم قيام بعض المدراء بإظهار الشركة على أنها تحقق أرباحاً وفيرة في حين أن تلك الأرباح لم يكن لها أن تتحقق لولا الحصر شبه الكامل للشركة وتسويقها، أو لولا اتباع طرق غير صحيحة في تقدير الاهتلاكات وهوامش الأرباح.

الاستثمار العام والخاص:

خلال أعوام (١٩٦٠/١٩٦٥) وصل متوسط مجمل تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد بالأسعار الجارية إلى حوالي (٥٣٧) مليون ليرة مقارنة مع (٣٣٥) مليون خلال الفترة (١٩٥٥/١٩٥٩)، أي بزيادة قدرها (٦٠٪)، وكانت حصة الدولة من تلك الاستثمارات حوالي (٥٦٪) منها، في حين أنها لم تكن تتجاوز (١٨٪) خلال النصف الثاني من الخمسينيات إلا أن هذا التطور في تراكم رأس المال والنمو الصناعي يجب أن لا يخفي حقيقة الدور الكبير الذي لعبه قطاع النفط والتكرير.

وفي عام ١٩٦٢ كانت استثمارات القطاع العام تشكل حوالي (٥٨٪) من مجمل الاستثمارات في سورية، ارتفعت إلى نحو (٦٨٪) خلال الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٥/١٩٧٠)، ومن تتبع بيانات الاستثمار المتاحة عن تلك الفترة نكتشف فوراً الانقلاب الكبير في سيطرة الاستثمار الحكومي على الاقتصاد والذي زاد بشكل متدرج من (٣٠٪) من مجمل الاستثمارات بداية عام ١٩٦٠ ليصل إلى (٦٨٪) في نهاية عام ١٩٦٩، مقابل تراجع نسبة الاستثمار الخاص خلال الفترة ذاتها من (٧٠٪) إلى (٣٢٪). وهذه النسب تنسجم مع البنية السياسية العامة للدولة والتوجه الآيديولوجي لها خلال تلك الفترة وخاصة أنها باتت المتحكم الوحيد باتجاهات النمو الاقتصادي، والجدول التالي يوضح تطور حجم الاستثمار العام والخاص ونسبها خلال عقد الستينيات.

مجمل التكوين الرأسمالي الثابت بالأسعار الجارية للأعوام (١٩٦٠/١٩٦٩)
(القيمة بملايين الليرات)

	الاستثمارات الخاصة	الاستثمارات العامة	إجمالي الاستثمارات	العامة ٪	الخاصة ٪
1960	220	95	315	30	70
1961	250	344	594	58	42
1962	250	344	594	58	42
1963	237	292	529	55	45
1964	250	344	594	58	42
1965	220	374	594	63	37
1966	274	583	857	68	32
1967	284	603	887	68	32
1968	316	671	987	68	32
1969	350	745	1095	68	32

النفط وعائداته

في عام ١٩٦٥ ظهر النفط الخام لأول مرة في سورية وثبت وجوده بكميات تجارية وجرت متابعة أعمال الكشف والبحث وتطوير الحقول وحفر آبار جديدة وتم التعاقد على مد خط للأنابيب من (قره تشوك) في منطقة الآبار إلى مرفأ طرطوس على البحر ماراً بمدينة حمص ليؤمن تزويد المصفاة فيها من الكميات التي تحتاجها، وبدأ النفط يتدفق للتصدير عبر ذلك الخط منذ عام ١٩٦٩، وبالوقت ذاته فقد جرى توسيع مصفاة حمص بواسطة الشركة التشيكية التي كانت قد بنتها عام ١٩٥٧ بما يتناسب مع الكميات الجديدة المكتشفة من النفط الخام وقد ارتفعت طاقتها التكريرية من (١,٢) مليون طن سنوياً إلى (٢,٧) مليون طن سنوياً، وقد وفر النفط على سورية ما كانت تدفعه ثمناً للمنتجات البترولية التي تستهلكها قبل إقامة مصفاة حمص بما تعادل قيمته نحو (٥٥) مليون ليرة، وقد بلغت تكاليف إنشاء خط أنابيب التوزيع من مصفاة حمص أرجاء القطر (دمشق، حلب، حماة، اللاذقية) حوالي (٨) ملايين دولار.

وبذلك تحولت سورية إلى دولة تصدر النفط إذ بلغت نسبة الصادرات النفطية (٤,٤٪) من إجمالي الصادرات عام ١٩٦٨ ثم قفزت إلى (١٠,٥٪) عام ١٩٦٩ وبالتالي فإن تصدير النفط الخام أتاح الحصول على قدر ملحوظ من احتياجات القطر من القطع

الأجنبي، وداعم للنمو الاقتصادي، فبعد أن كانت في عام ١٩٦٨ تصل إلى (٣١,٣) مليون ليرة فإنها وصلت في عام ١٩٦٩ إلى نحو (٨٣,٥) مليون ليرة، ووصلت في عام ١٩٧٠ إلى نحو (١٣٠) مليون ليرة، يضاف إلى ذلك أن عائدات عبور النفط من الأراضي السورية قد ارتفعت من (٨٠) مليون ليرة عام ١٩٦٠ لتصل إلى (١٣٦) مليون ليرة عام ١٩٦٥.

الميزان التجاري

من التركيب الهيكلي للصادرات السورية في عقد الستينيات نجد أن (٨٢٪) منها عبارة عن سلع استهلاك وسيط، بينما بلغت صادرات مواد الاستهلاك النهائي (١٧,٥٪) من مجموع الصادرات، ولدى مراجعة جداول الصادرات السورية خلال عقد الستينيات يلاحظ أن المحاصيل الزراعية الخام احتلت مقدمة تلك الصادرات إذ وصلت نسبتها بالمتوسط إلى ما بين (٧٥٪ و٨٥٪) من مجمل الصادرات ومنها القمح والشعير والقطن والتبغ والخضار والفواكه والبقول والأغنام والأبقار والسمن والجلد والصوف والزيوت النباتية وزيت الزيتون، وهذه الصادرات توضح البنية التي تتشكل منها موارد القطر من العملات الأجنبية، وبالتالي فإن حصيلة تلك الموارد أيضاً ستتوقف إلى درجة كبيرة جداً على العوامل المؤثرة في ذلك القطاع، ولكن التطورات التي تحققت في إطار التنمية

الصناعية واستخراج الثروات الطبيعية واستثمارها بدأت تنعكس على قائمة الصادرات السورية وذلك من خلال انخفاض نسبة الصادرات الزراعية إلى مجمل الصادرات وخاصة إذا ما عرفنا أن تلك النسبة انخفضت من (٨٨,٧٪) عام ١٩٦٣ لتصل إلى (٧٠,٥٪) عام ١٩٦٩.

وشكّل القطن المحصول الرئيسي في الصادرات السورية، إذ استحوذ على أكثر من نصف الصادرات الإجمالية في عام ١٩٦١ وهبطت بعد ذلك لكنها لم تتدن عن (٤٠٪) طيلة سنوات (٦٢/٦٧) ثم وصلت في عام ١٩٦٨ إلى قرابة (٣٧٪) ثم عادت وارتفعت بعض الشيء إلى (٣٩٪) عام ١٩٦٩، ويعود سبب انخفاض وعدم ثبات قيم الصادرات من مادة القطن إلى عدم التوسع في زراعتها ونقص المساحات المزروعة منه في بعض السنوات ولانتشار بعض الأمراض الزراعية في بعض المناطق وسوء أساليب الري والأحوال الجوية والصعوبات التي تواجه مواسم القطاف والنقل والتسليم والمحالج واتجاه الأسعار المحددة للشراء نحو الانخفاض عما توقعه المزارعون في سنوات مضت.

وخلال عقد الستينيات شهد الميزان التجاري السوري (السلع + الخدمات) حالة مستمرة ومتقلبة من العجز إذ بلغ ذلك العجز في عام ١٩٦٣ حوالي (٥٢) مليون ليرة ازداد إلى (٥٤) مليون ليرة عام ١٩٦٤، لكنه انخفض بشكل حاد عام ١٩٦٥ إلى حوالي (٩) ملايين ليرة بسبب الزيادة الكبيرة في صادرات القطر الخدمية، لكنه عاد

وقفز إلى (٢٨٢) مليون ليرة في عام ١٩٦٩ بسبب القفزة الكبيرة في مستوردات السلع خلال ذلك العام، واستمر ذلك العجز بالازدياد إلى أن وصل في نهاية عام ١٩٦٩ إلى حوالي (٣٧١) مليون ليرة متأثراً باستمرار الزيادة من واردات السلع بشكل أكبر من زيادة صادرات السلع السورية، ولو استثنينا صادرات ومستوردات الخدمات من الميزان التجاري السوري خلال تلك الحقبة واقتصرنا على الميزان التجاري السلعي فقط لوجدنا أن العجز في الميزان التجاري السلعي فقط قد تطور من (١٧٥) مليون ليرة عام ١٩٦٣ ليصل إلى (٦٢١) مليوناً في عام ١٩٦٩، الأمر الذي يعني استنزافاً كبيراً للقطع الأجنبي وتحديداً ذلك المتأتي من عائدات النفط الأمر الذي شكّل عامل ضغط على النمو الاقتصادي.

المشاريع الإنمائية الكبرى

شهد عقد الستينيات نشاطاً واضحاً في المشاريع الإنمائية العامة التي كان لها أثراً واضحاً في دعم النمو الاقتصادي العام، وتحديداً تلك المشاريع المائية الضخمة التي خفضت من تكاليف الري وساهمت بتطوير المحيط الزراعي المجاور لها من خلال تطوير كمية ونوعية المحاصيل الزراعية، ومن تلك المشاريع المائية التي أنفق عليها بشكل كبير خلال عقد الستينيات، مشروع الغاب والعشارنة الذي تم بواسطته تجفيف واستصلاح وري قرابة (٧٢) ألف هكتار بالإضافة

إلى تعميق وتوسيع مجرى نهر العاصي، وأنشئ خلال ذلك المشروع سدَّي الرستن ومحردة، وقد بلغت مجموع التكاليف الاستثمارية للمشروع في حينها (٢٤٠) مليون ليرة أنفق منها خلال أعوام (١٩٦٣/١٩٦٩) قرابة (١٠٨) ملايين ليرة أي ما نسبته (٤٥٪) من مجمل التكاليف، وقدر الدخل مما أنجز من المشروع حينها بـ(١٠٠) مليون ليرة.

وبالإضافة إلى مشروع الروج الذي هدف إلى تجفيف واستصلاح وري مستنقع الروج وقدرت التكاليف الاستثمارية لذلك المشروع بـ(١٣) مليون ليرة، وقدر الدخل القومي من ذلك المشروع حينها بـ(٥) ملايين ليرة سنوياً. ومشروع السن الذي تم انجازه عام ١٩٦٦ بهدف الاستفادة من موارد المياه الضائعة للنهر التي تذهب هدراً في البحر، وقد بلغت تكاليفه الاستثمارية حوالي (١٥) مليون ليرة صرف منها منذ عام ١٩٦٣ نحو (١٠) مليون ليرة، وقدر الدخل القومي من ذلك المشروع حينها بـ(٩) مليون ليرة سنوياً، ومشروع استثمار ينابيع اليرموك الذي أنجز عام ١٩٦٦ بهدف جمع المياه الموزعة بدون فائدة في أراضي حوران والتي تصب في نهر اليرموك، وبلغت تكاليفه الاستثمارية (١٥) مليون ليرة صرف منها منذ عام ١٩٦٣ نحو (١٠) ملايين ليرة، وقدر الدخل القومي من ذلك المشروع حينها بـ(١٠) ملايين ليرة سنوياً.

القروض والمنح

شكلت التدفقات المالية الكبيرة إلى الاقتصاد السوري خلال عقد الستينيات، والتي حصلت عليها سورية على شكل قروض خارجية، عاملاً محفزاً في دعم النمو الاقتصادي، كونها ساهمت برفد الاقتصاد بكتل مالية كبيرة، وبمشاريع تنموية هامة. فمنذ أواخر الخمسينيات عقد القطر عدداً من اتفاقيات التعاون الفني والاقتصادي مع بعض الدول وكانت السمة المشتركة بين تلك الاتفاقيات أنها تهدف إلى تقديم العون المالي على شكل قروض طويلة الأجل وبفائدة معتدلة أو منخفضة في بعض الأحيان، وكان الاتفاق المعقود من الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٧ من أول الاتفاقيات التي عقدها القطر مع تلك البلدان وقد تضمن نص الاتفاق التزام الاتحاد السوفيتي السابق على مساهمته في إجراء مسح جيولوجي للكشف والبحث عن البترول وإعداد الدراسات لتمديد خط حديد (القامشلي – اللاذقية)، ولإقامة مصنع للسماد الآزوتي، ودراسة مشروع إقامة سد الفرات وتقديم الخبراء والفنيين لهذه الغاية. وفي نيسان من عام ١٩٦٦وُقع اتفاق آخر مع الاتحاد السوفيتي قُدم بموجبه قرض بمبلغ (٤٨٠) مليون روبل يستخدم في شراء التجهيزات والمعدات والآلات اللازمة للسد، كما يستخدم جزء منه لتسديد أجور الدراسات والخبراء الذين يعملون في تنفيذ المشروع.

وعقدت سورية في عام ١٩٦٣ اتفاقاً للتعاون الاقتصادي والفني مع الصين الشعبية قدمت بموجبه قرض بمبلغ (٩٠) مليون فرنك سويسري يستخدم قسم منه لإقامة مصنع للغزول الرفيعة في حماة،

والباقي في شراء معدات وبضائع وتجهيزات ومعدات لحاجات التنمية، كما تم الاتفاق فيما بعد على استخدام جزء من ذلك القرض لتسديد قيم بعض البضائع الاستهلاكية كالأرز والإطارات واللحوم، وفي عام ١٩٦٢ عقدت سورية اتفاقاً مع بولونيا قدمت فيه الأخيرة قرضاً بقيمة (٢٥) مليون دولار أمريكي للمساهمة في (١٣) مشروعاً، إلا أنه ولغاية عام ١٩٧٣ لم يكن قد استُخدم بكامله بعد. كما عقدت في العام ١٩٦٦ اتفاقاً مع بلغاريا حصلت بموجبه على قرض بقيمة (١٥) مليون دولار أمريكي للمساهمة في (٢٢) مشروعاً، إلا أنه لم يُستخدم بكامله أيضاً حتى عام ١٩٧٣. كما حصلت سورية في عام ١٩٦٩ على قرض من ألمانيا الديمقراطية بقيمة (٢٥) مليون دولار على شكل آلات وبضائع وخبرات. كما حصلت في عام ١٩٦٦ من هنغاريا على قرض بقيمة (٦) ملايين جنيه استرليني على شكل آلات وتجهيزات ومنشآت وخرائط ووثائق المعرفة الفنية. ووقعت سورية اتفاقية قرض مع رومانيا في عام ١٩٦٨ بقيمة (٢٥) مليون دولار لإقامة مشاريع إنمائية مختلفة. وفي عام ١٩٦٣ حصلت سورية من فرنسا على قرض بقيمة (٥٠) مليون دولار لاستخدامه في مجال التعاون الاقتصادي والفني.

التخطيط الاقتصادي

بدئ بوضع أول خطة خمسية في عام ١٩٦٠وكانت محاولة لجعل التنمية الاقتصادية والاجتماعية تسير ضمن مبادئ أولية للتخطيط

العلمي بعد أن كانت المشاريع تنفذ تبعاً لما تراه كل من الجهات ذات العلاقة وبمعزل عن غيرها من الجهات الأخرى، لكن وجد أن ما تضمنته الخطة الخمسية الأولى لم يكن سوى استعراض لبعض المشاريع الاستثمارية التي كانت سورية بحاجة لتنفيذها، دون أن تتوفر فيها عناصر التكامل، أو يقوم بينها تنسيق، أو ترابط بشكل سليم مع الموارد والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة في القطر، وكما قيل فقد كانت برنامجاً أكثر من أن تكون خطة.

وتضمنت الخطة الخمسية الأولى مبلغ (٥٠٩) ملايين ليرة من أجل المشاريع الصناعية بما في ذلك الطاقة الكهربائية والبترول والتعدين وكان مجموع اعتمادات تلك الخطة (٢,٧٢٠) مليار ليرة أي ما يعادل (١٨,٥٪) منها، وبلغ الإنفاق الفعلي خلال فترة الخطة على قطاع الصناعة والوقود والطاقة (٥٤٣) مليون ليرة أي (٢٠٪) من الاعتمادات، وبلغ ما خُصص لذلك القطاع في الخطة الخمسية الثانية مبلغ (١,٠١١) مليار ليرة، من أصل مجمل الاعتمادات المرصودة فيها والبالغة (٤,٩٥٥) مليار ليرة أي ما يعادل (٢٠٪) منها أيضاً، وقد ذهب من مخصصات القطاع ما نسبته (٣٩٪) للصناعة والتعدين في حين ذهب الباقي منه أي (٦١٪) لقطاع الطاقة والوقود، وذلك بسبب تطور قطاع النفط المكتشف حديثا وحاجته الماسة إلى استثمارات ضخمة.

لقد كانت الأهمية الرئيسية في الخطة الخمسية الأولى تطوير البنية التحتية عن طريق توسيع شبكات الري والمواصلات وزيادة الطاقة

الكهربائية، وقد خصص حوالي (٥٠٪) من الاستثمارات الحكومية وحوالي (٢٠٪) من الاستثمارات الخاصة بموجب تلك الخطة للزراعة والري، وبدا أن موضوع بناء مجمع للمنشآت الصناعية الجديدة وتصنيع سورية لم يكن مطروحاً، وأن طريق تحسين الوضع المالي والاقتصادي للبلاد كان ينحصر حسب اعتقاد واضعي الخطة في تطوير الزراعة والبنية التحتية، وكانت النتيجة أن نسبة الإنفاق الفعلي إلى الإنفاق المخطط في تلك الخطة لم تتجاوز (٥٤,٧٪)، وتعود الأسباب الأساسية في فشل الخطة في تحقيق أهدافها إلى ضيق القاعدة الاقتصادية، وعدم كفاية الموارد الداخلية، وصعوبة تعبئتها والافتقار إلى السياسة الاقتصادية الدقيقة والمستمرة لدى الحكومات السورية المتعاقبة على الحكم، بالإضافة إلى المقاومة الخفية والعلنية للبورجوازية السورية لسياسة التنظيم الحكومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن دراسة مضمون الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية والأسس التي اعتمدت عليها في تقدير حجم الاستثمارات، وأولويات المشاريع المحددة لكل منها تبين أنهما كانتا تهتمان برفع معدل الإنتاج الصناعي أكثر من نوعيته ومستواه، أو من تكامله مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولربما كان لعدم توفر الإحصائيات الدقيقة والكافية لدى الأجهزة التخطيطية، وخاصة على مستوى الوحدات الإنتاجية، دور في ذلك الاتجاه، بالإضافة إلى ما كان يسيطر على عملية التخطيط من حالات الحماسة والاندفاع في بعض الأحيان لتوسيع القطاع الصناعي بأي شكل ومهما كان الثمن.

لقد وقع المخططون السوريون في خطأ نظري وتطبيقي واضح يرتبط بفهم منطق التخطيط ذاته، إذ ساد على ما يبدو تصور لديهم بأن مجرد تبني الدولة للتخطيط وإقامتها لعدد من الأجهزة التخطيطية والقطاع العام، أمر كاف لنجاح التخطيط في تحقيق التنمية السريعة، فلا شك في أن هذه الأمور ضرورية للتخطيط، لكنها لا تكفي لتشغيل النظام بكفاءة وفاعلية، فالتخطيط له متطلبات فنية لا بد من توافرها بدرجة معقولة، كالكوادر المدربة، والأساليب العلمية الصحيحة، وقواعد وشبكات المعلومات، إلا أن له أيضاً متطلبات سياسية واجتماعية لا غنى عنها لنجاحه في تحقيق أهداف التنمية، كنمط توزيع القوة السياسية والاقتصادية في المجتمع، والفرص المتاحة لكل قوة اجتماعية للتعبير عن مصالحها كما أن وجود التخطيط بحد ذاته ليس ضمانة لارتفاع مستوى الأداء والإنجاز، فإلى جانب المتطلبات الفنية والسياسية والاجتماعية اللازمة للتخطيط، يرتبط نجاح التخطيط بنوعية الاستراتيجية التنموية التي تتبناها السلطة السياسية ومدى توافر الموارد لتنفيذها وحسن إدارة العلاقات السياسية الخارجية وغير ذلك مما لا يدخل في اختصاص التخطيط ذاته فضلا عن ذلك فإن التخطيط يمكن أن يؤدي إلى نتائج سيئة إذا لم يكن هو نفسه خاضعاً للتطوير والتحسن المستمر.

بنية الدولة

من خلال تتبع التغيرات الاقتصادية الرئيسية التي سادت عقد الستينيات يمكن الاستنتاج بأن الدولة لم تكن في ذلك العقد دولة تنموية لها رؤيتها التنموية/ التغييرية الشاملة لمستقبل الاقتصاد والمجتمع السوريين، وخاصة إذا ما عرفنا أن الدولة التنموية، هي تلك الدولة التي تهدف نخبتها السياسية إلى تحقيق تنمية اقتصادية سريعة، والتي تمنح القوة والسلطة للبيروقراطية، لتخطيط وتنفيذ السياسات التي تحقق التنمية بفاعلية وكفاءة، والدولة التنموية أيضاً هي دولة مؤسسات، قوية وقادرة على توجيه مختلف الأنشطة والقوى السياسية والاجتماعية بما يخدم أهداف التنمية، لكن الذي تحقق فعلياً هو نمو اقتصادي وغير مستقر بدون تنمية مجتمعية مستقرة، وبدا من الواضح أن الدولة في تلك المرحلة التاريخية كانت دولة «**أجهزة**» وليس دولة «**مؤسسات**» تفتقر إلى الثقافة والقيم المؤسسية في العملية السياسية والاقتصادية، وبالتالي كان نموذج الدولة في ذلك العقد هو نموذج الدولة الطبقية التي كان لها مهمتين أساسيتين هما «**تهيئة الظروف لتراكم رأس المال**» و«**الحفاظ على مشروعية النظام**»، وبالفعل فقد كانت عمليات التأميم الواسع ونقل الثروة للدولة والاقتراض الخارجي واستخراج النفط بمثابة عملية مراكمة لرأس المال، لكنها مراكمة طفيلية غير إنتاجية وغير مستقرة أثرت بشكل واضح في مسارات النمو الاقتصادي طيلة العقد .

لقد ساهمت الدولة الوطنية السورية، ولاسيما بعد الاستقلال، من

خلال إنجازاتها في التعليم والتصنيع والخدمات، والبعد الأيديولوجي المُحدد لمسارها ومصالحها، في خلق شرائح جديدة مساهمة في استمرارها واستقرارها، وإزالة طبقاتٍ أخرى قد تُعيق ذلك، إذ نجد أنها قد استخدمت قوتها المؤسسية من أجل إعادة تشكيل علاقات القوى والمراكز الطبقية النسبية داخل التشكيلة الاجتماعية، من خلال المساعدة على سرعة تحلل واضمحلال أنماط إنتاج وعلاقات إنتاجية محددة، وتالياً ساعدت على تسريع وتعجيل عمليات الحراك الاجتماعي نحو آفاقٍ جديدة.

وفي هذا السياق تندرج عمليات الإصلاح الزراعي والتأميم والدور النشط للمؤسسة العسكرية في السياسة والتنظيم والقيادة، التي قضت على الطبقة البرجوازية الوطنية وحاملها الاجتماعي وأزاحتها عن مسرح الحراك الاجتماعي والسياسي، وفسحت المجال لممثلين جدد يرتبطون بأدوارهم ووظائفهم بالدولة ورموزها مباشرة، أو حوّلت أدوار بعضهم ومواقعهم على الخارطة الطبقية الجديدة.

في عقد الستينيات حدث ما أسميه «**التموضع التاريخي الأول للثروة والسلطة**» وقد أخذ ذلك التموضع شكلين أساسيين، الأول هو التموضع الأفقي (الزراعي الريفي) الذي حدث بفعل قوانين الإصلاح الزراعي التي قامت بتوزيع الثروة الريفية بشكل أفقي بين أفراد المجتمع الواحد مفتتة الملكيات الكبيرة والسلطات المرافقة لها على شكل تركز سلطوي فردي، وموزعة إياها على ملكيات متوسطة وصغيرة ومشكلة نموذجاً جديداً للسلطة في

الريف يستند إلى الأدلجة الحزبية ومؤسسة الحزب بالدرجة الأولى، والتموضع الثاني هو التموضع العامودي نحو الأعلى (الصناعي والمالي المديني) الذي تم بواسطته نقل الثروة من مراكز اجتماعية مختلفة في المجتمع إلى الدولة كمركز وحيد، وبالتالي تم مركزة تلك الثروة ودمجها بالمنظومة السياسية الناشئة لدرجة التداخل والتغلغل، وتم سحب السلطات السياسية من أيدي البرجوازية المدينية أيضاً لصالح سلطة الحزب الجديد ومؤسساته أيضاً، وبهاتين العمليتين تم إعادة تشكيل بنية السلطة والإنتاج في المجتمع السوري، وكانت الدولة في المحصلة دولة مهيمنة «**سلطوياً وإنتاجياً**»، وتم من خلال ذلك وضع الأسس التاريخية لتشكيلة اقتصادية اجتماعية جديدة في سورية نتيجة سيطرة الدولة على البنية التحتية (الاقتصاد) والبنية الفوقية (المؤسسات السياسية والثقافية والقانونية والآيدولوجيا) معاً، ويمكن وصف نمط التغيير الاجتماعي الذي حصل في ذلك العقد بالتغيير التطوري الذي يعني خفوق واختفاء عناصر تتصل بأسلوب إنتاج قديم ومستوى الممارسة الأيديولوجية والسياسية المواكب له تدريجياً، مع تصاعد نفوذ وإحكام بناء أسلوب إنتاج جديد ومستوى الممارسة الأيديولوجية والسياسية المواكب له، بحيث ينجم عن عملية التحلل والإحلال هذه تطور معمم في العلاقات الاجتماعية وإغناء لمجمل التشكيلة.

مصفوفة محددات النمو في الستينيات

المحددات	محفزة للنمو	غير محفزة للنمو
الصناعة		❖
الزراعة	❖	
الخدمات	❖	
الاستثمار العام	❖	
الاستثمار الخاص		❖
القروض والمنح الخارجية	❖	
ميزان التجارة السلعية		❖
الميزان النفطي	❖	
التخطيط وإدارة الموارد		❖
الوضع السياسي الداخلي		❖
التأميم		❖
الإصلاح الزراعي		❖

عقد السبعينيات

لعنة الريع والموارد الخارجية

اعتمد الاقتصاد السوري، ومنذ سبعينيات القرن المنصرم، بدرجةٍ أساسيةٍ في مصادر نموه على مصادر تمويل خارجية غير ثابتة، ومتقلبةٍ بطبيعتها، أو على إنفاق استثنائي ضخم، بالإضافة إلى اعتماده الشديد على النفط وعوائده، التي شكلت عائداته أساس إخفاء اختلالات الاقتصاد الكلية وتمويهها، بمؤشرات توازن ظاهرية سليمة وقوية في ظاهرها، وبالتالي أدت تلك العوامل إلى تذبذب معدل النمو نتيجة لارتباطه المباشر بها، وعلى الرغم من وصول معدل النمو خلال كامل العقد إلى (١٠٪) وسطياً بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠، إلا أن تفاوتاً كبيراً حصل بين نصفي العقد في ذلك المعدل، إذ بلغ متوسط النمو في نصفه الأول حوالي (١٥٪)، ما لبث أن انخفض في نصفه الثاني بشدة ليصل إلى (٥٪) فقط وكان هناك سنوات خلالها حقق فيها ذلك المعدل نمواً سالباً أيضاً، وكانت قطاعات الخدمات والإنشاءات هي التي قادت النمو الكبير في تلك المرحلة، وليس قطاعات الزراعة والصناعة، أي ليس قطاعات الإنتاج الحقيقي وذلك

بسبب تأخر انجاز مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية، وانخفاض الكثافة المحصولية، وتحديد أنماط المحاصيل، وضعف خدمات الإرشاد الزراعي، ووجود ثغرات عديدة في الشروط التعاقدية للمشروعات الصناعية وقصور الدراسات الفنية لها فضلاً عن ضعف الإشراف والمتابعة من الحكومة لتلك المشاريع، والجدول التالي يوضح تطور وتقلب معدلات النمو خلال عقد السبعينيات.

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق، ومعدل النمو بأسعار ١٩٨٠ الثابتة
(القيمة بملايين الليرات)

السنة	الناتج الإجمالي	معدل النمو (٪)
1970	20578	-
1971	23001	12
1972	27964	22
1973	27131	-2
1974	32354	19
1975	40003	24
1976	43404	9
1977	42678	-2
1978	46232	8
1979	47793	3
1980	51799	8

وتشير البيانات إلى أنه خلال عقد السبعينيات كانت مساهمة قطاعات التجارة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى حوالي (٥٩٪)، في حين لم تتجاوز مساهمة الصناعة في أحسن سنواتها فيه (٢٢٪) متضمنة صناعة النفط والغاز والماء والكهرباء،

ولم تصل فيه مساهمة الزراعة إلا إلى حوالي (١٩٪)، الأمر الذي يدلل على ضعف مساهمة الصناعة التحويلية (الإنتاج السعلي) في الناتج، وسيطرة الإنتاج الريعي الاستخراجي عليه، كما أنه في عقد السبعينيات لم تحصل الزراعة إلا على (٨٪) من مجمل الاستثمارات في الاقتصاد الوطني مقابل حصول الصناعة على (٥٧٪) منه كنتيجة منطقية لتطوير حقول النفط والاستخراج النفطي، وحصل قطاع الخدمات على (٣٥٪) من مجمل تلك الاستثمارات، ترافق ذلك مع استحواذ الزراعة على (٥١٪) من مجمل قوة العمل والصناعة على (٢٥٪) منها، وقطاع الخدمات على (٢٤٪).

التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال عقد السبعينيات بأسعار ١٩٦٣ الثابتة (٪)

	الصناعة	الزراعة	التجارة	الأخرى	المجموع
1970	19.7	19.3	17.7	42	100
1971	19.4	19.1	16.8	61.3	100
1972	19.5	22.4	17	41	100
1973	20.3	16	16	47.7	100
1974	21.7	18.5	16	43.7	100
1975	20.6	17.4	18.5	43.5	100
1976	21	18.5	18.6	48	100
1977	22	16	21	41	100
1978	21	18	19.4	41	100
1979	21	18.5	19	41	100

تشمل القطاعات الأخرى كل من (النقل والبناء والتشييد والمالية والخدمات، والإيجارات، والإدارة العامة)

الزراعة

شكلت الزراعة خلال عقد السبعينيات نسبة تراوحت بين (١٦٪ و٢٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٣، وقد ارتبطت تلك المساهمة بشكل واضح بتقلبات الإنتاج الزراعي خلال مدة العقد وكانت أعلى نسبة مساهمة لها بالناتج عام ١٩٧٢ بنسبة (٢٢,٤٪) وأدناها في عامي (٧٤/٧٣) وبنسبة (١٦٪) فقط، ويلاحظ أن عقد السبعينيات شهد تقلباً خطيراً في معدل نمو قيمة الإنتاج الزراعي، وعكس ذلك التقلب عدم استقرار واضح في نشاط قطاع الزراعة، وقد افتتح هذا العقد إنتاجه الزراعي بنمو سالب عن عام ١٩٦٩ بنسبة وصلت إلى (١٥,٥٪) وبقيمة إنتاج قدرها (١,٣٧٣) مليار ليرة مقارنة مع (١,٦٢٥) مليار عن عام ١٩٦٩، وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٣، وفي عامي (٧٢/٧١) نما الإنتاج الزراعي بمعدلات موجبة وصلت إلى (٣,٩٪) و(٢٤٪)، إلا أنه في عام ١٩٧٣ عاد الإنتاج الزراعي ليحقق نمواً سلبياً كبيراً جداً وصلت نسبته إلى (٢٠٪) كنتيجة لانخفاض الإنتاج من (١,٧٧٤) مليار ليرة إلى (١,٤٢١) مليار وكان هذا الانخفاض هو الأكبر من نوعه طيلة عقد السبعينيات بكامله، ولكن الغريب بالأمر أيضاً أن ذلك الإنتاج ارتفع في عام ١٩٧٤ ليصل إلى (١,٨٧٠) مليار ليرة محققاً أعلى معدل نمو موجب طيلة سنوات العقد بنسبة (٣١,٦٪)، يضاف إلى ذلك أن الإنتاج الزراعي حقق نمواً موجباً في أعوام (٧٥/ ٧٦/ ٧٨) بنسب وصلت إلى

(٧,٧٪) و(٢٠٪) و(١٧٪) على التوالي، ونمواً سالباً في عام ١٩٧٧ بنسبة (١٠,٣٪).

ويذكر أن الحكومة في عقد الثمانينيات قد غالت كثيراً بالتوسع في مشاريع الري واستصلاح الأراضي على حساب التوسع العامودي في الزراعة ذي المردود الأسرع والمتمثل في تطوير شبكات الري القائمة، وإدخال أنظمة الري الحديثة وتوسيع الخدمات الزراعية الأساسية من بحث تطبيقي وإرشاد زراعي ووقاية وتسليف والتوسع في المكننة وإدخال التقنيات الحديثة في كل من الإنتاج النباتي والحيواني الأمر الذي انعكس على إنتاجية ونوعية ذلك القطاع سلباً.

الصناعة وهدر الموارد

لقد شهدت الخطة الخمسية التي تلت حرب تشرين طفرة استثمارية كبيرة متأثرة بأموال المديونية والتحويلات والمساعدات الخارجية وشيدت على أساسها مصانع عديدة منها مصنع الورق، وأربع مصانع للشوندر السكري، ومصنع الأمونيا يوريا، ومصنع الإطارات، والعديد من مصانع الغزل والنسيج، إلا أن ذلك الإنفاق الاستثماري الضخم دون الحصول على إنتاج مادي مباشر خلال فترة قصيرة أدى إلى ندرة العملات الصعبة، واستفحال التضخم، مما جعل الحكومة تقرر وقف إقامة مشروعات جديدة.

ومن هنا نستنتج أن النمو في عقدي السبعينيات لم يعتمد أبداً على إستراتيجية مبنية على المزايا النسبية لموارد الاقتصاد، أو على الكفاءة الاقتصادية سواء في توزيع الموارد أو في الإنتاج، بدليل عدم جدوى اقتصادية للعديد من المنشآت التي أقيمت وقتها، وبدليل عدم قدرة الحكومة السورية على تخصيص موارد الاقتصاد بالطريقة الأمثل، لا بل إنها ساهمت في تشويه وتبذير تلك الموارد كما حصل في كل من معمل ورق دير الزور الذي كلف (١١٠) ملايين دولار، ومعمل الأمونيا يوريا، ومعامل الشوندر، بالإضافة إلى معمل الإطارات ومعامل الغاز، وفيما يلي توضيح لكيفية هدر الموارد الاقتصادية التي رافقت عمليات إقامة تلك الاستثمارات.

لقد كلف معمل ورق دير الزور الذي أنشأته مجموعة شركات نمساوية إيطالية حوالي (١١٠) مليون دولار، لكن فشل تشغيله بقش القمح السوري، ولم يكن هناك قش كاف لتوريده إلى المعمل، كما لم يكن مرجل المعمل مصمماً لاستعمال النفط السوري الثقيل، وتوقف المعمل خمسة أشهر بسبب خراب العنفة، وترك القش كمادة أولية ليحل محله الخشب ونسالة القطن، مما استدعى تعديلات على المكائن كلفتها باهظة، واتضح في آخر الأمر أن الاستمرار في استيراد الورق كان أرخص من إقامة المعمل. كما أن مصنع الأمونيا يوريا الذي أقيم في حمص على يد شركة كرزو لوار الفرنسية حُوّل بعد سلسلة من الفشل في عام ١٩٨٨ ليعمل على الغاز مما اقتضى إنشاء خط لأنابيب الغاز بكلفة (١٠٠) مليون دولار تم التعاقد عليه مع بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا. وعندما تقرر إنشاء أربعة معامل لتكرير

السكر عام ١٩٧٥ تم تحويل ٥٠ ألف هكتار من الأراضي الزراعية لتلبية حاجة تلك المعامل التي تستهلك (١,٧) مليون طن من الشمندر سنوياً، وترك الفلاحون زراعة القطن والقمح بتشجيع من الحكومة. لكن عندما انهارت أسعار السكر العالمية في الثمانينيات اضطرت الحكومة إلى تقليص زراعة الأراضي وتقليص إمكانيات المعامل.

ويقول مدير عام المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية في الثمانينيات عبد القادر قدورة حرفياً ما يلي: عندما نتعاقد على مشروع ما ندرس طاقته الإنتاجية وفرص العمل التي يتيحها، وكلفة المشروع، لكن هذا على الورق فقط، فعند التطبيق نجد أنفسنا أننا لم ندرس شيئاً، ونحن في القطر أقمنا مصنعاً للغاز الطبيعي وهذا تم بعد دراسة مستفيضة، مع ذلك فإن كلفة الطن الواحد ستكون أكثر من سعر بيعه عالمياً، كما أن تكلفة صناعة القلم أكثر بثلاث مرات من سعر تصديره، كما أصبح استيراد المواد الأولية لبعض الصناعات ضرورة كبيرة والسبب أنها لم تُدرس كصناعات تتوافق مع إمكانيات واحتياجات القطر، وكان ممكناً أن يكون هناك بدائل صناعية ومشاريع تعتمد أكثر على مواد أولية يتم توفيرها محلياً فمصنع إطارات السيارات يستورد (٩٠٪) من مواده الأولية. ويذكر أن سورية دفعت خلال ثلاث سنوات في الثمانينيات ثمن علب فارغة لأحد أنواع الجبن المستورد ما يكفي لإقامة معامل تنتج ذلك النوع من الجبن.

لقد اعتمد النمو الذي تحقق في القطر في السبعينيات إلى حد كبير على الاستعمال المكثف لرأس المال الذي ساعدت عليه وفرة

المساعدات الخارجية، ولم يعتمد على استراتيجية مبنية على المزايا النسبية لموارد القطر، أو على الكفاءة الاقتصادية، سواء في توزيع الموارد أو في الإنتاج. فقد غالت استراتيجية التنمية في إحداث صناعات كثيفة رأس المال وكثيرة الاعتماد على الموارد الأولية المستوردة على حساب تطوير الصناعات المعتمدة على الموارد الأولية المحلية كصناعات النسيج وتفرعاتها والصناعات الغذائية، كذلك لم تعتمد آلية عمل القطاع العام على مبدأ الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج، بل اعتمدت للقطاع العام أهداف إنتاجية كمية، وقيم أداؤه على أساس تحقيق هذه الأهداف الكمية قبل النظر إلى كلفتها وأبقيت أسعار مبيعه دون الكلفة الاقتصادية في كثير من الأحيان.

القروض والمنح

لقد تأثر النمو الاقتصادي بشكل واضح بتحويل حصة سورية من المساعدات العربية التي قررتها قمة الخرطوم العربية عام ١٩٦٧ وقد تراوح المتوسط السنوي لهذه المساعدات خلال فترة السبعينيات مع تذبذبات بسيطة حول (١,٥) مليار دولار سنوياً، وقدرت الأموال التي قدمتها الأقطار العربية النفطية لسورية عام ١٩٧٤ فقط بنحو (٤٦) مليار دولار، كما قررت الدول العربية في مؤتمر القمة العربي بالرباط عام ١٩٧٥ تقديم مساعدة إضافية لسورية مقدارها (٥٠٠) مليون دولار لتعويض خسائر حرب تشرين، ترافق ذلك التدفق المالي

الضخم مع نمو الإنتاج النفطي السوري الذي حول سورية إلى منتج نفطي صغير حيث مثّلت قيمة الصادرات النفطية (خام ثقيل) خلال فترة السبعينيات مابين (٦٠٪ إلى ٧٥٪) من الصادرات الكلية التي غطت قيمة المستوردات من المنتجات النفطية بشكل كامل، بالإضافة إلى حصول سورية على عوائد الترانزيت عموماً، وعوائد عبور النفط العراقي خصوصاً الذي كان يدر على الخزينة حتى إيقافه في العام ١٩٨٢ حوالي (١٤٢) مليون دولار سنوياً، وكنتيجة لذلك لوحظ أن وسطي معدل نمو العرض النقدي السنوي خلال فترة السبعينيات بلغ حوالي ٢٣٪، وبلغ الذروة في عام ١٩٧٤ إذ نما بمعدل ٤٤٪.

وتشير البيانات النقدية إلى أن العرض النقدي قد زاد من (٤,١) مليار ليرة عام ١٩٧٣ ليصل إلى (١٨,٤) مليار ليرة عام ١٩٧٩ ويعزى ذلك التوسع إلى عاملين أساسيين أولهما التوسع الكبير في مديونية الحكومة للجهاز المصرفي بحيث زادت صافي تلك الديون من (١,٨) مليار ليرة إلى (٨,٩٦) مليار ليرة خلال المدة السابقة نفسها، والعامل الثاني هو الزيادة الضخمة في تسليف الجهاز المصرفي للقطاع العام الاقتصادي بحيث ارتفعت السلف والقروض الممنوحة للقطاع العام من (١,٨) مليار ليرة إلى (٩,٧) مليار ليرة، وعلى الرغم مما لنمو السيولة النقدية دور إيجابي في تحفيز الطلب إلا أن ذلك التوسع الكبير فيها انعكس على شكل ارتفاع كبير في الأسعار مخفضاً القوة الشرائية لليرة السورية بنسبة (٤١٪) وخاصة أن الجهاز الإنتاجي في حينها كان غير قادر على التكيف بسرعة مع الزيادة في الطلب.

ترافق ذلك الوضع مع قدرة سورية في الحصول على القروض الخارجية الميسرة في مرحلة إعادة تدوير المؤسسات المالية الدولية للفوائض النفطية، وقد شكلت القروض الخارجية حصة أساسية من مجموع الديون الخارجية السورية التي ارتفعت من (٠,٢٦٢) مليار دولار في العام ١٩٧٠ إلى (٣,٥٤٩) مليار دولار عام ١٩٨٠، وقد حصلت سورية على قرض أمريكي بداية السبعينيات بقيمة (٩٠) مليون دولار بفائدة (٢٪) سنوياً لمدة ٤٠ عاماً منه (٨٣٠٥) مليون دولار كقرض منها (٥,٦٣) مليون دولار لمشروع اتوستراد اللاذقية طرطوس، و(٢٠) مليوناً لمشروع تطوير سهل عكار، و(٦,٥) مليون دولار منحة لا ترد، كما حصلت على قروض من البنك الدولي بقيمة (١٣٥) مليون دولار، وقرض من اليابان بقيمة (٦,٧٥) مليار ين ياباني بفوائد بين (٤٪ إلى ٦,٣٪)، بالإضافة إلى العديد من القروض الأخرى، يضاف إليها تحويلات المغتربين التي قدرت في أواخر السبعينيات بـ(٧٥٠) مليون دولار سنوياً متأثرة بتحويلات المغتربين السوريين في دول الخليج تحديداً.

ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٤ إلى أن سورية تلقت مساعدات خلال أعوام (١٩٧٤/١٩٧٩) حوالي (٤,١٩١) مليار دولار أمريكي، وقد بلغت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٥ حوالي (١٠٪) وبلغت نسبة إجمالي مدفوعات الدين العام الخارجي إلى إجمالي الصادرات في ذلك العام حوالي (٨٪).

النفط وعائداته

خلال السنوات الخمس الأولى من عقد السبعينيات لم تشهد سورية أي عمليات استيراد للنفط الخام أو المشتقات النفطية، بل على العكس من ذلك، فقد بدأت الصادرات النفطية في عام ١٩٧٠ بقيمة (٣٣) مليون دولار مشكلة ما نسبته (١٦,٥٪) من مجمل الصادرات، لتتطور تدريجياً وتصل إلى ما قيمته (٤١٢) مليون دولار عام ١٩٧٤، ومشكلة ما نسبته (٥٥٪) منها، وبدءا من عام ١٩٧٥، بدأت سورية تستورد المشتقات النفطية بقيمة (٤٥) مليون دولار، في حين قفزت قيمة صادراتها النفطية إلى (٦٠٩) مليون دولار، واستمرت تلك الصادرات بالزيادة إلى أن وصلت في نهاية عام ١٩٧٩ إلى ما قيمته (١,١٤) مليار دولار، مشكلة ما نسبته (٦٩٪) من إجمالي الصادرات، في حين وصلت فاتورة الواردات النفطية في العام ذاته إلى (٤٧٥) مليون دولار، وبقي الميزان النفطي طيلة عقد السبعينيات يحقق فائضاً واضحاً مساهماً في تمويل عملية النمو الاقتصادي، وقد تطور لك الفائض بشكل تدريجي من (٣٣) مليون دولار عام ١٩٧٠ ليصل ذروته عام ١٩٧٩ بقيمة وصلت إلى (٦٦٦) مليون دولار، والجدول التالي يوضح واقع الميزان النفطي خلال عقد السبعينيات.

الميزان النفطي للأعوام (١٩٧٠ – ١٩٧٩) (القيمة: مليون دولار)

	صادرات	واردات	الميزان
1970	33	0	33
1971	45	0	45
1972	51	0	51
1973	75	0	75
1974	412	0	412
1975	609	45	564
1976	663	170	493
1977	625	0	625
1978	655	215	440
1979	1141	475	666

الميزان التجاري

عانى الميزان التجاري خلال عقد السبعينيات كله من حالة عجز مستدام ومتطورة كنتيجة لزيادة الواردات على الصادرات، ولم تشفع الصادرات النفطية في تجاوز ذلك العجز رغم نموها وزيادتها طيلة العقد أيضاً، وتطور ذلك العجز وبشكل متدرج من (١٤٠) مليون دولار بداية عام ١٩٧٠ ليصل إلى (١,٥) مليار دولار نهاية عام ١٩٧٩، وبقي العجز مقبولاً طيلة النصف الأول من عقد السبعينيات بسبب من عدم وجود أي واردات نفطية، وبقيت نسبة إجمالي العجز إلى الناتج بحدود (٩٪)، إلا أن زيادة الواردات

السلعية بشكل كبير جداً، وتحديداً خلال النصف الثاني من السبعينيات، وزيادة واردات النفط والمشتقات النفطية خلال السنتين الأخيرتين من العقد، لعبت دوراً واضحاً في تفاقم العجز، إذ تراوحت نسبة مجمل العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما بين (١٦٪ و٢١٪) خلال السنوات الثلاث الأخيرة من العقد، وفيما لو استبعدنا من الميزان التجاري لوجدنا أن نسبة العجز السلعي إلى الناتج وصلت إلى (٢١٪ إلى ٣٠٪) في النصف الثاني من العقد، ومن حيث تطور تجارة سورية الخارجية حسب طبيعة المواد خلال عقد السبعينيات، فقد بلغت نسبة الصادرات من المواد الخام ما يقارب (٨٨٪) من مجموع الصادرات، في حين بلغت نسبة الصادرات من السلع نصف المصنعة حوالي (٣٪) وبقيت نسبة الصادرات من السلع المصنعة تتراوح حول (٩٪).

الاستثمار العام والخاص

استمراراً وتطابقاً مع الآيديولوجية السياسية ومركزية إدارة الدولة، فإن متوسط نسبة الاستثمارات الخاصة إلى إجمالي الاستثمارات خلال عقد السبعينيات كله لم تتجاوز (٢٨٪)، في حين أن حازت الاستثمارات العامة على (٧٢٪) من مجمل الاستثمارات خلال كامل العقد، وذلك بالأسعار الجارية لها، وبدا التضييق على رأس المال الخاص واضحاً من خلال عدم تطور معدلات الاستثمار بشكل

ملحوظ خلال العقد، فمع بداية عام ١٩٧٠ كانت نسبة الاستثمارات الخاصة إلى إجمالي الاستثمار (٢٩٪) ما لبثت أن انخفضت خلال أعوام (١٩٧١/١٩٧٤) إلى ما نسبته (١٩٪) فقط واستقرت عندها طيلة تلك السنوات، الأمر الذي يدل على عدم استثمار القطاع الخاص السوري أي مبلغ يذكر خلال تلك السنوات. ولكن من الملاحظ أيضاً أنه خلال السنوات الأربع ذاتها لم تشهد الاستثمارات العامة أي تطور يذكر أبداً، إذ استقرت نسبة الاستثمارات العامة إلى إجمالي الاستثمار عند (٨١٪)، لكن المفارقة أن بيانات النمو الاقتصادي خلال الفترة ذاتها تشير إلى وجود نمو متقلب وبمعدلات عالية أحياناً (٢٢٪ و١٩٪) رغم توقف النشاط الاستثماري، الأمر الذي يدل على أن نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة كان غير مرتبط بالاستثمار المادي المباشر بقدر ما كان مرتبطاً بقطاعات الخدمات كلها وتجارة الجملة والمفرق. ولكن مع بداية عام ١٩٧٥ عادت عجلة الاستثمار المباشر إلى الدوران، إذ ارتفعت نسبة الاستثمار الخاص إلى إجمالي الاستثمارات إلى (٢٨٪)، ثم ارتفعت خلال السنوات التي تلتها إلى (٣٣٪)، مقابل انخفاض النسبة في القطاع العام في عام ١٩٧٥ إلى (٧٢٪) واستمرار انخفاضها إلى حدود (٦٩٪) خلال السنوات التالية لها حتى نهاية العقد، وعلى الرغم من زيادة الاستثمارات العامة والخاصة بعد النصف الثاني من السبعينيات، إلا أن معدل النمو فيها كان أقل مما هو عليه في نصفها الأول، الأمر الذي يدل على أن هناك عوامل غير الاستثمار المادي ساهمت في تخفيض معدل النمو الاقتصادي الذي يمكن

تفسيره تماماً بما سيأتي بعد قليل بما له علاقة بضعف آليات التخطيط، وسوء إدارة المشاريع وانخفاض موارد الدولة.

مجمل التكوين الرأسمالي الثابت بالأسعار الجارية للأعوام (١٩٧٠/١٩٧٩)
(القيمة بملايين الليرات)

	الاستثمارات الخاصة	الاستثمارات العامة	إجمالي الاستثمارات	العامة ٪	الخاصة ٪
1970	259	638	897	71	29
1971	311	1289	1600	81	19
1972	311	1289	1600	81	19
1973	311	1289	1600	81	19
1974	311	1289	1600	81	19
1975	1444	3712	5156	72	28
1976	1700	3800	5500	69	31
1977	2000	4000	6000	67	33
1978	2949	5938	8887	67	33
1979	2382	6812	9194	74	26

التخطيط الاقتصادي

خلال فترة نهاية عقد الستينيات وطيلة عقد السبعينيات وفي ضوء انكفاء القطاع الخاص وتردده في المشاركة الفعالة في عملية التنمية كان لابد من أن تتحمل الدولة مسؤولية النهوض بالاقتصاد الوطني، وهكذا قفزت الاستثمارات الإنمائية العامة من (٣,٩) مليار ليرة في الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٦/١٩٧٠) إلى (١٢,٧) مليار ليرة في الخطة

الخمسية الثالثة ومن ثم إلى (٥٠,٥) مليار ليرة في الخطة الرابعة (١٩٨٠/١٩٧٦)، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكوين رأس المال الثابت بنسبة (٣,٤) مرة وبأسعار عام ١٩٨٥ الثابتة وذلك خلال عقد السبعينيات كله، لكن تلك البرامج الاستثمارية الضخمة وتضخمها من عام لآخر لم تكن تتوافق مع الطاقة الاستيعابية للاستثمار في الاقتصاد السوري مما أدى إلى ظهور اختناقات حادة نتيجة عجز القطاعات الاقتصادية الأخرى من تأمين احتياجات المشاريع الإنمائية، وشملت تلك الاختناقات طيفاً واسعاً من القطاعات كالقوى العاملة الماهرة والمواد الأولية، وتسهيلات النقل والشحن وقدرة المرافئ على الاستقبال والتفريغ، بالإضافة إلى ضعف المرافئ الهيكلية كالطرق والسكك الحديدية وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات الأمر الذي أدى إلى تأخر انجاز تلك المشاريع وزيادة كلفتها بشكل ملحوظ، وتحويل بعضها إلى مشاريع خاسرة أصبحت عبئاً على الاقتصاد الوطني، ونتج عن تلك الاختلالات والاختناقات اتساع الفجوة بين العرض والطلب على السلع في السوق المحلية ولم يسعف الاستيراد في تضييق تلك الفجوة بسبب النقص الحاد في القطع الأجنبي الأمر الذي نجم عنه ارتفاع الأسعار، واتساع عمليات التهريب، وتعاظم السوق غير النظامية، وساعدت أزمات العرض تلك البرجوازية السورية على تحقيق الكثير من الأرباح الاحكتارية على حساب الفئات ذات الدخل المحدود.

والأمر الواجب الإشارة إليه هو أن المخططين غالباً ما كانوا يقعون تحت تأثير احتمالات المساعدات والمعونات العربية مما يجعلهم يلجؤون إلى المغالاة في وضع المشروعات فيصابون أحياناً بالخيبة من

جراء عدم وصول تلك المعونات، أو وصولها على نحو مما هو متوقع، فلقد خطط للناتج المحلي الإجمالي في الخطة الخمسية الثالثة (١٩٧٥/١٩٧١) أن ينمو بمعدل (٨,٢٪) وإذ نلاحظ أن المعدل الحقيقي قد فاق المخطط إذ وصل إلى (١١,١٪) فإن ذلك قد نجم بوجه خاص من توفر الأموال من المساعدات العربية مما أدى إلى إشاعة جو من التفاؤل لدى الجهات المخططة، الأمر الذي أدى إلى تحديد معدل نمو مرتفع في الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧٦/١٩٨٠) مقداره (١٢٪)، لكن جاءت سنوات التنفيذ مخيبة للآمال فلم ينمو الناتج بأكثر من (٧,٥٪) مما دعا المخططين لإعادة النظر في المعدل المفترض للخطة الخمسية الخامسة للأعوام (١٩٨١/١٩٨٥) فحدد بمعدل (٧,٧٪) وجاءت أيضاً سنوات التنفيذ مخيبة للآمال إذ لم يتجاوز معدل نمو الناتج (١,٨٪).

لقد شهدت فترة الخطة الخمسية الرابعة ارتفاع معدلات العجز في موازنات الدولة بدءاً من عام ١٩٧٤ نتيجة عدم تحقق التوازن الفعلي بين إيرادات الدولة ونفقاتها رغم المعونات العربية التي أصبحت تشكل مورداً أساسياً لتمويل الموازنة العامة، مع عدم انتظام توريده، وقد انعكست عجوزات الموازنة على زيادة مديونية الدولة الداخلية والخارجية والاعتماد على المصرف المركزي في سد تلك العجوزات لحسابات مكشوفة لها آثار تضخمية تعتبر من سلبيات الاقتصاد القومي، وعلى عقد المزيد من اتفاقيات القروض الخارجية لتأمين تمويل المشروعات الاستثمارية بما يفوق قدرة الاقتصاد الوطني على خدمة أعباء تلك القروض.

بنية الدولة

استمرت الدولة في عقد السبعينيات في ترسيخ بنيتها الطبقة الريعية التي أسستها في عقد الستينيات، وعمقت سيطرتها أكثر على التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية من خلال تعميق سيطرتها على البنية التحتية واحتكارها أكثر للعملية الاقتصادية رغم التخبط والهدر الذي رافق ذلك واستمرارها في التضييق على نشاط رأس المال الخاص، ومما ساهم في ذلك الوضع اقتصادياً هو تحقيق القطاع النفطي لفائض واضح طيلة العقد، واستمرار تدفق المساعدات والمعونات والقروض على الدولة، الأمر الذي خلق نوعاً جديداً من تمركز الثروة والفائض الاقتصادي الريعي بيد جهاز السلطة، وخلق معه نوع من «**الاسترخاء التنموي الاقتصادي**» مقابل «**تمدد سلطوي مجتمعي**»، وإن ما حدث في ذلك العقد إنما يتفق تماماً مع ما أشار إليه خبراء التنمية في تلك الفترة إذ ألمح الكثير من خبراء التنمية في الخمسينات والستينات إلى أن ريوع الموارد يمكن أن تحفز الكسل قصير النظر، أو على النقيض من ذلك، حماسة قصيرة النظر عند صانعي السياسة. وإن ريوع الموارد تدفع باتجاه الحماسة والاندفاع بصورة لاعقلاينة، مما يخلق لدى رجال الأعمال ذهنية «**الاغتناء السريع**» وسيكولوجية «**ازدهار وإخفاق**» عند صانعي السياسة، وتتميز هذه السيكولوجية بتعاقب نوبات التفاؤل المفرط والتخندق المرضي. ومع تزايد الاهتمام بلعنة الموارد، تزايد الاعتقاد بأن الثروة السهلة تقود إما إلى الشلل أو الانتشاء قصير النظر عند صانعي السياسة.

في السبعينيات استمر بشكل واضح احتكار السلطة والتضييق على الحراك السياسي والمدني في المجتمع، وضم الأحزاب كلها تحت جناح «**الجبهة الوطنية التقدمية**» بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي الذي منحه الدستور حينها سلطة مطلقة لقيادة الدولة والمجتمع، وبالتالي قيادة الاقتصاد من خلال النموذج الاشتراكي المخطط الذي تبناه الدستور أيضاً، الأمر الذي خلط السياسي بالاقتصادي من ناحية الإدارة والامتيازات والمناصب العامة، فباتت المناصب الاقتصادية الرئيسية في أجهزة ومؤسسات القطاع العام أقرب ما تكون مكافآت حزبية توزع حسب درجة الولاء للنظام والحزب لا حسب الكفاءة العلمية والفردية للشخص، وكان من نتيجة الخلط بين السياسي والاقتصادي أن انتفت قضية المساءلة والمحاسبة واختل التوازن الحقوقي والقانوني في المجتمع وبات هناك وجوداً فعلياً لـ «**نخبة حزبية**» ضيقة تتحكم بالبنية التحتية والفوقية للمجتمع وتفرض توازناتها السياسية من الأعلى إلى الأسفل فقط، استطاعت بدورها أن تمركز «**التموضع التاريخي الأول للسلطة والثروة**» بيدها وتديره بشكل مطلق ومفرد.

وبالاستناد إلى منظومة الولاء تمت عمليات «**تحزيب**» المجتمع و«**عسكرته**» بشكل مباشر وواضح من خلال مؤسسات حزب البعث المختلفة بدءا من مرحلة الطفولة، وتم إعادة تشكيل قيم المجتمع السياسية والثقافية والتربوية بما يتناسب مع الآيديولوجية البعثية حصراً، دون أن ننسى أيضاً قدرة النظام السياسي خلال ذلك العقد على استغلال نتائج حرب تشرين نفسياً واجتماعياً في إضفاء نوع

من القداسة على ذلك النصر، وفي الترويج له على أنه نصر سياسي عربي شامل، وإضفاء نوع من الشرعية المطلقة على النظام، بالإضافة إلى قدرة النظام على استخدام ما استطاع إنشاءه من بعض المشاريع والمعامل ضمن خطاب تنموي آيديولوجي ضخمته ماكينة الإعلام الرسمي، وروجت له على أنه نقلة نوعية للمجتمع نحو التقدم والحداثة والتطور دون أن توجد مرتكزات حقيقية على أرض الواقع لمثل ذلك الخطاب، بالوقت الذي تغلغلت السلطة في المجتمع وكسبت مشروعيتها الاجتماعية من خلال مجانية قطاعات التعليم بمراحله كافة والصحة بأشكالها كافة وللطبقات كلها دون استثناء وإن كان على حساب النوعية والجودة، ومن خلال سياسة الدعم التمويني، الأمر الذي طور الحامل الاجتماعي للسلطة من خلال منحه تلك المكتسبات للمواطنين، ودمج الناس بالسلطة وقوّى من ولائهم لها من خلال عطاءاتها الاقتصادية والاجتماعية.

في عقد السبعينيات استقرت وترسخت في الدولة السورية الخصائص النمطية العامة للدولة النامية عموماً والعربية خصوصاً، وقد طبعت تلك الخصائص بنية الدولة والمجتمع خلال العقود التي تلت عقد السبعينيات، وتلك الخصائص العامة هي:

أولاً: سيادة نمط الدولة الريعية أو شبه الريعية التي تعتمد على موارد أولية أو مصادر تأتي من الخارج، أو تعتمد على الطلب الخارجي لسلعة أساسية مثل سلعة النفط الخام، أو تعتمد على السياحة وتجارة الترانزيت وتحويلات العاملين بالخارج، والقروض والاستثمارات الأجنبية وضريبة مرور السفن والترانزيت البري.

ثانياً: سيادة نمط الدولة الأمنية التي تتبع سياسة الاحتواء القمعي، فتضبط حركة المجتمع المدني، وتصادر استقلالية النقابات والأحزاب من خلال آليات الترهيب وآلية الضبط والسيطرة، مع استمرار دور متناقص لسياسات الاحتواء الاجتماعي عبر دولة الرعاية والتدخل.

ثالثاً: ضعف بنية المؤسسات السياسية والإدارية، وغياب أو ضعف نظم المحاسبة والمساءلة في نظم حكم فيها الكثير من شخصنة السلطة، وعدم الفصل بين العام والخاص.

رابعاً: غياب دولة المواطن ومفهوم المواطَنة حيث أن طبيعة الدولة وشرعيتها لا تقومان على تعاقد بين الحكام والمحكومين يتأسس على المواطنة والحقوق والواجبات.

خامساً: النمو الكبير لأجهزة البيروقراطية والإدارة العامة، وترهل الإدارة وتقادمها، وازدياد العجز في الميزانيات، وارتفاع المديونية، وانخفاض الإنتاجية حيث تُستعمل الدولة كمكان لتقاسم وتوزيع المغانم على حساب الاقتصاد الوطني.

مصفوفة محددات النمو في السبعينيات

المحددات العامة	محفزة على النمو	غير محفزة على للنمو
الصناعة		❖
الزراعة		❖
الخدمات	❖	
الاستثمار العام	❖	
الاستثمار الخاص		❖
القروض والمنح الخارجية	❖	
ميزان التجارة السلعية		❖
الميزان النفطي	❖	
التخطيط وإدارة الموارد		❖

عقد الثمانينيات

الأزمة تخنق النمو

كان عقد الثمانينيات هو العقد الأسوأ في النمو الاقتصادي، إذ لم يتجاوز متوسط النمو طيلة العقد (٢٪) وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥، وقد بلغ في نصفه الأول (٢٪) ارتفع قليلاً في نصفه الثاني إلى (٣٪) فقط، متأثراً بشكل واضح بتقلب النشاط الزراعي، وانخفاض صادرات النفط وزيادة وارداته، وانحسار الاستثمار في القطاع العام، وعدم قدرة القطاع الخاص على سد النقص الحاصل في ذلك الاستثمار، بالإضافة إلى انحسار تدفق المعونات والقروض الخارجية، وعدم قدرة الموارد المحلية على التعويض، والجدول التالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال عقد الثمانينيات بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥:

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق و بأسعار عام ١٩٨٥ الثابتة
(القيمة بملايين الليرات السورية)

	الناتج المحلي	معدل النمو السنوي (٪)
1980	72078	-
1981	78931	10
1982	80606	2
1983	81758	1
1984	78429	-4
1985	83225	6
1986	79109	-5
1987	80618	2
1988	91313	13
1989	83133	-9
1990	89485	8

من الواضح أن عقد الثمانينيات شهد انحساراً جديداً لمساهمة الصناعة والزراعة في الاقتصاد ودوراً أكبر لباقي قطاعات الاقتصاد التجارية والخدمية، فخلال ذلك العقد وصلت مساهمة قطاعات التجارة والخدمات معاً في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي (٦٥٪)، في حين لم تتجاوز فيه مساهمة الصناعة في أحسن سنواتها (١٧٪) ومساهمة الزراعة (١٩٪) وذلك بأسعار ١٩٨٠ الثابتة. كما أنه في عقد الثمانينيات حصلت الزراعة على (١٠٪) من مجمل الاستثمارات في الاقتصاد الوطني مقابل حصول الصناعة على (٣٥٪) منه، وحصول قطاع الخدمات على (٥٥٪) منه ترافق ذلك مع

استحواذ الزراعة على (٣٢٪) من مجمل قوة العمل والصناعة على (٣٢٪)، وقطاع الخدمات على (٣٦٪) منها، والجدول التالي يوضح المساهمة القطاعية في الناتج.

التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال عقد الثمانينيات بأسعار ١٩٨٠ الثابتة (٪)

	الصناعة	الزراعة	التجارة	الأخرى	المجموع
1980	16.3	20.2	25	39	100
1981	14.4	19	27.5	39	100
1982	14.5	18	27	41	100
1983	15.5	17.7	26	43	100
1984	13.4	17	25	45	100
1985	14	17.5	25.5	43	100
1986	17	18.5	21.5	43	100
1987	16	18	24	42	100
1988	16.5	18.5	25	40	100
1989	17	18	24	41	100

قطاع الزراعة

شكلت الزراعة خلال عقد الثمانينيات نسبة تراوحت بالمتوسط بين (١٧٪ و٢٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠، وقد ارتبطت تلك المساهمة بشكل واضح بتقلبات الإنتاج الزراعي

خلال مدة العقد وكانت أعلى نسبة مساهمة لها بالناتج عام ١٩٨٠ بنسبة (٢٠,٢٪) وأدناها في عام ١٩٨٤ وبنسبة (١٦٪) فقط، فيما استقرت في أغلب سنوات العقد الباقية عند حدود (١٨٪).

وقد لوحظ في ذلك العقد تراجع في الإنتاج الزراعي إذ تراجع الإنتاج الإجمالي بنسبة (٧,١٦٪) بين عامي (١٩٨٣/١٩٨٧) وتراجع الإنتاج النباتي بنسبة (٨,٨٪) والإنتاج الحيواني بنسبة (٣,٥٪) خلال المدة نفسها، كما سجل إنتاج القطاع الزراعي نمواً سالباً بنسبة (٢٪) في عام ١٩٨٢، وبنسبة (٧,٧٪) عام ١٩٨٤، كما أنه سجل نمواً ضئيلاً جداً في عام ١٩٨٣ لم تتجاوز نسبته (٠,٣٪)، وتكشف البيانات الزراعية المتعلقة بالمردودية الهكتارية لرأس المال خلال عقد الثمانينيات وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ أن تلك المردودية انخفضت بشكل واضح ومستمر من (٣,٦) ليرة في عام ١٩٨٠ إلى (١,٢) ليرة عام ١٩٨٧ بعد أن حافظت على ثباتها طيلة عقد السبعينيات عند مستوى (٣) ليرات تقريباً.

وعلى الرغم من أن كثافة رأس المال الهكتارية قد زادت بشكل ملحوظ من (٧٠٧) ليرة/هكتار إلى (١٣١١) ليرة/هكتار خلال الفترة ذاتها من خلال زيادة عدد الآلات الزراعية بكافة أنواعها المستخدمة في العملية الإنتاجية إلا أن الإنتاجية الهكتارية انخفضت بالمقابل من (٢٥٨١) ليرة/هكتار إلى (٢٢٠٨) ليرة/هكتار الأمر الذي يرجح أن قطاع الزراعة عانى في تلك المرحلة من مشكلات قد تتعلق بعوامل طبيعية ومناخية كالأمراض أو قلة الأمطار أو شح المياه، أو بخروج

قسم من الأراضي المزروعة خارج الاستثمار، أو أنها دليل على أن المستوى التكنولوجي لرأس المال المستخدم لم يشهد أي تطور أو تحسن وبقي تقليدياً وبالتالي بقي محايداً في عملية الإنتاج طيلة الفترة ذاتها. وتعبر المردودية الهكتارية لرأس المال عن العلاقة بين الإنتاجية الهكتارية (الإنتاج الزراعي/مساحة الأرض المزروعة فعلاً) وكثافة رأس المال الهكتارية (رأس المال الثابت + الاستهلاك الوسيط/ مساحة الأرض المزروعة فعلاً).

وعلى الرغم من أن الخطة الخمسية الخامسة (١٩٨١/ ١٩٨٥) قد استهدفت تحقيق معدل نمو وسطي للإنتاج الزراعي مقداره (٧,٨٪)، فإن هذا الإنتاج نما في العام ١٩٨٥ بزيادة قدرها (٠,٤٪) فقط عما كان عليه في العام ١٩٨٠، بينما نقص حجم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة بنسبة (٢٪) نتيجة التغيرات المناخية وانحباس الأمطار، وتعثر السياسات الزراعية، وتدخلها البيروقراطي المركزي المفرط في كافة حلقات الإنتاج الزراعي ومدخلاتها ومخرجاتها، مما أدى إلى بطء نمو القطاع الزراعي.

لقد أدى تراجع معدل نمو القطاع الزراعي إلى عجز المحاصيل الزراعية النباتية والحيوانية عن مواكبة الطلب الناجم عن النمو السريع لعدد السكان، مما أبقى سورية مستورداً صافياً للغذاء مع ضعف القدرة على تغطية النقص من خلال الاستيراد بسبب أزمة القطع، وبسبب عدم كفاية المواد الزراعية لعدد من الصناعات الغذائية بالكميات المطلوبة من جهة وضعف إنتاجية تلك الصناعات، وإنتاجها السلعي بأقل من طاقتها المتاحة، مثل معامل السكر التي

بلغت فيها نسبة الانتفاع من الطاقة القصوى المتاحة (٢٠٪) وفي صناعة الإسمنت (٨٨٪) وفي صناعة الألبان والكونسروة والمياه المعدنية والغازية بحدود (٥٠٪) وفي الزبدة النباتية (٦٨٪) وفي البصل المجفف (٧٪)، وذلك على سبيل المثال وليس الحصر.

لقد بدأت مؤشرات أزمة الأمن الغذائي تتكشف منذ العام ١٩٨٠ حيث شكلت مستوردات السلع الغذائية في ذلك العام (١٣,٢٪) من مجموع المستوردات، بينما لم تغطِّ صادرات من المنتجات الزراعية سوى نصف قيمة المستوردات في ذلك العام، وأخذ العجز الغذائي منذ العام ١٩٨٢ يتفاقم طرداً مع شح موارد القطع النادر وسوء المواسم، وتعثر السياسات الزراعية ففي العامين (١٩٨٢/١٩٨٠) وصل عجز الميزان التجاري للمواد الغذائية إلى ما يزيد عن (١٠٪) من مجمل العجز التجاري، ونحو (٣٠٪) خلال عامي (١٩٨٧/ ١٩٨٨). وشكّل العجز في الحبوب وحدها نصف الفجوة الغذائية.

قطاع الصناعة

خلال الفترة (١٩٨٥/١٩٨٠) نما الناتج الصناعي بمعدل وسطي قدره (٤,٤٪) في العام بدون حساب البناء والنقل والمواصلات والتشييد، في حين نما التراكم الرأسمالي للقطاع بمعدل سالب قدره (-٤,٧٪) وبأسعار ١٩٨٥ الثابتة، بينما في الفترة (١٩٩٠/١٩٨٥) فقد

نما الناتج الصناعي بمعدل (٢٣,٢٪) في حين نما التراكم الرأسمالي بمعدل سالب أيضاً وقدره (-٥,٩٪)، ويعود السبب في ذلك إلى الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط خلال سنوات (١٩٨٧/١٩٩٠)، وزيادة إنتاج القطاع الصناعي الخاص للتصدير إلى الاتحاد السوفيتي تسديداً للديون بموجب اتفاق الدفع بين البلدين.

يلاحظ منذ بداية الثمانينيات أن نسبة الاعتمادات الفعلية المنفذة للصناعات التحويلية التابعة لوزارة الصناعة والمخصصة لها من قبل الموازنة العامة للدولة بدأت بالانخفاض قياساً على ما كانت تحظى به في السبعينيات التي كانت تتراوح فيها ما بين (١٥٪ إلى ٢٠٪)، ولكن منذ عام ١٩٨٠ فقد انخفضت هذه النسبة لتصل إلى (١٣٪) واستمرت بالانخفاض طيلة عقد الثمانينيات وبشكل متواصل وقد وصلت إلى (٥,٧٪) في عام ١٩٨٥ ومن ثم وصلت إلى أدنى مستوى لها في عام ١٩٨٩ إذ بلغت نسبة تلك الاعتمادات حوالي (١,٨٪) فقط.

واللافت للنظر أيضاً أن القطاع العام الصناعي تعرض في النصف الثاني من الثمانينيات إلى صعوبات كبيرة في تمويل خططه الخاصة بالاستبدال والتجديد، فقد لوحظ تدني نسب الاعتمادات المخصصة له وتدني نسب تنفيذ تلك العمليات وتراوحت نسبة الإنفاق الفعلي إلى الاعتمادات المخصصة للاستبدال والتجديد بين (٢٦٪) كأقل نسبة تنفيذ و(٥٢٪) كأعلاها وذلك خلال سنوات (١٩٨٦/١٩٨٩)، ونتيجة لاعتماد الصناعة التحويلية الكامل على التمويل المباشر من الدولة،

فإنه مع انخفاض استثمارات القطاع العام من (١٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام (١٩٨١) إلى (٣٪) منه في عام (١٩٨٨)، ونتيجة للنقص في القطع الأجنبي فإن النشاط الصناعي قد تراجع كثيراً وانخفضت نسبة تشغيل بعض المصانع إلى نحو (٤٠٪).

النفط وعائداته

خلال السنوات الخمس الأولى من عقد الثمانينيات شهدت سورية ازدياداً ملحوظاً في عمليات استيراد للنفط الخام أو المشتقات النفطية، إذ زادت قيمة تلك الواردات وبشكل متدرج من (٧٨٩) مليون دولار أمريكي عام ١٩٨٠، ومشكلة حوالي (٢٠٪) من إجمالي الواردات، لتصل إلى ما قيمته (١,٢٣٣) مليار دولار عام ١٩٨٤ ومشكّلة حوالي (٣١٪) منها، ومنخفضة إلى (١) مليار نهاية عام ١٩٨٥ لتشكل ما نسبته (٢٦٪)، ودخل الميزان النفطي السوري في حالة عجز خلال السنوات من (٨٦/٨٣) وهي المرة الأولى التي يحقق فيها عجزاً منذ عام ١٩٧٠. ومقابل ذلك فقد استمرت الصادرات النفطية بالانخفاض الواضح والمتدرج من (١,٣٤٢) مليار دولار عام ١٩٨٠ مشكلة ما نسبته (٦٣٪) لتصل إلى أدنى مستوى لها نهاية عام ١٩٨٨ بما قيمته (٣٢٦) مليون دولار فقط مشكلة ما نسبته (٢٤٪) من مجمل الصادرات، ثم ما لبث أن بدأ يحقق فائض بدأ بقيمة (١٨٠) مليون دولار عام ١٩٨٧ ليرتفع إلى (٢٦٧) و(٧٢٤) مليون

دولار عامي (٨٨/٨٩) على التوالي، والجدول التالي يوضح حالة الميزان النفطي خلال عقد الثمانينيات.

الميزان النفطي للأعوام (١٩٨٠- ١٩٨٩) (القيمة: مليون دولار)

	صادرات	واردات	الميزان
1980	1342	789	553
1981	1293	1233	60
1982	1046	1009	37
1983	1059	1150	(91)
1984	925	1233	(308)
1985	800	1008	(208)
1986	338	364	(26)
1987	451	271	180
1988	326	59	267
1989	816	92	724

(الأرقام ما بين قوسين تعني وجود عجز بالميزان النفطي)

الميزان التجاري

شهد ميزان التجارة الخارجية السوري عجزاً مزمناً طيلة عقد الثمانينيات، باستثناء عام واحد هو عام ١٩٨٩ الذي حقق فيه فائضاً بقيمة وصلت إلى (٩١٩) مليون دولار، وتراوحت قيمة العجز بالمتوسط خلال سنوات (٨٥/٨٠) عند حدود (٢,٢٢) مليار دولار، فيما تراوحت قيمته في السنوات (٨٨/٨٦) عند حدود (١) مليار

دولار فقط كنتيجة لتحسّن صادرات النفط الخام، وتبقى قيمة العجز ذاتها تقريباً في ميزان التجارة السلعية فقط بدون النفط ولا يزيد العجز إلا بحدود (٢٠٠) مليون في السنوات (٨٨/٨٦) في حين أن هذا الميزان حقق فائض بقيمة (١٩٥) مليون دولار فقط عام ١٩٨٩، وتراوحت نسبة العجز إلى الناتج خلال سنوات العقد ما بين (٨٪ و١٦٪).

وقد تأثر النمو الاقتصادي نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات باتفاق المدفوعات بين سورية والاتحاد السوفيتي (١٩٩٠/١٩٨٩) الذي هدف إلى دفع قسط من الديون العسكرية السوفيتية المتراكمة على سورية البالغة يومئذ حوالي (١٣) مليار من الصادرات السورية للسنوات الخمس، ومثلت قيمة تلك الصادرات حوالي (٣) مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته (٢٣٪) من قيمة تلك الديون، وكان القطاع الخاص السوري هو المستفيد الأول من اتفاقية المدفوعات تلك، إذ بلغت قيمة صادراته خلال فترة تطبيق الاتفاق حوالي (١,٥) مليار دولار، وقد ارتفع نصيب صادراته من الصناعة التحويلية من (٢١,٣٪) من إجمالي الصادرات السورية قبل تطبيق الاتفاق إلى (٣٦,٢٪) من تلك الصادرات خلال فترة الاتفاق، وقد استحوذ القطاع الخاص على (٥٤٪) من مجمل صادرات الصناعة التحويلية فقط نتيجة ذلك الاتفاق، وبلغت نسبة تغطية صادرات القطاع الخاص لمستورداته خلال فترة تطبيق الاتفاق حوالي (١٣٠٪) بعد أن كانت لا تتجاوز الـ(٣٨٪) قبل تطبيق الاتفاق، ومكن نظام المدفوعات الشركات المنتجة السورية، ولاسيما الحكومية منها، من تصريف

فائض إنتاجها وتدعيمه بالزيادة المتواصلة في الطاقة الإنتاجية من أجل التصدير أيضاً ووصلت نسبة تغطية صادرات القطاع العام غير النفطية لوارداته نتيجة تطبيق الاتفاق إلى (٦١٪) بعد أن كانت لا تتجاوز الـ(٢٢٪) قبل تطبيق الاتفاق. إلا أن الجودة أو الجدوى الاقتصادية لم تحظيا بالاهتمام اللازم، وذلك لانعدام المنافسة الحقيقية في ذلك الوقت، ولتوجه القطاع الخاص لإنتاج أنواع معينة من المنتجات يحتاجها السوق السوفيتي، والنتيجة أن اتفاق المدفوعات قد ساهم في قلب معدل النمو الاقتصادي من (-٩٪) عام ١٩٨٩ إلى (٨٪) عام ١٩٩٠.

ونتيجة لانتهاء العمل بنظام المدفوعات لم يستطع الصناعيون السوريون الحفاظ على أسواق الاتحاد السوفيتي بسبب انعدام شروط المنافسة، أو بسبب ارتفاع كلفة التصدير إلى تلك الأسواق مثل ارتفاع رسوم المطارات والركاب، والتعقيدات البيروقراطية، وتخلف التجهيزات الخاصة بالنقل والشحن، وعلاوة على فقدان أسواق دول أوروبا الشرقية، ولم يستطع الصناعيون السوريون دخول سوق أوروبا الغربية بالمستوى الذي يتيح تعويض ما فقد في الأسواق الأخرى، وذلك بسبب غياب الشركات التجارية المختصة في عمليات التسويق في الخارج والتي تعتبر عمليات معقدة يصعب على الغالبية العظمى من الصناعيين القيام بها.

القروض والمنح

تلقت سورية خلال سنوات (١٩٨٠/١٩٨٢) مساعدات مالية بما قيمته حوالي (٣,٥٨٧) مليار دولار في حين وصلت المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية النفطية ودول الأوبيك خلال الفترة (١٩٨٢/١٩٨٥) إلى حوالي (٣,٣) مليار دولار أمريكي وبلغت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٦ حوالي (١٧,٧٪) وبلغت نسبة إجمالي مدفوعات الدين العام الخارجي إلى إجمالي الصادرات في ذلك العام حوالي (١٥,٦٪)، ونتيجة لتلك المديونية فقد ارتفع الدين العام الخارجي لسورية من (٢,٧٤٩) مليار دولار عام ١٩٨٠ ليصل إلى (٥,٢٠٢) مليار دولار عام ١٩٨٩، وقفزت أعباء خدمة المديونية الخارجية لسورية تدريجياً من (٣٨٢) مليون دولار عام ١٩٨٠ لتصل إلى ما قيمته (٤٨٥) مليون دولار عام ١٩٨٩.

ولكن عندما انحسرت المساعدات المالية العربية من حوالي (١,٥) مليار دولار في السنة في أواخر السبعينيات، وأوائل الثمانينيات بالمتوسط إلى حوالي (٣٠٠) مليون دولار في منتصف الثمانينيات، وأوائل التسعينيات بسبب انخفاض عائدات النفط العربي بشكل أساسي من (٢٠٢) مليار دولار عام ١٩٨١ إلى (١٠٣) مليار دولار عام ١٩٩٧، وعندما توقفت الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية عن منح سورية معونات إنمائية أو قروض ميسرة جديدة، والاقتصار على دفع المبالغ المتفق عليها بموجب اتفاقيات

سابقة. وعندما انخفضت أسعار النفط وعائدات تصديره إذ انخفضت قيمة صادرات النفط بشكل متدرج من (١,٩) مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى (٩٠٠) مليون دولار عام ١٩٨٦، وعندما انخفضت قيمة صافي التحويلات دون مقابل مثل تحويلات المغتربين والعمال السوريين من الخارج، والتحويلات للقطاع الحكومي، وبشكل محدد من منطقة الخليج، بفعل انحدار سعر برميل النفط بمعدلاتٍ متسارعة، وقد انخفضت من (١,٦٦) مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى (١,٤٣) مليار دولار عام ١٩٨٥، ومن ثم إلى (٤٧٣) مليون دولار عام ١٩٩٠، وعندما توقفت عائدات أنبوب النفط العراقي، وانتهى العمل باتفاق المدفوعات مع الاتحاد السوفيتي انخفض معدل النمو الاقتصادي بصورة دراماتيكية وواضحة، وخاصة أنه انخفضت صادرات القطاع الخاص من مجمل الصادرات السورية بنسبة (٥٥٪) بعد انتهاء تطبيق اتفاق المدفوعات، كما انخفضت صادراته من الصناعة التحويلية بنسبة (١٧,٤٪) من مجمل صادرات الصناعة التحويلية.

ونتيجة للانحسارات المالية المذكورة سابقاً، فقد انخفض معدل نمو العرض النقدي السنوي بشكل حاد وملحوظ من (٢١٪) عام ١٩٨٥ إلى (١٤٪) عام ١٩٨٦، عاد ليرتفع في السنوات اللاحقة ويسجل نسبة نمو قدرها (٢٣٪) في عام ١٩٨٩ نتيجة الفائض في ميزان التجارة الخارجية مع الاتحاد السوفيتي، وبين عامي ١٩٨٠/١٩٨٧ تدنت العملات الأجنبية القابلة للتحويل إذ لم تكن تلك العملات تمول أكثر من ٤٧ يوماً من الواردات، وتدهورت في بعض السنوات

فأصبحت تغطي من ٢٢ إلى ٢٥ يوماً فقط، عادت لتشهد تحسناً خلال عامي ١٩٨٨/١٩٨٩ فأصبحت تغطي تمويل ٦٠ يوماً من الواردات.

الدين العام الخارجي وخدمته خلال أعوام (١٩٨٠/١٩٨٩) بالأسعار الجارية
(القيمة بملايين الدولارات)

	إجمالي الدين	إجمالي خدمة الدين
1980	2749	382
1984	3464	336
1985	4028	345
1986	4873	360
1987	5091	447
1988	5199	469
1989	5202	485

الاستثمار العام والخاص

كان للاستثمار الخاص في عقد الثمانينيات فرصة أفضل للعمل في الاقتصاد، ودوراً أوضح مما كان عليه في عقد السبعينيات، مقابل ثبات أو تراجع الاستثمار العام خلاله، فقد بلغت متوسط نسبة الاستثمارات الخاصة إلى إجمالي الاستثمارات خلاله حوالي (٣٩٪) مقابل (٢٨٪) في عقد السبعينيات، في حين بلغت تلك النسبة في الثمانينيات للاستثمارات العامة (٦١٪) مقابل (٧٢٪) في عقد السبعينيات، وذلك بالأسعار الجارية لها، وشهدت الأعوام الأربع

الأخيرة من العقد طفرة استثمارية واضحة في القطاع الخاص لدرجة أنه في عام ١٩٨٧ استحوذت تلك الاستثمارات على (٥٠٪) من مجمل الاستثمارات متجاوباً مع موجة الإصلاحات الاقتصادية التي صدرت لإنقاذ الاقتصاد من الانهيار، وبالتالي يعتبر هذا العقد هو عقد دخول القطاع الخاص من أوسع أبوابه إلى الاقتصاد السوري والذي أسس من خلاله لركائز العمل إلى جانب القطاع العام، وتمت عملية الانفتاح على القطاع الخاص وبدأت حالة التعايش الفعلي بين الرأسمالية والاشتراكية ضمن نظام مركزي لإدارة الدولة، وكانت الأزمة الاقتصادية التي ألمت بالبلاد والمشكلات التي بدأت تصيب مؤسسات القطاع العام من العوامل الرئيسية التي رست ركائز ذلك التعايش، والجدول التالي يوضح تطور الاستثمار العام والخاص خلال عقد الثمانينيات.

مجمل التكوين الرأسمالي الثابت بالأسعار الجارية للأعوام (١٩٨٠/١٩٨٩)
(القيمة بملايين الليرات)

	الاستثمارات الخاصة	الاستثمارات العامة	إجمالي الاستثمارات	العامة ٪	الخاصة ٪
1980	5099	9017	14116	64	36
1981	5929	9333	15262	61	39
1982	6155	10115	17270	59	36
1983	5706	11580	17286	67	33
1984	6089	11776	17865	66	34
1985	6519	13265	19784	67	33
1986	10308	11900	22208	54	46
1987	11423	11640	23063	50	50
1988	10106	15753	25859	61	39
1989	11511	18126	29637	61	39

خلال الفترة (١٩٨١/١٩٨٥) لم تستطع الإيرادات الضريبية والرسوم المتنوعة وفوائض القطاع العام الاقتصادي والمساعدات العربية التي تراجعت بشكل واضح أن تغطي الإنفاق العام الجاري والاستثماري، لذلك استمرت العجوزات المالية، وبالتالي لجأت الحكومة إلى الاستدانة من المصرف المركزي، وقد بلغت مديونيتها له أكثر من (٧١) مليار ليرة سورية عام ١٩٨٦ بعد أن كانت أقل من (٦) مليارات عام ١٩٧٦، ثم وصلت الديون الممنوحة من المركزي إلى الدولة عام ١٩٨٩ إلى حوالي (٨٨,٩) مليار ليرة. في حين تضاعفت الكتلة النقدية أكثر من مرتين ونصف خلال الفترة (١٩٨٠/١٩٨٥) فإن الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة وبالأسعار الثابتة لم يزدد بأكثر من مرة وثلث، أي أن الكتلة النقدية ازدادت بحوالي ضعف زيادة الناتج الأمر الذي يمكن من خلاله تفسير ظاهرة ارتفاع الأسعار وتدني مستوى المعيشة لذوي الدخل المحدود نظراً لأن زيادات الأجور لم تتناسب مع زيادات الأسعار.

وخلال أعوام (١٩٨٠/١٩٩٠) كان الاقتصاد الوطني يعاني من حالة تضخم مرتفع تجاوز معدل الفائدة التي كان سائداً خلال تلك الفترة بنسبة (١٠٠٪)، إضافة إلى ارتفاع نسبة الكتلة النقدية خارج المصارف والخزينة إلى إجمالي السيولة والتي بلغت (٧٥٪) ما عنى الاحتفاظ بكميات كبيرة من النقود خارج المصارف ومجال الاستثمار. فكان من نتيجة ذلك أن عصف جامعي الأموال بنحو (١٥٠) مليار

ليرة سورية من مدخرات ذوي الدخل المحدود والذين لجؤوا إليهم لمواجهة ارتفاع تكاليف الحياة في تلك الفترة.

الأزمة والإصلاحات الاقتصادية

تجسد الانخفاض الحاد في معدل النمو الاقتصادي خلال عقد الثمانينيات على شكل أزمة اقتصادية بدأت في عام ١٩٨١ وتصاعدت لتصبح أزمةً خانقةً وحادةً في عام ١٩٨٦، وسمي عقد الثمانينيات بعقد الأزمة، وقد دخل الاقتصاد السوري طور الأزمة المزمنة، مع انفجار مظاهرها الكبرى في عام ١٩٨٦، فقد وجدت سورية نفسها من جراء الشح الكبير بموجوداتها من القطع النادر على شفا الإفلاس، حيث تقلصت موجودات المصرف التجاري السوري منه في العام ١٩٨٧ إلى حوالي (٧١) ألف دولار فقط، ووصل هبوط نسبة القطع النادر والذهب الموجود في التغطية منذ العام ١٩٨٠ مع بدء مؤشرات الأزمة إلى ما دون الحد الأدنى المسموح به بموجب الفقرة (٢٢) من (المادة ٢١) من نظام النقد الأساسي وهو (١٠٪)، حيث هبط من نسبة (٧٪) في العام ١٩٨٠ إلى معدلات خطيرة بلغت (٢٪) في أواخر العام ١٩٨٥.

ومنذ سنة ١٩٨٤ أوقفت بنوك الدولة تزويد المستوردين بالقطع الأجنبي، وصار من الصعب على القطاع العام الحصول عليه، وقد أدى هذا النقص في القطع الأجنبي إلى نقص في التجهيزات

الصناعية والزراعية المستوردة، وفي السلع الاستهلاكية الأساسية، حتى طال الأدوية، مما جرّ إلى انخفاض في الإنتاج الصناعي، واتساع السوق السوداء والتهريب، الذي صار منظماً بطريقة غير شرعية من قبل أوساط متنفذة، بينما كانت الموارد العامة في حالة انحسار وتقلّص. ولقد بلغ التضخم أوجه، إذ وصل إلى نسبة سنوية تتراوح بين (٣٥٪) وأكثر من (٦٠٪) في السنوات الواقعة بين (١٩٨٦/ ١٩٨٨)، في حين أنه كان سابقاً يتراوح بين (١٠٪ و٢٠٪)، ولهذا اضطرت الحكومة تحت ضغط المشاكل المتفاقمة، عن الإعلان عن تطبيق برنامج للتقشف، دفع ثمنه الفئات الوسطى والفقيرة، لإعادة الهيكلة الاقتصادية بالتدريج.

اتبعت الحكومة السورية في تعاملها مع الأزمة الاقتصادية في نهاية الثمانينيات سياسة متدرجة للإصلاح واتخذت مجموعة من الإجراءات أهمها تخفيف القيود على التجارة وإعطاء دور أكبر لقوى السوق في تحديد الأسعار، وتخفيض الدعم عن بعض السلع المدعومة وتخفيف الرقابة على تجارة الاستيراد والتصدير، والسماح للقطاع الخاص باستيراد الكثير من السلع التي كان استيرادها محصوراً بمؤسسات القطاع العام، والتخفيض الفعلي لقيمة الليرة من خلال إزالة الفوارق بين أسعار القطع الأجنبي، وتخفيف الرقابة على القطع، والسماح للمواطنين المقيمين بفتح حسابات بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل، والسماح للقطاع الخاص في فروع صناعية كانت مقتصرة على القطاع العام، وتبسيط إجراءات ترخيص المشاريع الصناعية، والتقليل من بعض القيود الإدارية، ولم تقتصر

تلك الإجراءات على تشجيع القطاع فقط بل ساهمت في توفير سلع استهلاكية في السوق وساهمت في تأمين المواد الأولية وقطع التبديل وحدت من نشاط السوق السوداء.

وفي النصف الثاني من الثمانينيات قامت الحكومة بتنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية التي كان لها أثر معين على النمو الاقتصادي ومن تلك الإصلاحات صدور المرسوم التشريعي رقم (١٠) لعام ١٩٨٦ من أجل تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية الذي أجاز تأسيس شركات مساهمة مغفلة سورية في المجال الزراعي الحيواني والنباتي يساهم فيها القطاع العام بنسبة لا تقل عن (٢٥٪) من رأس مالها وتتمتع بجملة كبيرة من الإعفاءات والامتيازات لتشجيعها على الاستثمار، وصدور قرارات من رئاسة مجلس الوزراء خلال أعوام (١٩٨٣/١٩٨٧) سمح بموجبها لأصحاب المنشآت الصناعية والحرفية وما شابهها من القطاع الخاص والمصدرين من القطاع الخاص الذين يصدرون منتجات سورية المنشأ أيضاً بالاحتفاظ بنسبة (٥٠٪) من حصيلة صادراتهم من العملات الأجنبية على أن تسجل في حساب خاص اسمه حساب قطع التصدير لاستعمالها في تمويل مستورداتهم من الآلات الصناعية وقطع التبديل والمواد المتعلقة بالإنتاج الصناعي حصراً، ومن ثم تمّ السماح خلال الفترة السابقة ذاتها للمصدرين من القطاع الخاص الذين يصدرون منتجات صناعية أو زراعية محددة من قبل وزير الاقتصاد بالاحتفاظ بنسبة (٧٥٪) من حصيلة صادراتهم بالقطع الأجنبي لاستيراد مواد ومنتجات محددة من قبل الحكومة أيضاً، كما منحت

الحكومة مستثمري المناطق الحرة المزيد من التسهيلات والمزايا بهدف تشجيع النشاط الاستثماري في تلك المناطق.

كما صدر قرار عن وزارة الصناعة عام ١٩٨٨ حدد بموجبه الصناعات الأساسية المحصورة إقامتها بالقطاع العام الصناعي وكذلك الصناعات المتاحة للقطاعين العام والمشترك والمتاح غيرها للقطاع الخاص التي من الممكن أن يستثمر فيها ومنها صناعة الحليب ومشتقاته، وصناعة الكحول، والأنابيب المعدنية، وصناعة غزل العوادم والمنسوجات القطنية، وصناعة الألبسة والبرادات والمنظفات والكونسروة وأقلام الرصاص والمطاحن وكانت كلها سابقاً بيد القطاع العام.

وفي النصف الثاني من الثمانينات كان تشغيل المعامل المعطلة عن العمل نتيجة نقص المواد الأولية من أولى اهتمامات الحكومة، فسمح للقطاع الخاص أن يستورد المستلزمات الضرورية لتشغيل معامله مع قطعها التبديلية ضمن حدود تقديرات مديريات الصناعة، وأن يتحمل بنفسه أعباء تمويل استيراداتها من خلال تأمين التسهيلات المصرفية اللازمة لذلك بطرقه الخاصة وقد أدى ذلك الإجراء إلى قيام القطاع الخاص بالاستيراد معتمداً على موارده الخارجية، وزيادة في التسهيلات فقد تمّ إعفاء الآلات الصناعية المستوردة من شروط تأدية المؤونة والسلفة النقدية المترتبة عليها للمصرف التجاري السوري حيث كان المصرف يطلب من المستوردين إيداع سلفة كنسبة مئوية من قيمة المستوردات، وسارت تلك الإجراءات بالتوازي مع بعض الإجراءات المتعلقة بالقطاع العام الذي سمح له أن

يستورد مستلزماته لتشغيل معامله بالاعتماد على قدرته التمويلية الناجمة عن تصدير منتجاته.

ومن خلال ذلك التدبير بدأ البحث جدياً عن البدائل المحلية وتم السماح للقطاع العام بأن يشتري البدائل المحلية بأسعارها السائدة في الأسواق دون النظر إلى أسعار تعادلها وفق أسعار الصرف الرسمية للقطع الأجنبي وأخليت ذمته من مسؤولية مخالفة بعض الإجراءات أو التجاوز في سقوف الشراء المحددة وذلك على مسؤولية مجلس الوزراء. وعانت الزراعة أيضاً نقصاً كبيراً في مستلزماتها وأدواتها وآلياتها كالجرارات والأعلاف والمبيدات والإطارات الزراعية وغيرها، فتم بالتدريج إلغاء الحصر الذي يمارسه القطاع العام على تلك المستوردات حتى تم تحريرها بالكامل، وسُمح للقطاع الخاص باستيرادها كافة معفاة أيضاً من شروط تأدية المؤونة والسلفة، وسُمح باستيراد البيوت الزراعية البلاستيكية والمحركات الزراعية المستعملة والحصادات الجديدة والمستعملة ومعاصر الزيتون. ورغبة في زيادة المتاح من بعض المواد الأساسية فقد سُمح للقطاع الخاص باستيراد السكر والشاي والأرز والبن والسمن النباتي والحيواني والقطر الصناعي وحليب الأطفال ومحضرات تغذية الأطفال والإطارات واللمبات الكهربائية والعدادات وذلك بالاعتماد على قطع التصدير أو القطع المحول من الخارج، وقد ساهمت تلك الإجراءات بتخطي مشكلة نقص القطع الأجنبي عن طريق استخدام موجودات القطاع الخاص في الخارج أو مما لدى السوريين المغتربين والعاملين في دول الخليج كما ساهمت في التخفيف من الأموال التي كان يجب

تخصيصها من موازنة الدولة لدعم أسعار السلع المدعومة المباعة من قبل القطاع العام.

وبالنتيجة كانت السياسة الجديدة للحكومة على انسجام مع التكيف الهيكلي الذي تبنته بلدان عربية أخرى تحت تأثير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فأتى برنامجها نسخة معدلة لبرنامج (التصحيح الهيكلي)، والذي هدفت في حزمته الأولى إلى تقليص عجز الموازنة العامة، عن طريق خفض حصة الأجور أو تخفيضها، وإلغاء التزام الدولة بتعيين بعض الخريجين من الجامعة والمعاهد، والحد من التشغيل في القطاع العام والإدارة العامة، بالإضافة إلى الحد من منح الائتمان للمؤسسات والشركات العامة والخاصة، وطبقت هذه الإجراءات على مراحل، فشكلت الموازنة العامة لعام ١٩٨٥ نحو (١٥٪) فقط من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كانت هذه النسبة (٢٤,٣٪)، أما الحزمة الثانية من إجراءاتها، فاستهدفت إتاحة الفرصة أمام مساهمة الرأسمال الخاص، ومنحه الحوافز للعمل والتصدير، وتقليص دور الدولة في سياسات السوق، مع التخلي التدريجي عن احتكارها لقطاع التجارة الخارجية، وخاصة الواردات.

الأزمة وشلل التخطيط

بدأ عقد الثمانينيات عملية التخطيط بخطة اقتصادية طموحة مستمدة توقعاتها مما تم تحقيقه خلال عقد السبعينيات وهي

الخطة الخمسية الخامسة للأعوام (١٩٨١/١٩٨٥) لدرجة أنها وضعت أهدافاً تصل لغاية عام ٢٠٠٠، منها التأكيد على اعتماد أسلوب التخطيط الشامل واستخدام الموارد الطبيعية طريقة مثلى والاهتمام بالتنمية الريفية والقضاء على الأميّة، وقد استهدفت تلك الخطة مواصلة تحقيق معدل النمو المحقق في الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧٦/١٩٨٠) وهو (٧,٧٪)، لكن بدا من الواضح أن التخطيط الاقتصادي كان في اتجاه وما يحدث على الأرض يسير في اتجاه آخر تماماً، وأن التخطيط لم يستطع استقراء وجود اختلالات بنيوية في الاقتصاد، كما أنه لم يكن ليتوقع حدوث أزمة ما بمستوى أزمة الثمانينيات وعمقها.

وكنتيجة للأزمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بالاقتصاد خلال عقد الثمانينات وتحديداً في نصفه الثاني، ونتيجة للإجراءات الاستثنائية التي اتُخذت لتفادي الأزمة تم تجميد عملية التخطيط الاقتصادي من حيث التنفيذ، أي أنه تم الاستمرار في وضع الخطط الاقتصادية نظرياً دون التقيد بمحتواها أو تطبيقها على أرض الواقع عملياً ودون الالتزام بمؤشراتها أبداً، وربما كان ذلك نابعاً من عدم القدرة على تحليل وتوقع نتائج الأزمة وعدم معرفة اتجاهاتها المستقبلية، وبالتالي عدم القدرة على بناء مؤشرات مستقبلية يمكن البناء عليها، وكانت النتيجة أن تنفيذ الخطط الاقتصادية قد توقف طيلة سنوات (١٩٨٦/ ٢٠٠٠)، أي فترة الخطط الخمسية السادسة والسابعة والثامنة، إلى أن صدرت الخطة الخمسية التاسعة مطلع العام ٢٠٠٠، وبالتالي فإن عقد التسعينيات بالكامل لم يشهد صدور

خطط خمسية إلى العلن أو أي ترويج لمؤشرات الخطط، وبدلاً من مواجهة الأزمة باستراتيجيات تخطيطية تم الركون إلى سياسة الأمر الواقع والسياسات العاجلة في التعامل مع مشكلات ذلك العقد وتم اللجوء إلى سياسات اقتصادية جزئية متفرقة هنا وهناك.

بنية الدولة

بدأت البنية الاقتصادية للدولة في الثمانينيات تتغير تحت تأثير الأزمة الاقتصادية الخانقة وانحسار الموارد الريعية لديها، واستمرار المركزية المفرطة في الإدارة، إذ بدأت حوامل الدولة الاقتصادية الرئيسية بالاهتزاز والترنح ملوحة بانهيار اقتصادي شامل، الأمر الذي استدعى فرض برنامج الإصلاح الاقتصادي الليبرالي في الجوهر في ظل المركزية السياسية المحافظة، فاستدعى ذلك عودة موفقة وقوية للبرجوازية السورية ولرأس المال الخاص إلى الميدان الاقتصادي وإن بنشاطات تجارية وخدمية وإنشائية، الأمر الذي عنى في جوهره سحب جزء من بساط الثروة والملكية والفائض الاقتصادي من يد الدولة إلى يد البرجوازية واقتسامها معها، وحدث في هذا العقد وتحت وقع الأزمة مراجعة لحالة «**التموضع التاريخي للثروة والسلطة**» بين الدولة ورأس المال الخاص، وأصبح ذلك النموذج قائماً على أساس التوازن بين استمرار احتكار الدولة للسلطة السياسية مقابل تنازلها عن احتكارها للنشاط الاقتصادي،

تلك السلطة السياسية التي تضخمت كثيراً وطوقت المجتمع بأكثر مما كانت عليه في العقود السابقة كنتيجة لحسم النزاع العسكري بين السلطة وحركة الإخوان المسلمين مطلع العقد لصالح السلطة الأمر الذي عزز مواقعها بالقوة مجدداً.

في الثمانينيات إذاً، بدأت المزاوجة بين المركزية السياسية واللامركزية الاقتصادية، ونشأ في ذلك العقد ما يمكن تسميته «**التشكيلة الاقتصادية الانتقالية**» بمعنى أن تلك التشكيلة لا توجد في صورة خالصة لنمط إنتاجي معين فهي ليست رأسمالية وليست اشتراكية وليست إقطاعية خالصة، وهذا الطابع الانتقالي للتشكيلات الاجتماعية ينجم عن حقيقة الأنماط المتعددة التي مازالت تتواجد جنباً إلى جنب ولم يتمكن نمط منها القضاء كلياً على الأنماط الأخرى ليفرض طابعه الخاص على التشكيلة الاجتماعية، لقد تم إعادة تكوين البنية التحتية بصيغة جديدة مقابل الحفاظ بشكل كلي على مفردات البنية الفوقية ومكوناتها دون أي تغيير في بنية المجتمع السياسي من ناحية الحريات العامة وتشكيل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وتداول السلطة، وانطلاقاً من ذلك العقد بدأت سرعات الإصلاح بالتفاوت بين إصلاح اقتصادي انطلق وإصلاح سياسي لم ينطلق أبداً.

لقد بدأت معادلة الثروة – الملكية تنقلب لصالح البرجوازية السورية منذ ذلك العقد، ذلك لأن الدولة التي كانت الأداة الوحيدة للتطور والنمو الاقتصادي تحولت في هذا العقد إلى معيق وعقبة لذلك النمو بفعل بنيتها وعلاقاتها الداخلية التي باتت غير محفزة على النمو،

وبالتالي فإن إدارة الموارد الاقتصادية بات يستلزمها بالضرورة مرونة وسرعة أكبر من بيروقراطية الدولة الجامدة الأمر الذي حفز إعادة إحياء فئات اجتماعية جديدة ومصالح طبقية جديدة وشبكات وعلاقات اقتصادية / سياسية مترابطة ومتداخلة فيما بينها لكنها في النهاية مرتبطة عضوياً بالسلطة ومؤسساتها، فالصناعيون والتجار والمستوردون والمصدرون والمقاولون في أغلبهم كانت مصالحهم متداخلة ومتشابكة بل وفي حالة شراكة أحياناً كثيرة مع رموز السلطة السياسية، فنشأ في هذه الفترة نموذج «**اقتصاد الحماية**» الذي جرى فيه تقاسم الثروة بين فئة اجتماعية تدير الأموال وتجمع الثروات، وفئة سياسية تحمي وتيسر مصالح الفئة الأولى مقابل ريع محدد، فتشكلت في ذلك العقد الفئة الجديدة من أثرياء السلطة أو «**بورجوازية السلطة**» مستفيدة من النفوذ الصاعد لها، فانتشر الفساد وعمّ، وانتشرت قيم النفوذ والتدخل والوساطة على حساب القيم القانونية، وغدا الفساد سلوكاً شبه عام لطاقم كبير من الجهاز البيروقراطي المتضخم، ومنهجاً أعيدت فيه صياغة التركيب الاجتماعي، وهيمن نمط ريعي طفيلي على الاقتصاد، فتراجعت من جراء ذلك قيم العمل والإنجاز، لصالح أخلاقية الطاعة والانتهاز، واقتناص الفرص، وبالتالي فإن حل الأزمة الاقتصادية خلق أزمات اجتماعية وقيمية.

لقد أقر المؤتمر القطري السابع لحزب البعث الذي انعقد ما بين (٢٢ ك١ ١٩٧٩، و٦ ك٢ ١٩٨٠)، وسط ظهور أزمة شاملة، نتيجة الممارسات الخاطئة في الحزب والدولة والمجتمع والنزوع العام نحو

تجاوز الأنظمة والقوانين وحقوق المواطنين، وقلة الانضباط العام في مؤسسات الدولة، وانتشار الوساطة والاستثناءات والرشاوى، والتسبب في الإهمال والقصور، وتدني الشعور بالمسؤولية، وقلة المحاسبة، وكان تفاقم فساد البيروقراطية الصاعدة في النفوذ والثروة، وراء صدور المرسوم التشريعي في ٨ تموز بإحداث محاكم الأمن الاقتصادي، ووراء تشكيل لجنة التحقيق في الكسب غير المشروع، غير أن شمول الفساد لدائرة واسعة للمتنفذين، ووصولها إلى أبواب حرجة، جعل تلك اللجنة تطوي مهامها دون ضجيج، وقد ساهم في توسيع دائرة «**البرجوازية البيروقراطية**» الركود البيروقراطي الكثيف في حزب البعث الحاكم نفسه، وتوقف حركة المؤتمرات التي تنظم حياته الداخلية وتجددها. وتوقّف المكاشفة، والمحاسبة، فقد كان المؤتمر القطري الثامن الذي انعقد عام ١٩٨٥ آخر مؤتمر للحزب في القرن الفائت، فسرى الجمود في أوصال الحياة الداخلية للحزب، وأدى ذلك إلى جمود المواقع القيادية وترسّخ آلية الركود، مما أدى إلى العطالة في إظهار نخب جديدة أو تجديد القديمة، وإلى ابتعاد شبح المحاسبة والشفافية والمكاشفة، وترسيخ مواقع الصفوف الأولى من البيروقراطية في الإدارات كافة، وتهيئة المناخ الملائم لاستثمار المركز، والعمل الوظيفي للكسب غير المشروع.

مصفوفة محددات النمو في الثمانينيات

المحددات العامة	محفزة على النمو	غير محفزة على للنمو
الصناعة		❖
الزراعة		❖
الخدمات	❖	
الاستثمار العام		❖
الاستثمار الخاص	❖	
القروض والمنح الخارجية	❖	
المديونية الداخلية		❖
ميزان التجارة السلعية		❖
الميزان النفطي		❖
التخطيط وإدارة الموارد		❖
الإصلاحات الاقتصادية	❖	

عقد التسعينيات

النمو وذهنية الاسترخاء

بلغ وسطي معدل النمو بالأسعار الثابتة خلال عقد التسعينيات حوالي (٧٪)، مع تأرجح كبيرٍ بين السنوات وتباين بين نصف العقد الأول ونصفه الثاني، فبينما حقق النمو معدلاً مرتفعاً خلال النصف الأول من العقد بحوالي (٩٪)، تراجع هذا المعدل إلى نحو (-٣٪) في النصف الثاني، وكان سالباً في عام ١٩٩٩ بنسبة (-٢٪)، ولم يصل معدل النمو إلا إلى (٠,٦٪) في العام ٢٠٠٠، وقد لعبت تقلبات الاستثمار الخاص وعائدات النفط وبعض الإجراءات الحكومية دوراً رئيسياً في تحديد معدلات النمو تلك، والجدول التالي يوضح تطور وتقلب معدل النمو خلال عقد التسعينيات.

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق، ومعدل النمو بأسعار ١٩٩٥ الثابتة
(القيمة بملايين الليرات)

	الناتج الإجمالي	معدل النمو السنوي (٪)
1990	389469	-
1991	420242	8
1992	476850	14
1993	501546	5
1994	539929	8
1995	570975	6
1996	612896	7
1997	628148	3
1998	675888	7
1999	662396	-2
2000	662367	0.6

في بداية عقد التسعينيات ارتفعت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل واضح وظلت تتراوح طيلة أعوام (٩٦/٩٠) ما بين (٢٨٪ و٢٩٪)، وذلك مع بقاء مساهمة القطاعات الأخرى خلال الفترة ذاتها شبه ثابتة أيضاً عند حدود (٢٠٪) للزراعة، و (٣٢٪) لقطاعات الخدمات بكافة أنواعها، ويعود تحسن مساهمة قطاع الصناعة تلك إلى استمرار منح القطاع الخاص دوراً أكبر في الاقتصاد استمراراً لما حدث في عقد الثمانينيات، وخاصة بعد

صدور قانون الاستثمار رقم (١٠) الذي سيتم الحديث عن دوره لاحقاً، إلا أن تراجع مساهمة الصناعة مجدداً في الناتج خلال السنوات الثلاث الأخيرة من عقد التسعينيات إنما يعود بشكل أساسي لانخفاض معدلات استثمار القطاع الخاص، الأمر الذي أدى لعودة أكبر لمساهمة الزراعة والتجارة والخدمات في الناتج، والجدول التالي يوضح التركيب الهيكلي للناتج خلال عقد التسعينيات.

التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال عقد التسعينيات
بأسعار ١٩٨٥ الثابتة (٪)

	الصناعة	الزراعة	التجارة	الأخرى	المجموع
1990	29.5	19	18	33.5	100
1991	29	20	18	33	100
1992	28	21.3	20	30.5	100
1993	28.5	20	19.5	32	100
1994	27.7	20.7	20	24.5	100
1995	29.4	19.5	19	32	100
1996	29	19.9	17.5	33.5	100
1997	17.7	28.5	21	33	100
1998	17	32	20.5	30.5	100
1999	18	27.5	21	33.5	100

الصناعة

وصل معدل نمو قطاع الصناعة والتعدين في التسعينيات وسطياً إلى حوالي (٧,٥٪) متضمناً طبعاً الصناعة التحويلية والاستخراجية والكهرباء والماء، لكن ذلك المعدل تعرض لتباين شديد خلال نصفي العقد، ففي نصفه الأول نما بشكل غير مسبوق ليحقق نسبة (٩,٥٪) متأثراً بالاستثمارات الصناعية الجديدة المرخصة على قانون الاستثمار (١٠) وزيادة إنتاج النفط، في حين انخفض بشكل حاد في نصفه الثاني ليحقق نسبة (٠,٠٩٪) فقط، ثم ما لبث أن حقق نمواً سلبياً بلغ ذروته عام ٢٠٠٠ بنسبة (-٨٪)، ولقد تغير دور القطاعين العام والخاص في تحقيق الناتج الصناعي خلال هذا العقد، إذ بينما كان نصيب القطاع العام (٥٤٪) مقابل (٤٦٪) للقطاع الخاص عام ١٩٩١، انعكست الصورة بين عامي (٩٣/٩٢) لتصبح (٤٨٪) و(٥٢٪) على التوالي، ومنذ ذلك الوقت وحتى نهاية العقد تقريباً استمر انحدار مساهمة القطاع العام في تحقيق ذلك الناتج ليصل إلى قرابة (٢٠٪) في عام ١٩٩٨، كما شهد عقد التسعينيات كله تدنياً في مستويات نمو إنتاجية العامل، إذ لم يتجاوز معدل نموها السنوي (٣,٥٪)، وقد كان نمو إنتاجية العامل في القطاع العام لا تتعدى (١٪) في حين وصلت في القطاع الخاص إلى (٣,٦٪)، وتشير نتائج بحث الاستقصاء الصناعي في القطاع الخاص لعام ٢٠٠٢ إلا أن القطاع العام الصناعي لم يحقق أي قيمة مضافة خلال الفترة

(٢٠٠٠/٩٣) إلا في عام ١٩٩٥، وبنسبة مساهمة صغيرة لا تتجاوز (٨٪) من ناتج الصناعة التحويلية، وبالمقابل حقق القطاع الخاص تصاعداً مستمراً في قيمة ناتجه الصناعي الذي نما بمعدل سنوي قدره (١٣,٢٪) خلال فترة (٢٠٠٠/٩٣)، وقد انعكس تدهور الصناعة التحويلية على حجم مساهمتها في التجارة الخارجية. حيث تراجعت قيمة صادراتها من (٢) مليار دولار أمريكي في العام ١٩٩٠ إلى (٠,٧) مليار دولار فقط في العام ٢٠٠٠ بمعدل انخفاض (٩,٨٪) سنوياً خلال كامل العقد.

لقد شكلت واردات قطاع الصناعة التحويلية حوالي (٩٠٪) من إجمالي الواردات تقاسمها القطاع العام بنسبة الربع، والقطاع الخاص بنسبة ثلاثة أرباع، في حين شكلت صادراته أقل من خمس إجمالي الصادرات السورية، كما تشير البيانات إلى تدهور صادرات سورية متدنية التكنولوجيا كصناعات النسيج والألبسة والخزف والإنشاءات المعدنية بنسبة (٤٦٪) خلال عقد التسعينيات أيضاً.

الزراعة

شكلت الزراعة خلال عقد التسعينيات نسبة تراوحت بين (١٩٪ و٣٢٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥، وقد ارتبطت تلك المساهمة بشكل واضح بزيادة واستقرار الإنتاج

الزراعي بشقيه النباتي والحيواني خلال مدة العقد، وكانت أعلى نسبة مساهمة لها بالناتج عام ١٩٩٨ بنسبة (٣٢٪) وأدناها في عام ١٩٩٠وبنسبة (١٩٪) فقط، فيما استقرت في أغلب سنوات العقد الباقية عند حدود (٢٠٪)، ومن الملاحظ أن الإنتاج الزراعي لم يشهد في عقد التسعينيات إلا نمواً موجباً وإن اختلفت نسبته خلال الأعوام، وقد كان أعلاها في عام ١٩٩٢ بنسبة (١٠,٨٪) وأدناها في عام ١٩٩٤ بنسبة (١,٧٪) وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥، والنتيجة أن الناتج المحلي الإجمالي للزراعة نما خلال عقد التسعينيات بمعدل نمو سنوي وسطي (٩,٧٪)، وأن قيمة الإنتاج الزراعي لم تشهد تقلبات كبيرة وذلك على عكس عقدي السبعينيات والثمانينيات.

لقد وصل حجم التجارة الزراعية السورية في العام ٢٠٠٠ إلى (١,٦٤٣) مليار دولار مقارنة مع (١,٥٠٥) مليار دولار عام ١٩٩٠، وبمعدل نمو وسطي سنوي لم يتجاوز (٠,٩٪)، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع الصادرات الذي أدت إليه موجة الجفاف في نهاية التسعينيات وزيادة الواردات، وقد سجلت قيمة الصادرات الزراعية أدنى قيمة لها طيلة العقد في العام ١٩٩٢ بقيمة (٦٢٥) مليون دولار، ثم تحسنت بشكل ملحوظ لتصل إلى أعلى قيمة لها في العام ١٩٩٧ وهي (١) مليار دولار، ما لبثت أن هبطت من جديد عام ١٩٩٩ لتصل إلى حوالي (٧٧٣) مليون دولار، وتدل البيانات أن ميزان التجارة الزراعية كان يعاني من عجز طيلة سنوات هذا العقد باستثناء سنتي (٩٨/٩٧) اللتين شهد فيهما فائض بقيمة (٢٢٦)

و(١٠٢) مليون دولار على التوالي، وكان أعلى عجز شهده الميزان هو في سنة ١٩٩٤ بقيمة (١٨٣) مليون دولار، وأقله في عام ١٩٩٦ بقيمة (١٠) ملايين دولار، وشكل القطن أهم الصادرات الزراعية بنسبة وصلت إلى (٢٩٪) من مجمل تلك الصادرات، في حين شكل السكر أهم الواردات الزراعية بنسبة وصلت إلى حوالي (١٤٪) من مجمل تلك الواردات.

الاستثمار العام والخاص

بلغ متوسط نسبة الاستثمار الخاص إلى إجمالي الاستثمارات خلال عقد التسعينيات كله وبالأسعار الجارية حوالي (٥١٪) مقابل (٤٩٪) للقطاع العام، وصلت تلك النسبة ذروتها في عام ١٩٩٢ إذ وصلت إلى (٦٨٪) وفي عام ١٩٩٣ إلى (٦٢٪)، رافقها وصول نسبة الاستثمار العام إلى مجمل الاستثمار خلال السنوات المقابلة ذاتها إلى (٣٢٪) و(٣٨٪) وهي أدنى مستويات لها طيلة ذلك العقد أيضاً، وبدا واضحاً أن النصف الأول من عقد التسعينيات شهد طفرة استثمارية واضحة بالنسبة للقطاع الخاص.

ويمكن تفسير ارتفاع معدلات النمو في النصف الأول من التسعينيات بعدة عوامل، منها زيادة الاستثمارات الخاصة بعد صدور قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١، وزيادة إنتاج النفط بشكل عام، والخفيف منه بشكل خاص، وزيادة الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى

عودة تدفق المساعدات العربية بسبب موقف سورية إلى جانب التحالف الدولي في حرب تحرير الكويت، أما في النصف الثاني من العقد فقد تراجع الاستثمار الخاص مع تراجع عدد الفرص الاستثمارية المتاحة، ذات الربحية العالية والعائد السريع، إذ تراجع الاستثمار الخاص من مبلغ (٩١,٥) مليار ليرة عام ١٩٩٥ إلى مبلغ (٨٤) مليار ليرة عام ١٩٩٦ تقريباً، ما لبث أن انخفض إلى مبلغ (٦٢) مليار ليرة عام ١٩٩٩، دون أن يتمكن الاستثمار العام من سد النقص الحاصل في الاستثمار، أي أن الاستثمار الخاص انخفض بنسبة (٣٠٪) خلال أربع سنوات فقط.

أما بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠ وحسب ما توفره البيانات الإحصائية المتاحة فإن الاستثمار الإجمالي في سورية تراجع بين عامي (١٩٩٤/٢٠٠٠) من (١٦٨) مليار ليرة إلى (١٥٦) مليار ليرة بأسعار عام ١٩٩٠ الثابتة وتراجع استثمار القطاع الخاص من حوالي (٩٧) ملياراً إلى أقل من (٥٧) ملياراً خلال الفترة نفسها، كما تراجعت معدلات نمو الناتج الصناعي والتعدين من (٤,٢٪) إلى (-٨٪) خلال المدة السابقة أيضاً، ولولا تزايد الإنتاج النفطي لكان التراجع أكبر من ذلك بكثير، كما تدل البيانات الإحصائية على أن نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من (١٦٪) عام ١٩٩٥، إلى (١٤٪) عام ١٩٩٦، واستقرت عند (١٠٪) فقط خلال سنوات (١٩٩٧/١٩٩٩)، في الوقت الذي استقرت فيه نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي عند (١٤٪) خلال السنوات الثلاث الأخيرة ذاتها من عقد التسعينيات.

وعلى الرغم من التسهيلات والإعفاءات المالية والجمركية الكبيرة التي حصل عليها المستثمرين إلا أن مناخ الاستثمار بشكل عام ضمن البيئة الاقتصادية العامة لم يكن جاذباً بما فيه الكفاية مما أدى إلى تدني قدرة سوق الاستثمار السورية على جذب التدفقات الاستثمارية الخارجية بشكل كبير، فقد بلغت التدفقات الاستثمارية المباشرة من دول الاتحاد الأوروبي إلى دول المتوسط (٢٤) مليار دولار أمريكي خلال الفترة من (١٩٩٠/١٩٩٨) وكانت حصة سورية من هذه الاستثمارات (١,٥٪)، وحصة مصر (٨,٥٪)، وحصة تونس (١١,٦٪) أما حصة تركيا فقد بلغت (٢٨٪)، كما أن عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية أو التي تحتوي على شركاء عرب المشملة منذ عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠٤ لم تصل إلى أكثر من (١٦١) مشروعاً فقط وهي لا تشكل إلا ما نسبته (٤,٣٪) من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية المشملة على أحكام القانون (١٠) هذه الاستثمارات الخارجية لم يتجاوز رأس مالها أكثر من (١,٢٥٢) مليار دولار أي ما يقارب (٩٧) مليون دولار سنوياً، وتشير بيانات هيئة الاستثمار أن نسبة تنفيذ المشاريع المرخصة على القانون (١٠) وصلت إلى (٧٧٪) فمن أصل (٨٠٥) مشاريع رخصت خلال كامل العقد تم تنفيذ (٦٢٦) مشروعاً.

ترافق إصدار قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ مع إصدار قانون آخر محفز يتعلق بتعديل أحكام ضريبة الدخل وهو القانون رقم (٢٠) لعام ١٩٩١ الذي حدد معدلات ضريبة جديدة على دخل

الشركات، فحددت ضريبة دخل الشركات الصناعية المساهمة بـ(٣٢٪) والشركات المساهمة غير الصناعية بـ(٤٠٪)، والشركات المساهمة المحدودة المسؤولية بـ(٤٢٪) يضاف إلى ذلك بالطبع مساهمة المجهود الحربي ورسم الإدارة المحلية لتصل مجمل الضريبة بشكل عام إلى نحو (٦٠٪)، أما معدل الضريبة على الأرباح الصافية الناشئة عن التصدير إلى دول القطع الحر فقد حدد بـ(٣٥٪)، علماً أن تلك الضرائب كانت تصل في السابق إلى ما يقارب الـ(٩٢٪).

ولا شك أن التناقص، في حجم استثمار القطاع الخاص، ونسبة مساهمته، يعكس حالة عدم اليقين التي اجتاحت المستثمرين من القطاع الخاص بسبب سوء تطبيق قانون الاستثمار خاصة من ناحية تصاعد العقبات البيروقراطية التي تتمثل في التعدد غير المبرر للجهات الوصائية وتبعثرها المكاني والتماهل المجهد للمستثمر. واختلاف الإدارات في تفسير النصوص، مما يفرض عليه تكرار المراجعات، مما يعني مضاعفة الوقت اللازم للإنجاز مرات ومرات، يضاف إلى ذلك تفاقم قدرة الإدارات الحكومية على ابتزاز المستثمر، وما ينطوي عليه ذلك كله، من تزايد التكلفة بنسبة عالية للحصول على الخدمات الضرورية لتشغيل منشآته من طرق وكهرباء ومياه وهاتف، وبالتالي من تبديد قاهر للجهد والمال.

وتراجعُ الاستثمار لا يستطيع أن يفسر وحدَهُ تراجعَ النمو في النصف الثاني من عقد التسعينيات، وإنما ساهمت مجموعة أخرى من العوامل في ذلك، منها حزمة السياسات المالية و النقدية الانكماشية

التي أتبعت كتجميد الرواتب والأجور، وتخفيض الاعتمادات المخصصة للإنفاق الاستثماري مع تدني نسب التنفيذ من جهة أخرى، بالإضافة إلى استنفاذ جاذبية الاستثمار للمدخرات المحلية والأجنبية، وزيادة العجز في الميزان التجاري مما أضعف من إمكانية زيادة التكوين الرأسمالي الثابت.

كما أنه ومنذ أواخر عام ١٩٩٦ بدأت البيروقراطية الاقتصادية تتبع وبشكل متفاوت الصرامة والشدة سياسات انكماشية واضحة تتراوح ما بين الحد من الإقراض للقطاع الزراعي تحديداً ما بين ١٩٩٢ وعام ١٩٩٥ وما بين الثبات عليه بين عامي (١٩٩٥/١٩٩٩) أو بتأخير دفع القروض بالتدوير، وبتخفيض نسبة التوظيفات إلى الودائع باستمرار منذ عام ١٩٩٦ بينما كانت تعلو نسبة السيولة العامة في كل المصارف السورية تقريباً، ويلاحظ من مراجعة تسليف المصارف المتخصصة إلى القطاعات الاقتصادية أن المصارف قلصت على وجه العموم من اقتراضها من المصرف المركزي وإقراضها للقطاع العام ابتداءً من عام ١٩٩٧م بنسبة حوالي (٣٪) سنوياً، كما حددت ولكن باتجاه التقليص من كل قروضها للقطاعات الأخرى خارج القطاع العام ابتداءً من عام ١٩٩٧، ولكن ما فعلته البيروقراطية الاقتصادية هذا لا يتم بهدف مكافحة نشاط اقتصادي ناجم عن رواج دورة اقتصادية، وإنما بهدف جباية الأموال غاية في حد ذاته، ولو جاء ذلك على حساب التنمية أو تبريد الاقتصاد البارد أصلاً والتضحية بالنشاط الاقتصادي من أجل تحقيق شكل من أشكال الاستقرار المالي

والنقدي رغم كل البيانات المعاكسة لذلك إلا إذا كانت تجازف في نهاية الأمر بقتل الدجاجة التي تبيض ذهباً وهي الاستثمار الحقيقي بخنق كل الفرص الاستثمارية في الاقتصاد، وفي ذلك اللاعقلانية كلها، والجدول التالي يوضح تطور قيم الاستثمارات العامة والخاصة خلال عقد التسعينيات.

مجمل التكوين الرأسمالي الثابت بالأسعار الجارية للأعوام (١٩٩٠/١٩٩٩)
(القيمة بملايين الليرات)

	الاستثمارات الخاصة	الاستثمارات العامة	إجمالي الاستثمارات	عامة ٪	خاصة ٪
1990	24423	19972	44395	45	55
1991	31739	24253	55992	43	57
1992	58199	27921	86120	32	68
1993	66722	40744	107466	38	62
1994	87970	63720	151690	42	58
1995	91419	67404	158823	42	58
1996	83993	85302	169295	50	50
1997	65356	90108	155464	58	42
1998	67412	95034	162446	59	41
1999	62222	91484	153706	60	40

الميزان النفطي

ما يؤكد الدور الحاسم الذي لعبته الصادرات النفطية في الميزان التجاري للقطاع العام هو تحويله إلى ميزان يحقق فائضاً وسطياً

سنوياً ملحوظاً خلال أعوام (١٩٩٠/١٩٩٩) بمقدار (١,١٤٥) مليار دولار، وخلال تلك الفترة فإن سورية لم تستورد أبداً نفط أو مشتقات نفطية إلا في عام ١٩٩٠ وبقيمة لم تتجاوز (٣٢) مليون دولار، وهو ما رفد الاقتصاد الوطني بموارد كبيرة داعمة للنمو الاقتصادي العام، ولكن لو استبعدنا قيمة الصادرات النفطية من ذلك الميزان لحقق عجزاً وسطياً سنوياً قيمته (٧٧٧) مليون دولار خلال الفترة السابقة نفسها وعندما قفز سعر برميل النفط من (١٦,٥) دولار عام ١٩٩٥ إلى (٢١) دولار عام ١٩٩٦، ارتفعت عائدات الاقتصاد السوري من صادرات النفط من (٢,٢١٠) مليار دولار إلى (٢,٥٤٦) مليار دولار خلال المدة ذاتها، ثم انخفضت إلى (٢,١٧٨) مليار دولار عام ١٩٩٧ مع انخفاض سعر البرميل إلى (١٨,٦) دولار، وكان أكبر انخفاض شهدته أسعار النفط خلال عقد التسعينات هو في عام ١٩٩٨ حين وصل سعر البرميل الوسطي إلى (١١,٩٥) دولار، مخفضاً بذلك صادرات القطاع العام إلى (١,٣٨١) مليار دولار، وعندما ارتفع سعر البرميل مجدداً في عام ١٩٩٩ إلى أكثر من (٣٠) دولاراً قفزت العائدات النفطية مجدداً إلى (٢,١٨٥) مليار دولار، وقد شكلت الصادرات النفطية في عام ١٩٩٠ ما نسبته (٣٥٪) من مجمل الصادرات ما لبثت أن وصلت إلى (٦٣٪) منها نهاية عام ١٩٩٩ .

الميزان النفطي للأعوام (١٩٩٠- ١٩٩٩) (القيمة: مليون دولار)

	الصادرات	الواردات	الميزان
1990	1473	32	1414
1991	1537	0	1537
1992	1855	0	1855
1993	1876	0	1876
1994	1803	0	1803
1995	2210	0	2210
1996	2546	0	2546
1997	2178	0	2178
1998	1381	0	1381
1999	2185	0	2185

الميزان التجاري

بعد انتهاء العمل باتفاقية المدفوعات عام ١٩٩١ انخفضت نسبة تغطية صادرات القطاع الخاص لوارداته خلال الفترة (١٩٩٢/١٩٩٩) إلى (٢٧,٧٪) متأثرة بالانخفاض الحاد لصادرات النسيج ومواده وصادرات المواد الكيمائية بسبب الانتهاء من تطبيق اتفاق المدفوعات، ومما ساعد على ذلك أيضاً الزيادة الكبيرة المستمرة في مستورداته خلال تلك الفترة التي تلت صدور قانون الاستثمار رقم (١٠) تلبية لحاجاته الاستثمارية وبقاء معدل نمو صادراته منخفضاً لا يتجاوز (٣,٦٪) سنوياً، في حين لم تتعدى نسبة التغطية تلك في القطاع العام بدون النفط حاجز الـ(٤٠٪).

وعلى الرغم من أن مستوردات السلع الرأسمالية وتحديداً بعد صدور قانون الاستثمار رقم (١٠) ازدادت بمعدل (٦١٪) عما كانت عليه في النصف الأول من الثمانينات، لا بل إنها تضاعفت بمقدار (٢,٥) مرة بين عامي (٩١/٩٠) فقط، وهي نسبة زيادة عالية جداً كان من المفترض فيها أن تحدث تغيرات ملموسة في التركيب الهيكلي للناتج المحلي والمستوردات والصادرات والعمالة والدخل القومي والفردي، إلا أنه في النصف الثاني من التسعينيات بدأت أهمية مستوردات السلع الرأسمالية بالتراجع بشكل واضح إذ انخفضت نسبتها ضمن المستوردات السورية الإجمالية من (٣٢٪) عام ١٩٩٥ لتصل إلى (٢٥٪) عام ١٩٩٩، علماً أن تلك النسبة وصلت في بعض سنوات النصف الأول من التسعينيات إلى (٣٩٪) وكانت الدراسات تشير إلى عدم تحسن تلك النسبة في السنوات اللاحقة بسبب أزمة الركود التي عانى منها الاقتصاد وصعوبة توفير أسواق التصريف، وضعف دراسات الجدوى التي أقيمت مشاريع الاستثمار على أساسها، وارتفاع أسعار المواد الأولية الزراعية المنتجة محلياً والتي تحتكر الدولة تسويقها، وارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة أيضاً، والاهتمام بالكمية في المراحل الأولى لعملية التصدير على حساب النوعية، بالإضافة إلى قوانين الحماية التي سادت البلدان المستوردة في تلك الفترة والتي وقفت عائقاً أمام تصدير المنتجات السورية إليها بالإضافة إلى سيطرة البيروقراطية وقصور الأنظمة النقدية والصرفية والبنية التحتية اللازمة لإنشاء صناعة تصديرية ناجحة.

ونتيجة لذلك فقد عانى الميزان التجاري السلعي بدون النفط من عجز مستمر طيلة أعوام (٩٩/٩٢)، إذ تطورت قيمة ذلك العجز من (٨٦٢) مليون دولار عام ١٩٩١ مشكلة ما نسبته (٦,٧٪) من الناتج، لتصل إلى أعلى مستوى لها طيلة العقد في عام ١٩٩٤ بقيمة (٤,١) مليار دولار مشكلة ما نسبته حوالي (٢٧٪) من الناتج، لتعود وتنخفض بالتدريج في النصف الثاني من التسعينيات لتصل في نهاية عام ١٩٩٩ إلى ما قيمته (٢,٥٪) مليار دولار ومشكلة ما نسبته (١٥٪) من الناتج.

القروض والمنح

استطاعت سورية مع مطلع التسعينيات الحصول على العديد من القروض الخارجية والتي وجهتها بصورة أساسية لدعم مشاريع البنية التحتية تحديداً ومن تلك القروض والتي استطعنا الحصول عليها نذكر قرض مشروع مجاري حلب بقيمة (١٢,٥) مليون دينار كويتي عام ١٩٩٠ وقرض مشروع مجاري حمص وحماة بقيمة (٩,٥) مليون دينار كويتي عام ١٩٩٠ وقرض مشروع ري الخابور بقيمة (١٥) مليون دينار كويتي عام ١٩٩٠ وكل هذه المشاريع كانت ممولة من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكويت

يضاف إليها قرض مشروع الصرف الصحي لمدينة دمشق بقيمة (٣٠) مليون دينار كويتي عام ١٩٩٠ وقرض مشروع طريق الرقة دير الزور بقيمة (٦) مليون دينار كويتي عام ١٩٩٩ وقد كانت ممولة من الصندوق الكويتي.

بنية الدولة

في عقد التسعينيات بدأت البورجوازية السورية بتوطيد مكانتها الاقتصادية التي فقدتها خلال العقود الثلاثة السابقة، وذلك كردة فعل على أزمة الثمانينيات والانفتاح الذي نفذته الدولة، وبدأ الفائض الاقتصادي بالانزياح رويداً رويداً نحو تلك البرجوازية من خلال كتلة الاستثمارات الضخمة التي نفذتها، ومن خلال الإعفاءات الضريبية التي حصلت عليها أيضاً، ومن خلال تراجع دور الدولة الاستثماري إلى أقل من نصف حجم الاستثمار الإجمالي وعدم إضافة طاقات إنتاجية جديدة للاقتصاد، وبالتالي فإن هذا العقد يعتبر بمثابة نقطة التحول الرئيسية وبداية ذلك التحول في مجال إعادة «**التموضع التاريخي للثروة والسلطة**» حيث بدأ تركز الثروة الاجتماعية المنتجة بيد قلة من البرجوازية الصاعدة والكلاسيكية، وبدأ رأس المال يسيطر على القيمة المضافة وعلى عمليات التراكم الرأسمالي، وبدأت التشكيلة الاقتصادية بالتخلخل أيضاً، فالبنية التحتية بدأت تصبح في

قبضة البرجوازية الصاعدة، في حين بقيت البنية الفوقية والمؤسسات الحاكمة لها بيد سلطة سياسية مركزية، بالوقت الذي لم يتح فيه للمجتمع أبداً تنظيم نفسه وخلق مؤسساته المدنية والتعبير عن ذاته.

ترافق ذلك الوضع مع عودة الدولة إلى ذهنية «**الاسترخاء التنموي**» كنتيجة للاكتشافات النفطية الجديدة، وتحقيق فائض مستمر في الميزان النفطي طيلة ذلك العقد، الأمر الذي كرر ما يمكن تسميته بـ«**لعنة الموارد**» من خلال الاكتفاء بالتصرف فيما يتأتى من عائدات النفط دون العمل على إعادة التنويع الاقتصادي التنموي والتأسيس لاقتصاد مستقبلي قوي ومتين، ونتيجة لذلك حافظت الدولة على بنية «**شبه ريعية**»، ولم تستطع التحول والانتقال إلى دولة «**تنموية**» حقيقية لها مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية القوية، وتم إنفاق ما وفرته الموارد النفطية الجديدة والمساعدات الخارجية دون أن ينتج عنها ملامح تنمية حقيقية، واستطاعت الدولة من خلال مواردها الجديدة أن تستمر باحتواء المجتمع من خلال استمرارها تقديم الخدمات الصحية والتعليمية بشكل مجاني، ومن خلال استمرارها بتقديم الدعم للكثير من سلع الاستهلاك الرئيسي التي كان أهمها المحروقات ومن خلال توفير الكثير من السلع الجديدة القادمة من مصانع القطاع الخاص التي منحته مزايا استثمارية جيدة.

ونتيجة لتدفق الثروة الجديدة إلى جيوب البرجوازية التقليدية والجديدة، تعمقت التحالفات أكثر بين رأس المال والسلطة

المركزية، وتوطدت أكثر المراكز الاجتماعية للفئات الصاعدة، وتعمقت عمليات الفساد أكثر من السابق، وكانت النتيجة استمرار انتشار الفساد الاقتصادي والبيروقراطي وبالتالي استمرار هدر الموارد الاقتصادية للمجتمع من خلال آليات الفساد المعقدة والمتشابكة جداً، تلك الآليات التي استكملت بشكل كبير في ذلك العقد من خلال توافر المصادر الرئيسية للفساد ومنها الدعم الحكومي الذي يوفر مصدراً للريع، وتعددت أسعار الصرف وما يرتبط بها من عوائد، وانخفاض الأجور في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص، والطبيعة الريعية للاقتصاد، وتساهل ورخاوة نظم الرقابة والمحاسبة.

مصفوفة محددات النمو في التسعينيات

المحددات العامة	محفزة على النمو	غير محفزة على للنمو
الصناعة		❖
الزراعة	❖	
الخدمات	❖	
الاستثمار العام		❖
الاستثمار الخاص	❖	
القروض والمنح الخارجية		❖
ميزان التجارة السلعية		❖
الميزان النفطي	❖	
التخطيط وإدارة الموارد		❖
الإصلاحات الاقتصادية	❖	

العقد الأول من الألفية الثالثة

نمو يقوده تحرير الاقتصاد

حسم الاقتصاد السوري بشكل نهائي، ومنذ العام ٢٠٠٠، توجهه الفكري والعملي نحو اقتصاد السوق، وبدأ الاقتصاد يشهد تحولات واضحة على المستويين الكلي والجزئي بما يتوافق مع النهج الليبرالي، والحرية الاقتصادية، وسياسات اقتصاد العرض، فالاقتصاد السوري ومن وجهة النظر الرسمية وصل إلى مرحلة لا يمكن له معها أن يشهد نمواً مرتفعاً، ولن يصبح قادراً على تحقيق تنمية مستدامة، ما لم يتعرض لعملية مراجعة شاملة على مستوى السياسات، وعلى مستوى الإصلاح المؤسسي، وإزالة العوائق الإجرائية والقانونية أمام نمو القوى المنتجة، ومساهمة القطاع الخاص، ووفقاً لذلك، يمكن القول إن هناك «**تغييراً بنيوياً**» يحدث، وسيستمر بالحدوث إلى أن تكتمل التحولات الاقتصادية المرغوبة التي نصت عليها الخطة الخمسية العاشرة التأشيرية والتي

تعتبرها الحكومة السورية بمثابة امتداد لسياسة الإصلاح الاقتصادي التي وضعت أسسها الخطة الخمسية التاسعة (٢٠٠١/٢٠٠٥)، واستكمالاً لترسيخ مشروع الإصلاح الاقتصادي وتحسين الأداء بشكل عام.

وعلى مستوى الفكر الاقتصادي الرسمي، جاء ذلك الحسم بضرورة الانتقال من نموذج التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد والمجتمع وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية المطلوبة بين متغيرات الاقتصاد الكلي إلى نموذج «**التخطيط التأشيري**» كبديل عنه لتحقيق تلك التوازنات الاقتصادية المرغوبة، وخاصة أن القطاع الخاص في سورية بات ينتج ٦٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وينقل ذلك النموذج من التخطيط الدولة من كونها «**لاعباً اقتصادياً**» إلى كونها «**حكماً بين مجموعة لاعبين اقتصاديين**»، وبرز ذلك الاتجاه واضحاً، ومحسوماً بصورة لا تقبل الشك في الخطة الخمسية العاشرة التي أكدت أن التخطيط التأشيري يقوم على مبدأ توجيه الدولة للنشاط الاستثماري ونشاط السوق، دون الهيمنة أو الاستحواذ عليه، وأن الدولة ستتدخل بالنشاط الاقتصادي عن طريق تفعيل القوانين اللازمة لتسيير المعاملات، وتوفير حالة اليقين، وتنظيم القواعد المطلوبة للتنافس، وضمان البيئة التمكينية للأعمال، والاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، والحد من مظاهر الاحتكار والاستغلال، والتأكد بأن الفاعلين في السوق يتصرفون في إطار من المسؤولية الاجتماعية.

وبناء على ما تقدم، يعتبر الفكر الاقتصادي السوري الرسمي أن تغيير بنية الاقتصاد، وإصلاح وتجاوز الاختلالات الهيكلية الموجودة فيه لا بدأن يكون ليبرالي الجوهر والمضمون، ويتبنى ذلك الفكر خليطاً من سياسات النظرية الليبرالية الكلاسيكية والجديدة في آن معاً، وهذا ما سيسعى الكتاب في هذا الجزء منه بالبرهنة عليه من خلال تقصي الإجراءات التنفيذية لذلك الفكر، وتطبيقاته العملية خلال أعوام (٢٠٠٠/٢٠١٠).

استمر النمو الاقتصادي في العشرية الأولى من العقد الجديد بالتقلب وعدم الاستقرار، إذ لم تستطع كافة الإجراءات التي اتخذتها الدولة خلال العقود السابقة له من أن تساهم في تحقيق نوع من الاستقرار فيه، وقد بلغ متوسط النمو خلال تلك الفترة حوالي (٣,٧٪)، وصل في نصفه الأول إلى حدود (٤,٢٪) في حين وصل في نصفه الثاني إلى حدود (٣٪) وذلك على الرغم من موجة الإصلاحات الكبيرة المحفزة للنمو التي عمت الاقتصاد طيلة أعوام (٢٠٠٢/٢٠١٠)، وقد أثرت الكثير من العوامل في معدل النمو منها تحرير التجارة الخارجية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتغير دور النفط والتشريعات الجديدة التي نظمت الكثير من قطاعات الاقتصاد وغيرها من العوامل التي سيرد ذكرها لاحقاً، والجدول التالي يوضح تطور وتقلب معدلات النمو الاقتصادي خلال العقد المذكور.

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق، ومعدل النمو بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة
(القيمة بملايين الليرات)

	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي (٪)
2000	903944	0.6
2001	950245	5.1
2002	1006431	5.9
2003	1017619	1.1
2004	1085993	6.7
2005	1151462	6
2006	1211339	5.2
2007	1288001	6.3
2008	1339286	3.9
2009	1419643	6
2010	1462232	3.2

شكلت الصناعة خلال النصف الأول من العشرية الأولى ما نسبته (٢٧,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي لكن ما لبثت هذه النسبة أن انخفضت إلى (٢٣,٥٪) في النصف الثاني من العقد، ويعود سبب الانخفاض إلى تزايد الوزن النسبي لقطاعات الخدمات في الاقتصاد كخدمات المال والتأمين والبناء والتشييد والتجارة، بالإضافة إلى انخفاض إنتاج النفط الخام، وتأثر الاقتصاد السوري بنتائج الأزمة المالية العالمية من ناحية الحركة التجارية والتصدير، كما انخفضت مساهمة قطاع الزراعة أيضاً في الناتج من (٢٥٪) في النصف الأول إلى حوالي (٢٠٪) في النصف الثاني منه، ويعزى السبب الرئيسي للانخفاض إلى الأزمة التي مر بها قطاع الزراعة خلال النصف الثاني من العقد من موجات الجفاف المتتابعة والهجرة الريفية

الواسعة للأراضي والاستغناء عن العمل الزراعي وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي الناتجة عن الارتفاع الكبير في أسعار حوامل الطاقة التي بدأت الدولة بتحرير أسعارها منذ منتصف عام ٢٠٠٨، بمقابل ذلك شهد قطاع التجارة نمواً في مساهمته في الناتج من (١٦٪) في النصف الأول إلى (٢٠٪) في نصفه الثاني، كما شهدت قطاعات الخدمات كافة تزايداً ملحوظاً في مساهمتها بالناتج أيضاً إذ تطورت تلك المساهمة من (٣٢٪) في النصف الأول إلى (٣٧٪) في نصفه الثاني متأثرة بنمو قطاعات السياحة والمال والتأمين والبناء والتشييد، وبالتالي فإن العشرية الأولى من العقد الجديد هي عشرية خدمية وتجارية بامتياز والنمو الاقتصادي فيها يعتمد بشكل رئيسي على تلك القطاعات، والجدول التالي يوضح التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي.

التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال أعوام (٢٠٠٠/٢٠١٠)
بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة (٪)

	الصناعة	الزراعة	التجارة	الأخرى	المجموع
2000	30	25	15	30	100
2001	29.5	26	14.3	30	100
2002	27.5	27	14.5	31	100
2003	24.5	25	16	34.5	100
2004	27	23	18	32	100
2005	26	23	18.5	32.5	100
2006	25	24.5	18.5	32	100
2007	23	20	20.5	36.5	100
2008	23	19.5	20.5	37	100
2009	22.3	18.5	20.5	38.5	100
2010	23.7	16.3	21	39	100

ولا يشذ النمو الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٠ في بنيته ومصادره عما كان عليه قبل تلك الأعوام، حيث يرتبط النمو الاقتصادي منذ بداية العام ٢٠٠٠ بعوامل ظرفية ريعية أهمها الانفتاح على سوق العراق، فقد قفزت الصادرات السورية إلى العراق بصورة مطردة من (٧٩) مليون دولار عام ٢٠٠٢ لتصل إلى (٥٠٠) مليون دولار عام ٢٠٠٥ ومن ثم إلى (٦٤٦) مليون دولار عام ٢٠٠٦، أي أنها تضاعفت حوالي ٨ مرات خلال الفترة المذكورة، كما تأثر النمو بالإنفاق الكثيف للاجئين العراقيين الذين زادوا بنسبة (٦٠٪) خلال أعوام (٢٠٠٥/٢٠٠٣) مما أثر بشكل واضح في الطلب الكلي، وخاصة فيما يتعلق بأسعار العقارات والإيجارات، كما تأثر النمو بارتفاع عائدات الصادرات النفطية على الرغم من انخفاض مستوى الإنتاج النفطي السوري، والتي وصلت إلى (٧٠٠) مليون دولار أمريكي نهاية عام ٢٠٠٥، الأمر الذي ساهم في رفع مستوى الاحتياطي الوطني من القطع الأجنبي نسبياً، وفي تخفيف الدين العام، وتحسين ميزان المدفوعات، ترافق ذلك مع ما يسمى بـ «**تساقط آثار الفورة المالية**»، وفوائضها المالية الضخمة في الدول النفطية العربية على سورية التي تدفقت بشكل استثمارات في قطاعات العقارات، والسياحة، والمال، وقد زادت تلك الاستثمارات في سورية من (٤٣,٥) مليون دولار عام ٢٠٠١ إلى (٤٢٧,٢) مليون دولار في العام ٢٠٠٤ ثم ارتفعت إلى (١,٦٧٢) مليار دولار في العام ٢٠٠٥.

كما تأثر النمو الاقتصادي خلال الفترة ذاتها، وتحديداً بعد عام ٢٠٠٤، بقطاعات ريعية خدمية بالاقتصاد السوري والتي كان لها أثر

كبير وواضح في معدل النمو الاقتصادي العام، ومنها قطاع المواصلات والنقل، وقطاع المال والتأمين، وقطاع الخدمات الشخصية، وتجارة الجملة والمفرق، وقطاع البناء والتشييد، إذ كان النمو الاقتصادي الكلي خلال عامي (٢٠٠٥/٢٠٠٦) مرتكزاً بشكل أساسي على هذه القطاعات على حساب قطاعي الزراعة والصناعة، وبالتالي فإنه في عام ٢٠٠٦ على وجه الخصوص كانت القطاعات القائدة للنمو الاقتصادي العام في سورية البالغ (٥,٢٪) بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ هي قطاعات خدمية بامتياز.

ونتيجة للمشكلات التاريخية العميقة والمتراكمة التي مر بها الاقتصاد طيلة العقود الأربعة السابقة فقد عانى الاقتصاد السوري، بدءاً من مطلع الألفية الجديدة، من اختلالات بنيوية بين متغيراته الاقتصادية الكلية، انعكست بشكل مباشر على معدلات النمو الاقتصادي باتجاه التذبذب وعدم الاستقرار، وبدأت المشكلات الاقتصادية تطفو على السطح، كانعكاس لتلك الاختلالات، في شكل أزمات جزئية متفرقة: أزمة طاقة، أزمة سعر صرف، أزمة تشغيل، أزمة سكن، أزمة إصلاح اقتصادي، وقد عكست تلك الأزمات بشكل واضح عمق الاختلالات الاقتصادية/الاجتماعية التي وصل إليها الاقتصاد، وبدأت تكشف عن تشوهاته التي لعب النفط والمعونات دوراً بارزاً في إخفاء بعض ملامحها طيلة عقود سابقة، وباتت تنذر بمستقبل رمادي له، إن لم تعالج بصورة جذرية، ويحصر الكتاب أبرز ملامح الاقتصاد الكلي في سورية بعد العام ٢٠٠٠، والتي دفعت باتجاه تراجع أداء الاقتصاد وتقلب معدل النمو من خلال (١٩) نقطة رئيسية والتي شكل

التفاعل والتداخل فيما بينها المحددات الأساسية للنمو خلال العشرية الأولى من القرن الجديد .

١. تراجع معدلات الاستثمار الداخلية، إذ بلغ وسطي معدل النمو السنوي للاستثمار الإجمالي خلال سنوات (٢٠٠٠/٢٠٠٥) حوالي (٧٪) وبتراجع مقداره (٥٪) عمّا هو مخطط، ويعود ذلك إلى تراجع وسطي معدل نمو الاستثمار العام حيث لم يتحقق من نسبة (١٢٪) المخطط لها إلا (٦٪) فقط، كما بلغ وسطي معدل نمو الاستثمار الخاص الفعلي (٧.٨٪) بينما كان مخططاً له أن يبلغ (١١٪)، ونتيجة ذلك لم تتجاوز نسبة الاستثمار الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢١٪) موزعة إلى (٨٪) للاستثمار الخاص و(١٣٪) للاستثمار العام، واستمر تراجع الاستثمار الخاص والعام بمعدل (١٢٪) للفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٨)، كما تراجعت نسبة الادخار المحلي إلى الناتج (١٨٪) كمتوسط للفترة السابقة ذاتها، بينما يحتاج الاقتصاد الوطني إلى ما لا يقل عن (٢٥٪) إلى (٣٠٪) كمعدل استثمار مع عائد لا يقل عن (٢٠٪) كي يحقق معدل نمو بين (٥٪) و (٦٪).

٢. ارتفاع عجز الموازنة العامة من دون الإيرادات النفطية ليصل وسطياً خلال سنوات (٢٠٠٠/٢٠٠٥) إلى أكثر من (١٣٪) من الناتج المحلي الإجماليّ، وهي نسبة شديدة الارتفاع سواء بمعايير

الاتحاد الأوروبي في الدول المتقدمة أم بمعايير كوميسا والإيكواس[❖] في الدول النامية، وعدم تناقص القيمة المطلقة لذلك العجز، في حين وصل عجز الموازنة العامة للدولة إلى (٢٢٩) مليار ليرة عام ٢٠٠٩ مقارنة مع (١٩٢) مليار ليرة عام ٢٠٠٨، أي بزيادة مقدارها (١٩٪) ترافق ذلك مع وصول الدين العام الداخلي والخارجي إلى (٣٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى انخفاض نصيب إيرادات الموازنة من الناتج من (٢٨,٨٪) من الناتج عام ٢٠٠٢ إلى (٢١,٩٪) عام ٢٠٠٦.

٣. ضعف كفاءة استخدام رأس المال المادي، وهشاشة المكون التقاني، وتخلف القدرات التقانية والتنظيمية لرأس المال البشري، ويتبدى ذلك في تدني الإنتاجية الحدية لرأس المال التي انخفضت من (٢٤٪) عام ٢٠٠٠ إلى (١٩٪) عام ٢٠٠٧، وتكون بالتالي قد خسرت ما مقداره (٤٥٪) خلال فترة (٢٠٠٧/٢٠٠٠) عما كانت عليه خلال الفترة (١٩٩٥/١٩٩٠)، كما تراجع المعامل

(❖) الـ(كوميسا) هي السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، تأسست عام ١٩٩٣ كأحد أشكال التكتلات الاقتصادية في أفريقيا، وهي اختصار لكلمات (common market for east and south Africa)، في حين أن الـ(إيكواس) هي الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، تأسست عام ١٩٧٥ لتشجيع التعاون الاقتصادي الإقليمي بين الدول الأعضاء، وهي اختصار لكلمات (economic community of west African states).

الحدي لرأس المال بحيث أن إنتاج وحدة واحدة من الناتج تطلب ما بين (٦,١ و٧) وحدة نقدية في أعوام (٢٠٠٧/٢٠٠٠) بدلاً من (٣,٥) وحدة نقدية خلال الفترة (١٩٩٥/١٩٩٠).

٤. انخفاض وسطي معدل نمو إنتاجية العامل خلال ذلك العقد إلى (١,٨٪) بينما كانت تلك الإنتاجية (٣,١٪) للفترة (١٩٩٠-١٩٩٦) وشمل تراجع إنتاجية العامل كافة القطاعات الاقتصادية.

٥. تفاقم سوء توزيع الدخل: بدليل انخفاض حصة الرواتب والأجور من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام ٢٠٠٠ الثابتة من (٤٥,٣٢٪) عام ١٩٩٦ إلى (٣٢,١١٪) عام ٢٠٠٤، ومن ثم إلى (٢٦,٢٪) في عام ٢٠٠٥، ومن ثم إلى (١٨٪) عام ٢٠٠٦، واستمر تراجع تلك الحصة في عام ٢٠٠٧ إلى (٣٠٪) من الناتج المحلي بينما بلغت حصة رأس المال نحو (٧٠٪) منه، وهو ما يشير إلى ارتفاع معدل عدم العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول، في الوقت الذي تصل فيه حصة العمل من الناتج في الدول الصناعية المتقدمة إلى (٦٥٪-٧٠٪) وفي بعضها تتجاوز (٨٠٪)، في حين استأثرت عوامل الإنتاج الأخرى (رأس المال، الأرض، التنظيم) بالنسبة الباقية.

٦. تدهور الأجور الحقيقية (القدرة الشرائية): إذ بلغ متوسط الزيادة الاسمية في الأجور (١٥٪) خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٤)

في حين أن معدل نمو الأجور الحقيقية خلال الفترة ذاتها لم يتجاوز (٣,٢٪). وزادت نسبة السكان تحت خط الفقر الشديد من (١١,٣٪) عام ٢٠٠٤ إلى (١٢,٢٪) عام ٢٠٠٧، وزادت نسبة السكان تحت خط الفقر العام من (٣٠٪) إلى (٣٤,٥٪) خلال الفترة السابقة ذاتها، وهذا يشير إلى ضعف الطابع الاجتماعي لسياسات الخطة الخمسية العاشرة التي مالت نحو السياسات الليبرالية.

٧. تراجع واضح لدور النفط في تمويل الاقتصاد: إذ يرجح أن أصبحت سورية مستورداً صافياً للنفط، ومن المتوقع أن تستنفذ احتياطياتها النفطية في أواخر عشرينيات القرن الحالي، ومن شأن ذلك أن يخفض الإيرادات النفطية الحكومية إلى نحو (٧,٥٪) من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٠، بينما ستنخفض عائدات القطع الأجنبي الصافية المتأتية من النفط من (١٤٪) من إجمالي الناتج في عام ٢٠٠٣ إلى الصفر في عام ٢٠١٠، وهذا ما يشكل وضعاً قلقاً للاقتصاد السوري، ويدفع بالسلطات الاقتصادية إلى البحث عن مصادر تمويل بديلة قد تأخذ في أغلب الأحيان شكل ضرائب ورسوم جديدة يتحمل عبئها النهائي المواطن السوري.

٨. انفلات في الأسعار، وعدم القدرة على السيطرة عليها بما توفره

أدوات السياستين المالية والنقدية، وانخفاض واضح في القوة الشرائية للمواطنين، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام ٢٠٠٥ مقارنة مع عام ٢٠٠٠ بـ(٢٢,٦٪)، ولكن في عام ٢٠٠٦ حدث تغييران أساسيان في كيفية حساب الرقم القياسي للأسعار، حيث تم توسيع السلة لتكون أكثر تمثيلاً لسلوك المستهلك داخل الاقتصاد السوري، وأصبحت سنة ٢٠٠٥، هي سنة الأساس للسلة الجديدة بدلاً من سنة ٢٠٠٠، ونتيجة لذلك التغيير في طريقة الحساب وصل معدل التضخم إحصائياً في عام ٢٠٠٦ إلى (١٠,٣٪)، ثم ارتفع عام ٢٠٠٨ ليصل إلى (١٣٪)، علماً أنه وصل في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ إلى (١٧,٨٪) حسب تقدير هيئة تخطيط الدولة في تقريرها عن مراجعة أداء منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة، وتكشف بيانات مصرف سورية المركزي أن المعدل التراكمي للتضخم خلال أعوام (٢٠٠٥/٢٠٠٩) وصل إلى ٣٥٪ على اعتبار أن عام ٢٠٠٥ هو عام الأساس، أما إذا حسبت نسبة ارتفاع الأسعار بطريقة مخفض الناتج المحلي الإجمالي نجد أن المستوى العام للأسعار في الاقتصاد السوري بالنسبة لعام ٢٠٠٠ كعام أساس، قد ارتفع بشكل كبير جداً، فقد قفز من ٢٪ في عام ٢٠٠١ إلى (٤٨٪) في عام ٢٠٠٦، ثم ارتفع إلى (٥٧٪) عام ٢٠٠٧ ليصل إلى

(٧١٪) عام ٢٠٠٨، وهذا ما يعبر عن تدهور القوة الشرائية لليرة السورية على المستوى الكلي خلال ٨ سنوات.

٩. وجود كتل مالية كبيرة جداً غير مستثمرة في الاقتصاد، إذ بلغت قيمة الأموال المجمدة في القطاع العام المصرفي في عام ٢٠٠٥ ما يقارب الـ(٢٦٠) مليار ليرة، انخفض إلى (٢٢٠) مليار ليرة في عام ٢٠٠٦، وخلال الأعوام (٢٠٠١- ٢٠٠٦) بلغ وسطي الأموال المجمدة في المصارف العامة ما يقارب (٢٧٥) مليار ليرة، أما في القطاع المصرفي الخاص الذي بدأ العمل حديثاً في السوق السورية فقد بلغت الأموال المجمدة لديه في عام ٢٠٠٥ ما قيمته (٤٩) مليار ليرة، ارتفعت بشكل دراماتيكي في عام ٢٠٠٦ لتصل إلى (١١٠) مليار ليرة، وهذا معناه أن القطاع المصرفي (العام والخاص) في سورية كانت لديه أموال مجمدة في العام ٢٠٠٥ بما قيمته (٣٠٩) مليارات ليرة، وفي عام ٢٠٠٦ بما قيمته (٣٣٠) مليار ليرة.

١٠. ضعف الهياكل الصناعية/الإنتاجية المباشرة في القطاعين العام والخاص، وتراجع واضح في دور الصناعة التحويلية على المستوى الاقتصادي الكلي حيث لم تزد مساهمة قطاع الصناعة التحويلية عن (٣٪) في الناتج المحلي الإجمالي خلال أعوام (٢٠٠٠/٢٠٠٥)، بعد أن وصلت إلى (١١٪) في العام ١٩٩٩،

يترافق ذلك مع ضآلة القيمة المضافة المحققة في ذلك القطاع ففي الصناعات النسيجية والتي تشكل العمود الفقري للصناعة السورية تتراوح هذه القيمة بين (٣٪ و٧٪) في مرحلة الغزل، و(٣٪) إلى (٥٪) في مرحلة النسيج ولا تتجاوز الـ (١٥٪) في صناعة الألبسة في القطاع العام و(٣٠٪) في القطاع الخاص، وفي الصناعات الكيميائية تتم عمليات تحويلية بسيطة تعطي قيمة مضافة متدنية تتراوح في القطاع العام بين (٢٪ و١٥٪) وتصل في القطاع الخاص حتى (٣٥٪) بشكل عام وحتى (٤٠٪) في الصناعات الدوائية. ولا تختلف الصناعات الهندسية كثيراً من حيث الطابع عن الصناعات السابقة، فالعمليات التحويلية بسيطة، وإنتاجيتها محدودة، والقيمة المضافة لا تزيد عن (١٥٪) في القطاع العام ولا تتجاوز الـ (٤٠٪) في القطاع الخاص.

١١. قطاع صناعي خاص صغير ومتناهي الصغر، تشكل منشآته التي تشغل أقل من ١٠ عمال حوالي (٩١٪) من مجمل المنشآت الصناعية، ولا يتجاوز رأس مال المنشأة ٦٥٠ ألف ليرة، ولا يزيد متوسط إنتاجها السنوي عن (١,١) مليون ليرة، يترافق ذلك مع غياب نموذج الشركات المساهمة كظاهرة اقتصادية.

١٢. تخلف تقاني شديد في القطاعين العام والخاص، ناتج بدرجة كبيرة عن ضعف تاريخي في عمليات الاستبدال والتجديد

التقاني، وضعف في مستويات الإنفاق الداخلي على البحث العلمي والتطوير، حيث لا يتجاوز ما تنفقه سورية على البحث العلمي والتطوير (٠,١٨٪) من ناتجها المحلي الإجمالي، وهذه النسبة تقل كثيراً عن النسبة الحرجة الموصى بها عالمياً لأي دولة وهي (١٪).

١٣. غلبة نموذج اقتصاد الفساد على البنية الاقتصادية العامة للدولة وتَحول الفساد إلى بنية تحتية، وإلى كلفة ملازمة لأية عملية اقتصادية، وسيطرة نظام «**الحصص، أو الشراكات، أو الأتاوات**» بين عدد من المتنفذين سياسياً واقتصادياً، وبين أرباب الأعمال، لضمان مستوى محدد من الثروة والأرباح، والحماية، بدليل تراجع مؤشر «**أخلاقيات المؤسسات الخاصة**» كأحد مكونات تنافسية الاقتصاد السوري بمقدار (٢١) مرتبة، إذ انخفض ترتيب سورية في هذا المؤشر من المرتبة (٥٨) عام ٢٠٠٦ إلى المرتبة (٧٩) عام ٢٠٠٧، ويدل هذا المؤشر على درجة الفساد الذي تتسبب به بعض الشركات الاقتصادية، وإتباع الأساليب غير النزيهة في التعامل مع المسؤولين السياسيين والاقتصاديين لتمرير قوانين وتشريعات تخدم مصالح القطاع الخاص. كما تراجع ترتيب سورية بمؤشر هدر الأموال العامة بـ٧ مراتب خلال الفترة ذاتها مما يدل على وجود هدر في

الأموال العامة، وعدم شفافية الإنفاق الحكومي، وضعف المحاسبة والرقابة.

١٤. عدم وجود ضمان اجتماعي و شبكات حماية اجتماعية فعالة، وعدم توفر أدوات تلك الشبكات من نظم التأمين الصحي، تأمينات ومساعدات البطالة، معاشات ومساعدات كبار السن، برامج التشغيل العامة، الصناديق الاجتماعية، التمويل الصغير، التحويلات النقدية المباشرة من قبل الحكومة.

١٥. عدم وجود قوانين صارمة تحمي العمل، وتحديداً في القطاع الخاص الاقتصادي الذي يأخذ في أغلبه نموذج منشآت حرفية صغيرة تشغل تسعة عمال فأقل، حيث أن هذه المنشآت تشغل (٥٧,٥٪) من العمالة في الصناعة التحويلية، وشركات ذات طابع أسري مؤلفة من خلايا ومجموعات أسرية ضيقة، مما يعني ضعف نفاذية القانون إلى مثل هذه المنشآت، إضافة إلى الأثر السلبي الذي يلعبه الفساد في ضعف مراقبة تطبيق القوانين في المنشآت الخاصة، وبخاصة لجهة تسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية، واشتراط أرباب العمل شروطاً صعبة على العمال، والتي من بينها كتابة الاستقالة المسبقة مع طلب العمل.

١٦. تراجع دور القطاع العام الصناعي نتيجة لعدم تطبيق برنامج لإصلاحه وضعف تنافسيته للمشاكل المزمنة التي يعاني منها

(الإدارة، الإنتاجية، التقادم التقاني)، وللتقييدات البيروقراطية التي تحد من مساحة المرونة اللازمة للعمل، وهذا ما أدى إلى عدم قدرته على استيعاب، أو استقطاب المزيد من قوة العمل، وتحديداً القطاع العام الإنتاجي، واستمرار تراكم الخسارة فيه دون وجود حلول لدرجة أوصلت بعض الشركات العامة إلى عدم قدرتها على دفع رواتب عمالها.

١٧. وجود اقتصاد هامشي كبير نسبياً يقدر حجمه ما بين (٤٠٪ إلى ٥٠٪) من حجم الاقتصاد، بعد أن كان يقدر في الثمانينيات بحدود (٢٠٪)، وضعف الآليات الراهنة لرصد مساهمته الحقيقية في الناتج القومي.

١٨. زيادة سكانية طبيعية بمعدلات مرتفعة إذا ما قورنت بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد وصل وسطي معدل النمو السكاني في سورية خلال السنوات (٢٠٠٠/٢٠١٠) إلى (٢,٧٪) سنوياً.

١٩. ارتفاع معدل البطالة بعد عام ٢٠٠٠ إلى حوالي (١١,٦٪) وتشير تقديرات أخرى إلى معدلات أعلى للبطالة، حيث قدرتها هيئة مكافحة البطالة بـ(١٦٪)، وقدرتها تقارير البنك الدولي بـ(٢٠٪) من قوة العمل شاملةً فيها المتعطلين جزئياً أو كلياً.

الاستثمار العام والخاص

بلغت متوسط نسبة الاستثمار الخاص إلى إجمالي الاستثمارات خلال العقد الأول من الألفية الجديدة كله وبالأسعار الجارية حوالي (٥٣٪) مقابل (٤٧٪) للقطاع العام، ووصلت تلك النسبة للقطاع الخاص ذروتها في عام ٢٠٠٨ إذ وصلت إلى (٦١٪) بعدما لم تكن تتجاوز (٣٨٪) في بداية عام ٢٠٠٠ مقابل (٣٨٪) للقطاع العام في عام ٢٠٠٨، وهي أدنى مستويات لها طيلة ذلك العقد بعدما كانت تشكل ما نسبته (٦٤٪) بداية العقد، علماً أن قسماً كبيراً من استثمارات القطاع العام كان مخصصاً لعمليات الاستبدال والتجديد وليس لإضافة طاقات إنتاجية جديدة، وبدا واضحاً أن الطفرة الاستثمارية للقطاع الخاص بدأت مرة أخرى مع عام ٢٠٠٤ على شكل نمط جديد من الاستثمارات المالية والعقارية وتحديداً بعد تطوير القطاع المصرفي والتأميني والإنشائي وذلك ببدء عمل المصارف الخاصة وشركات التأمين وشركات ومكاتب الصرافة وشركات الإنشاء والتعمير وإنشاء بعض الشركات القابضة، وترافق ذلك طبعاً مع انحسار واضح للمشاريع المنفذة على قانون الاستثمار رقم (١٠) وتعديلاته، إذ لوحظ انخفاض عدد المشاريع المنفذة من (٣١٠) مشاريع عام ٢٠٠٤ وبشكل متدرج إلى (٦٩) مشروعاً عام ٢٠٠٨ وإلى (٧٨) مشروعاً عام ٢٠٠٩.

مجمل التكوين الرأسمالي الثابت بالأسعار الجارية للأعوام (٢٠٠٠/٢٠١٠)
(القيمة بملايين الليرات)

	الاستثمارات الخاصة	الاستثمارات العامة	إجمالي الاستثمارات	عامة ٪	خاصة ٪
2000	56761	99331	156092	64	36
2001	81029	117137	198166	59	41
2002	81377	125192	206569	61	39
2003	88636	160130	248766	64	36
2004	159680	141330	301010	47	53
2005	179582	167155	346737	48	52
2006	199307	172212	371519	46	54
2007	233819	178317	412136	43	57
2008	250326	158399	408725	39	61
2009	256330	195275	451605	43	57
2010	348064	231847	579911	40	60

ولقد شهد العقد الأول من الألفية الجديدة، وكنتيجة لتحرير الاقتصاد وفتح الكثير من القطاعات أمام رأس المال الأجنبي تدفقاً للاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية، وتدل البيانات أن متوسط قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العشرية الأولى من العقد كان (٦٩٢,٤) مليون دولار، مقارنة مع متوسط قدره (٦٢) مليون دولار خلال كامل عقد التسعينيات، علماً أن (٥٠٪) من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال أعوام (٢٠٠٠/٢٠٠٩) تركزت في قطاع السياحة والعقارات، و(١٣٪) منها تركزت في قطاع المصارف

الخاصة التقليدية والإسلامية، و(١٧٪) منها تركزت في قطاع النفط والخدمات النفطية.

وتشير الأدبيات الاقتصادية الحديثة جداً ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الاقتصادات العربية، وتحديداً في منطقة الإسكوا التي تنتمي سورية إليها، أنه لم يتبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث أثراً إيجابياً على معدلات النمو، إذ يوجه ذلك الاستثمار إلى استغلال الموارد الطبيعية، ولاسيما استغلال النفط، وهو بذلك لا يسهم في تنشيط عملية النمو. وقد ارتبطت التدفقات إلى قطاعات الاتصالات والمصارف والعقارات بالفورة التي شهدتها أسواق الأوراق المالية، وينظر بعض الاقتصاديين إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو من منظار القدرة الاستيعابية، أي فجوة التكنولوجيا، ومستوى التحصيل العلمي للقوى العاملة، ومستوى التطور المالي، والقدرات المؤسسية في المنطقة العربية. وخلاصة ذلك أن البلدان العربية هي عموماً ليست في موقع يخولها جني المكاسب الكاملة من الاستثمار الأجنبي المباشر. ولذلك تعتبر أي حوافز مالية مكلفة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي حوافز غير مجدية، لا بل قد تؤدي إلى تراجع في حالة الرفاه في البلدان العربية، والجدول التالي يوضح تطور قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية خلال العقد الأول.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للأعوام (٢٠٠٠/٢٠٠٩)
(القيمة: مليون دولار)

العام	FDI
2000	84
2001	86
2002	120
2003	160
2004	280
2005	500
2006	600
2007	1242
2008	1282
2009	2570

الميزان النفطي

لم يشهد الميزان النفطي في كامل العشرية الأولى من العقد الحالي عجزاً إلا في عام ٢٠٠٨ فقط، فقد حقق الميزان النفطي طيلة أعوام (٢٠٠٠/٢٠٠٧) فائضاً واضحاً، إلا أن ذلك الفائض يمكن أن يقسم إلى قسمين، إذ كان خلال السنوات الثلاث الأولى من تلك الفترة فائضاً متزايداً بدءاً بقيمة تقارب (٣,٣) مليار دولار عام ٢٠٠٠ ليصل إلى ما يقارب (٤,٣٩) مليار دولار نهاية عام ٢٠٠٢، إلا

أنه مع بداية عام ٢٠٠٣ انخفضت قيمة ذلك الفائض إلى (٣,٩) مليار دولار، ثم إلى (٢,٣) مليار دولار عام ٢٠٠٤، ليستمر انخفاض ذلك الفائض بالتدريج لتصل قيمته إلى (١٤٧) مليون دولار عام ٢٠٠٧، بسبب ارتفاع كلفة الواردات النفطية والمشتقات النفطية، ثم ما لبث ذلك الفائض أن تحول إلى عجز بداية عام ٢٠٠٨ وبقيمة وصلت إلى (٤٤) مليون دولار ودخلت سورية منذ ذلك التاريخ مرحلة العجز النفطي متحولة إلى مستورد صافي للنفط، الأمر الذي دفع الحكومة بالعمل على تحرير أسعار المشتقات النفطية بدءاً من منتصف عام ٢٠٠٨ لتقليص حجم الدعم الحكومي، وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وكان من نتيجة رفع أسعار المحروقات أن تقلص كميات الاستيراد مجدداً بشكل كبير، وبدا ذلك واضحاً في عام ٢٠٠٩ الذي انخفضت فيه قيمة الواردات النفطية إلى (١,٦٧) مليار دولار، في حين حققت الصادرات النفطية ما قيمته (٣,٥٤) مليار دولار ليحقق الميزان النفطي مجدداً فائضاً بقيمة (١,٨٧) مليار دولار، وتكرر هذا السيناريو مرة أخرى في عام ٢٠١٠ أيضاً حين حقق الميزان النفطي فائض بقيمة (٢,٤٦) مليار دولار، وبالتالي يكون الميزان النفطي طيلة العشرية الأولى من العقد الجديد قد حقق فائضاً باستثناء عام ٢٠٠٨ فقط، والجدول التالي يوضح حالة الميزان النفطي خلال العشرية الأولى من العقد الجديد.

الميزان النفطي للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٠) (القيمة: مليون دولار)

	الصادرات	الواردات	الميزان
2000	3543	215	3328
2001	4050	197	3853
2002	4558	162	4394
2003	4111	192	3919
2004	3471	1117	2345
2005	3851	2414	1437
2006	4082	2873	1209
2007	4398	4251	147
2008	5610	5654	(44)
2009	3546	167	1871
2010	5477	3008	2669

الميزان التجاري

لقد ارتفعت نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي من (٢٤٪) عام ٢٠٠٠ إلى (٣٠.٨٪) عام ٢٠٠٨، في حين أن نسبة الواردات من الناتج ارتفعت خلال الفترة ذاتها من (٢٢٪) إلى (٣٧٪)، وبالتالي فإن حالة تحرير التجارة الخارجية عززت من الاستيراد أكثر من التصدير، بفعل دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ مطلع العام ٢٠٠٥، وفي الوقت ذاته، فإن زيادة الصادرات خلال فترة الانفتاح كان نتيجة لتلاقي انخفاض الصادرات الخام من

الناتج من (١٩٪) إلى (١٢٪) بين عامي (٢٠٠٠/٢٠٠٨)، متأثراً بانخفاض عائدات النفط، مع زيادة واضحة في الصادرات نصف المصنعة من (١٪ إلى ٤٪) من الناتج خلال الفترة ذاتها، بالإضافة إلى زيادة واضحة في الصادرات المصنعة من (٣٪ إلى ١١٪) من الناتج، معززة بالانفتاح التجاري على سوق العراق بالدرجة الأساسية.

كما ارتفعت نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً من (٢٢٪) عام ٢٠٠١ إلى (٣٦٪) عام ٢٠٠٨، في حين أن الواردات لم تزد عن (١٢٪) كنسبة من الناتج كأقصى حد في عقد التسعينيات، مما يدل على أن تحرير التجارة الخارجية سرع من وتيرة الاستيراد في الاقتصاد السوري لتلبية الطلب الكلي، ويكشف تحليل الواردات المصنعة إلى سورية أنها شكلت النسبة الكبرى من الناتج المحلي الإجمالي من بين باقي مكونات الواردات إذ تطورت نسبتها من الناتج وبشكل متدرج من (٩,٤٪) عام ٢٠٠٠ إلى (١٩٪) عام ٢٠٠٨، دون أن تشهد أي تراجع، كما أن تلك الواردات كانت تحوز دائماً على قرابة (٥٠٪) من مجمل الواردات، في حين لم تزد نسبة الواردات الخام من الناتج طيلة الفترة ذاتها عن (٢,٥٪) وسطياً، ويعكس التطور السريع للواردات المصنعة قصور بنية الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد السوري عن تغطية السوق بالمصنوعات النهائية من جهة، ويعكس من جهة أخرى حاجة الاقتصاد إلى معدات وآلات الإنتاج الأساسية، وخاصة إذا ما كشفت البيانات أن الواردات غير النفطية زادت بشكل متدرج من (١٩٪) من الناتج إلى (٣٦٪) خلال فترة الانفتاح.

وفي حال استثنينا النفط من ميزان التجارة الخارجية، واعتمدنا على ميزان التجارة السلعي فقط، فإن المشكلة تتعمق أكثر، حيث يبدي الميزان التجاري السوري خلال كامل فترة الانفتاح التجاري الخارجي عجزاً مستمراً، فخلال أعوام (٢٠٠٠/٢٠٠٨) لم يحقق ذلك الميزان أي فائض يذكر، وتذبذبت قيمة العجز بين (٨٦) مليار ليرة كأدنى قيمة، و(١٥٧) ملياراً كأعلى قيمة، وتراوحت نسبة العجز من الناتج خلال هذه الفترة مابين (٥,٨٪) عام ٢٠٠٨ كأدنى نسبة، و(١٦٪) عام ٢٠٠١ كأعلى نسبة، بالإضافة إلى أن معدل نمو العجز التجاري السلعي غير مستقر على الإطلاق خلال الفترة ذاتها، مما يدل على عدم وجود اتجاه عام واضح لتغيرات العجز التجاري السلعي، وهو الأمر الذي يعكس عدم استقرار البنية الاقتصادية الكلية، ويعبر عن استمرار الاختلالات فيها بشكل أو بآخر، كما يعكس عدم قدرة سياسات الاقتصاد الكلي على تصحيح العجز التجاري المزمن، ويعبر عن وجود فجوة بين العرض والطلب في الاقتصاد.

كما يعكس عجز الميزان التجاري السلعي تحديداً، ضعف القدرة التنافسية للمنتجات السورية في الأسواق الخارجية، ويلاحظ أن حالة الضعف هذه امتدت إلى السلع القابلة للتبادل التجاري التي تتمتع فيها سورية بميزات تنافسية تقليدية كالصناعات النسيجية (المنسوجات والملابس الجاهزة)، ويعزى السبب الأساسي في ذلك إلى ضعف القدرات التكنولوجية القادرة على تحويل المزايا المطلقة والنسبية إلى مزايا تنافسية، وتتوضح أبرز مظاهر ضعف القدرات

الإنتاجية في أن تراجع مستوى الصادرات النفطية لم يتم تعويضه بالشكل المطلوب بصادرات صناعية تحويلية ذات قيمة مضافة عالية، مع أنه سيتم تعويضه بشكل محدود بصادراتٍ استخراجيةٍ جديدة أهمها الغاز.

القروض والمنح

شهدت سورية خلال العقد الأول من الألفية الجديدة استقراراً في مستويات مديونيتها الخارجية، لا بل إن تلك المديونية كانت منخفضة جداً ولم تكن لتشكل عبئاً يذكر على الاقتصاد، وتدل الإحصائيات أن متوسط قيمة المديونية الخارجية خلال سنوات (٢٠٠٠/٢٠٠٨) لم تتجاوز (١٢,٧) مليار ليرة سورية، وإذا نسبنا هذا الرقم إلى متوسط الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ أو الجارية خلال الفترة، ذاتها لوجدنا أنه يتراوح بين (١٪ و٢٪) فقط، كما أنه يمكن لنا أن نذكر أن سورية قد حصلت على منح بقيمة (٣,٧٩٢) مليار ليرة خلال عام ٢٠٠٠، وأنه في عام ٢٠٠٣ حصلت على منح بقيمة (١,١٠٥) مليار ليرة، وحصلت في عام ٢٠٠٧ على (٢٥٩) مليون ليرة فقط، ولم تحصل في باقي السنوات على منح أخرى تذكر، والجدول التالي يوضح قيمة المديونية الخارجية لسورية خلال سنوات (٢٠٠٠/٢٠٠٨).

قيمة مديونية سورية الخارجية خلال سنوات (٢٠٠٠/٢٠٠٨) (القيمة: مليون ليرة)

	المديونية	٪ من الناتج
2000	15180	2
2001	11796	1
2002	11456	1
2003	9708	1
2004	11572	1
2005	14769	1
2006	14159	1
2007	13119	1
2008	13195	1

من العسير جداً التحدث بشكل تفصيلي عن جميع القروض والمنح التي حصلت عليها سورية والقطاعات التي مولتها بعد العام ٢٠٠٠، لكن من اليسير جدا معرفة أن لهذه القروض دوراً وظيفيا «**إدارياً وتنظيمياً**» فقط وليس «**اقتصادياً وإنتاجياً**»، والدلائل على ذلك كثيرة ننطلق من أولها وهو أننا لم نجد أبدا في قائمة تلك القروض والمنح أي قرض موجه لبناء مصنع جديد أو مشروع استراتيجي وحيوي ينعش الاقتصاد أو مشروع استثماري نوعي فحتى القروض والمنح التي حصلت عليها وزارة الصناعة كانت ذات دور إداري وتنظيمي بحت لعمل الوزارة، كالقرض الذي وقعت عليه مع أسبانيا العام ٢٠٠٤ بقيمة (٥٠٠) ألف دولار لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنحة التي وقعت عليها من الاتحاد الأوربي في عام ٢٠٠٠ بقيمة (٢١) مليون يورو لمشروع التطوير والتحديث

المؤسساتي، وباستثناء القرضين اللذين حصلت عليهما الوزارة لمشروعي الأسمدة الفوسفاتية بتدمر بقيمة (٣٠) مليون دينار كويتي ومشروع معمل غزل إدلب بقيمة (٣٣,٥) مليون دينار كويتي لم تحصل على قرض مشابه له ناهيك عن العديد من المنح والقروض التي حصلت عليها الوزارة لتمويل التنظيم وليس لتمويل الإنتاج، وهذا الأمر ينطبق تماما على باقي الوزارات إذ لم تحصل أي منها على قروض لتمويل مشروعات إنتاجية ضخمة وبالتالي كانت الصفة الغالبة على القروض والمنح التي تحصل عليها سورية أنها قروض موجهة للاستهلاك الخفيف فقط ولشراء وتركيب مستلزمات البنية التحتية مثل القرضين الذين حصلت عليها وزارة الكهرباء من بنك الاستثمار الأوربي بقيمة (١٩٠) مليون يورو من أجل نقل وتوزيع الكهرباء بين عامي (٢٠٠٠ و٢٠٠١) والقرض الذي حصلت عليه وزارة النقل بقيمة (٥٠) مليون يورو من بنك الاستثمار الأوربي أيضا لتطوير ميناء طرطوس عام ٢٠٠٣، وقرض طريق أريحا اللاذقية بقيمة (٣٠) مليون دينار كويتي عام ٢٠٠٠ الممول من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكويت.

وإن كانت تلك المشاريع المذكورة قد وجهت إلى قضايا البنية التحتية مباشرة فإن العديد منها لم توجه لذلك وإنما وجهت لنشاطات عامة وشاملة جداً مثل برنامج التدريب للحفاظ على التراث الثقافي بقيمة (٢) مليون يورو (منحة) والمعهد العالي لإدارة الأعمال بقيمة (١٤) مليون يورو (منحة) وبرنامج دعم القطاع المصرفي بقيمة (٦) مليون يورو (منحة) ومشروع التطوير والتحديث المؤسساتي بقيمة (٢١)

مليون يورو (منحة) وكلها ممولة من الاتحاد الأوربي في سياق التعاون المالي بين سورية والاتحاد الأوروبي.

وتشير الإحصائيات إلى أن قطاع الطاقة الكهربائية هو من أكثر القطاعات حظوة في القروض حيث حصل على ما يقارب (٣٥٪) من إجمالي قيمة القروض الموجهة لسورية تلاه قطاع المياه بـ(١٣٪) ثم قطاع الاتصالات بـ(١٢٪) في حين نجد أن قطاع الصناعة لم يحصل إلا على ما يقارب الـ(٨٪) من إجمالي قيمة القروض والمنح وهذا يعني أن قطاعات البنية التحتية هي الأكثر أهمية من القطاعات الإنتاجية المباشرة في ذهن المخططين السوريين.

التخطيط الاقتصادي

لقد جاءت الخطة الخمسية التاسعة في مرحلة هامة ومعقدة بالنسبة للاقتصاد السوري الذي عانى من فترة ركود مديدة أفرزت جملة من التحديات، كان أبرزها التراجع في معدلات النمو والاستثمار والإنتاجية، وتفاقم مشكلات البطالة والخلل في التوازنات القطاعية للاقتصاد الوطني من حيث الاعتماد بشكل متزايد على القطاع الاستخراجي والقطاع الزراعي. كما جاءت هذه الخطة في مرحلة جديدة من الانفتاح على العالم الخارجي والدخول في شراكات وأسواق حرة، تتطلب استعداداً وتأهيلاً مناسباً لكافة قطاعات الاقتصاد الوطني.

وشكلت الخطة التاسعة تحولاً جوهرياً في منهجية التخطيط ودوره، حيث كانت الخطة التأشيرية الأولى، رغم عدم استكمال البنى المؤسسية وكافة التشريعية اللازمة لجعل السياسات الموجه الرئيس لتحقيق أهداف الخطة. وشهدت الخطة تحولات جذرية تمثلت في فتح قطاعات الاقتصاد الوطني أمام الاستثمار الخاص في مجالات كانت مقتصرة في الماضي على القطاع العام كالمصارف والتأمين ونشاطات عديدة أخرى. كما تم في الفترة ذاتها تهيئة البيئة اللازمة لقطاع الأعمال عن طريق إصدار وتعديل وتحديث مجموعة كبيرة من القوانين والتشريعات.

لقد وضعت الخطة الخمسية التاسعة أهدافها آخذة بالاعتبار عملية الإصلاح الاقتصادي الجارية في البلاد، وقد انعكس ذلك بجعلها ذات مرحلتين الأولى (٢٠٠١/٢٠٠٣) والتي سيتم خلالها إنجاز الجزء الأكبر من برنامج الإصلاح الذي سيهيئ لانطلاقة الاقتصاد الوطني في المرحلة الثانية (٢٠٠٤/٢٠٠٥)، ونتيجة لذلك فقد حددت الخطة وسطي معدل النمو للفترة الأولى بما يقارب (٣٪) سنوياً و(٤٪) للفترة الثانية، أي بمعدل وسطي سنوي (٣,٤٪) لكامل سنوات الخطة. وبالفعل لقد بلغ وسطي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الخطة الخمسية التاسعة ٣,٧ ٪ أي أكبر من وسطي معدل النمو المخطط.

ومن خلال تتبع تنفيذ الخطة الخمسية التاسعة تبين أنه بالرغم من نجاحها في تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة بالنسبة إلى الناتج،

ونجاحها نسبياً في زيادة الرواتب والأجور، وترشيد الإنفاق الإداري، وزيادة الإيرادات المحلية وتوفير الاعتمادات للمشاريع الاستثمارية، إلا أن التحليل المعمق يوضح أن الزيادة الحاصلة في الإيرادات مؤقتة، لاعتمادها في الدرجة الأولى على الإيرادات النفطية التي هي في تناقص مستمر، ولم تأت من تنويع مصادر الإيرادات كما هو مستهدف. بالإضافة لذلك يلاحظ أن زيادة الاعتمادات للمشاريع الاستثمارية لم تكن مدروسة من خلال جدوى اقتصادية ولم تحقق الغاية المرجوة منها لأن الموارد لم تخصص بشكل كفء.

من جانب آخر، فإن تتبع التنفيذ كان مادياً وليس على النتائج مع إغفال مبدأ المحاسبة، ولعل الأهم من ذلك كله هو إغفال أو التأخر في العديد من السياسات والإجراءات التي أوصت بها الخطة الخمسية التاسعة وعدم تنفيذها، كإعادة النظر بالإعفاءات الضريبية بما يخدم الأهداف التنموية للاقتصاد، حيث أن كثرة الإعفاءات الضريبية أصبحت عبئاً على الاقتصاد، كما أخفقت تلك الخطة في معالجة مشكلة العجز التمويني وعجز المشتقات النفطية وتوجيه هذا الدعم لمستحقيه ليطال الفئات الأكثر فقراً والأكثر حاجة له.

كما أن ما تم اتخاذه من خطوات لتحسين واقع الصادرات وتنويعها كان غير كاف لزيادة الصادرات وتحسين نوعيتها، حيث بقيت تلك الصادرات تعتمد بشكل أساسي على النفط والمواد الخام، كما أن السلع المصدرة بقيت محدودة، وتتجه إلى أسواق محددة، إذ لم يتم تنفيذ السياسات المقررة لتحقيق ذلك من حيث فتح أسواق جديدة،

وتحويل الميزة النسبية إلى ميزة تنافسية، وتحسين المناخ الاستثماري، وتنويع المنتجات، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

ثم جاءت الخطة الخمسية العاشرة للأعوام (٢٠٠٦/٢٠١٠) التي جسدت المرجعية الرئيسية للتحول الاقتصادي السوري بعد النصف الثاني من العقد الأول، والتي كانت استمراراً لنهج التي سبقتها، وقد وضعت الخطة مجموعة من الأهداف الكلية الكمية الواجب تحققها خلال سنواتها الخمس وهي رفع متوسط معدل النمو السنوي إلى (٧٪)، وخفض معدل البطالة إلى (٨٪)، والحفاظ على معدل تضخم سنوي عند (٥٪)، وخفض نسبة السكان تحت خط الفقر إلى (٧,١٢٪)، وزيادة نسبة الاستثمار الأجنبي إلى (٢,٩٪)، وزيادة نسبة الاستثمار الخاص إلى الاستثمار الكلي إلى (٤٧٪)، وخلق فرص عمل بمقدار (١,٢٥٠) مليون فرصة عمل طيلة سنوات الخطة، وأكدت الخطة على ضرورة تعزيز دور الصناعة التحويلية، والاستثمار في مجالات التكنولوجيا والمعلوماتية والسياحة، والأهم من ذلك كله أنها طالبت بضرورة اعتماد اللامركزية الاقتصادية وتبني التخطيط التأشيري.

ومن أجل الوصول إلى معدل نمو اقتصادي مقداره (٧٪) وسطياً حتى عام ٢٠١٠ فإن الخطة قدرت حاجة الاقتصاد السوري إلى استثمارات تقدر (١٨٠٠) مليار ليرة، وبنفس الوقت تقول الخطة وبكل وضوح أن إجمالي الموارد الاستثمارية المتاحة للدولة خلال السنوات تلك لا تتجاوز (٨٥٠) مليار ليرة، وبالتالي يجب أن يؤمن

الاقتصاد موارد تصل إلى (٩٠٠) مليار ليرة سورية من خارج الموازنة الاستثمارية للدولة.

ويعتبر تحقيق معدل نمو اقتصادي يجاوز حاجز الـ(٧٪) الهدف المركزي للخطة الخمسية العاشرة، وتدور حوله، وترتبط به باقي الأهداف الكمية الأخرى، لكن المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية التي حصلت منذ بداية فترة الخطة وحتى نهاية العقد لا تنبئ بتحقيق ذلك المعدل من النمو الحقيقي وخاصة أن دراسة أعدتها هيئة تخطيط الدولة كشفت أن النمو الاقتصادي في سورية سيتراجع خلال عامي (٢٠٠٨/٢٠٠٩) ليصل إلى (٣٪) بعدما كان قد وصل إلى (٥,٥٪) عام ٢٠٠٧، وقد لعبت مجموعة عوامل دوراً مهماً في الضغط سلباً على معدلات النمو الاقتصادي خلال سنوات الخطة أهمها: ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي والخدمي بسبب رفع أسعار الطاقة، وانخفاض المساحات المزروعة بشكل واضح نتيجة للجفاف والهجرة الريفية وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي أيضاً، بالإضافة إلى استمرار العجز في ميزان التجارة الخارجية، وتراجع دور النفط كمصدر أساسي للتمويل، وارتفاع أسعار الوقود والمشتقات النفطية الأخرى في الأسواق الدولية، دون أن ننسى طبعاً تداعيات الأزمة المالية العالمية على بعض قطاعات الاقتصاد السوري، ومنها المؤسسات الصناعية العامة الذي كشفت المعلومات أن الإنتاج الجاهز للبيع تراجع فيها بنسبة (٢٨٪) في شهري كانون وشباط ٢٠٠٩ عما كان عليه خلال الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٨، كما تراجعت مبيعاتها بنسبة (١٤٪)، وتراجعت صادراتها بنسبة

(٤٩٪)، بالإضافة إلى زيادة المخزون في هذه المؤسسات بنسبة (٢١٪).

وكل تلك العوامل مجتمعة ستؤثر على الطلب الكلي، مما ينعكس بدوره سلباً على جانب العرض الكلي (الإنتاج)، وقد كشف الملخص الاقتصادي للتقرير الوطني الأول للسكان في سورية لعام ٢٠٠٩ أن إنتاج الزراعة تراجع بنسبة (٣,٤٪) في عام ٢٠٠٧ عما كان عليه في عام ٢٠٠٦، كما تراجع إنتاج الصناعة التحويلية بنسبة (١١٪) خلال الفترة ذاتها، فيما تراجع إنتاج الكهرباء والماء بنسبة (٤,٥٪) خلال الفترة ذاتها أيضاً، وبالتالي فإن النمو في قطاعات الاقتصاد الحقيقي كان سالباً خلال تلك السنوات وهو ما يضعف معدل النمو الاقتصادي بشكل عام، يضاف إلى ذلك أنه خلال السنوات الماضية كان هناك تراجع واضح في الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض حجم الإنفاق العام الجاري والاستثماري من (٣٥٪) عام ٢٠٠٤ ليصل إلى (٢٨٪) من الناتج عام ٢٠٠٩، ترافق ذلك مع انخفاض الإنفاق الاستثماري بنسبة (٤٠٪) من إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة ذاتها وفق ما أورده الملخص الاقتصادي للتقرير الوطني الأول للسكان أيضاً.

لقد خصصت الخطة الخمسية العاشرة لقطاع الصناعات التحويلية (١٠٥) مليارات ليرة خلال ٥ سنوات، لكن ما أنفق فعلياً لبداية عام ٢٠٠٩ لم يتجاوز (١٧٪) من ذلك المبلغ، وإذا أضفنا إليه اعتماد عام ٢٠٠٩ وبافتراض إنفاقه بالكامل خلال ذلك العام فإن النسبة ترتفع إلى حوالي (٢١٪) فقط، أي أن الاستثمارات المنفذة في القطاع العام

الصناعي خلال السنوات الأربع من عمر الخطة تعادل وسطي ما كان يجب إنفاقه في سنة واحدة.

وعلى الرغم من تراجع الاستثمار العام والخاص والعمالة في الصناعة التحويلية وتدهور وضع شركات القطاع العام الصناعي، فإن تقرير مكتب النائب الاقتصادي عن أداء الاقتصاد السوري قال بأن الصناعة التحويلية نمت في عام ٢٠٠٨ بنسبة (٣٤٪) مقارنة مع عام ٢٠٠٧، وبالتالي فإن نمو الصناعة التحويلية كان مجرد نمو بالأسعار دون نمو في الكميات بسبب التضخم الذي وصل إلى حدود (١٥٪) في العام المذكور كنتيجة حتمية لرفع أسعار حوامل الطاقة، والذي رفع تكاليف الإنتاج الصناعي ذاته، وبالتالي فقد كبرت القيمة الكلية لناتج هذه الصناعة؟ وعلى الرغم من ذلك النمو الكبير المعلن عنه فإن مساهمة الصناعة التحويلية في معدل النمو الاقتصادي العام لم تتجاوز (٣,٤٪) في العام ٢٠٠٨، وبالأسعار الجارية، وهي لا تساهم بأكثر من (٧٪) في الناتج المحلي الإجمالي، وبمقارنة هذه النسبة مع نسبة مساهمة قطاعات الخدمات في الناتج البالغة حوالي (٥٠٪) منه يبدو من الواضح أن الاقتصاد السوري أصبح اقتصاد خدمات أكثر منه اقتصاد إنتاج.

أما بالنسبة لقطاع الزراعة فالأجدر بنا أن نتساءل إن كانت سياسة إزالة الدعم عن حوامل الطاقة التي تم تنفيذها منتصف عام ٢٠٠٨ تتوافق مع ما ذكرته الخطة بشأن النهوض بالقطاع الزراعي، وما جدوى الحلول الإسعافية التي مارستها الحكومة حيال هذا القطاع خلال سنوات الخطة؟ وخاصة أن الحكومة تأخرت سنتين تماماً في

بدء تطبيق نظام دعم الإنتاج الزراعي عبر الصندوق المخصص له إذ أن ذلك الدعم والمقدر بـ(٧٠) مليار ليرة لم ينفذ قبل عام ٢٠١٠، ومنه نستنتج أن الحكومة اتخذت قرار رفع الدعم عن المازوت دون أن تتخذ أي إجراء اقتصادي/اجتماعي موازي له لامتصاص الصدمة، ولكن عندما تحسست نتائج تراجع قطاع الزراعة التقطت الإشارة وباشرت بطرح حلولها، كما يحق لنا أن نتساءل عن أسباب نفاذ مخزون سورية الاستراتيجي من القمح والاعتماد على الاستيراد من روسيا وفرنسا، والـ(٥٠٠) ألف طن من الأقماح الطرية المقدمة هدية من دولة الإمارات إلى سورية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل جنوني وإن كان ذلك يتوافق مع صيانة مكاسب الأمن الغذائي الذي روجت له الخطة؟ وخاصة إذا ما عرفنا أن الأرقام الرسمية كشفت في تلك الفترة عن تدهور معدل نمو الإنتاج الزراعي بين عامي (٢٠٠٨/٢٠٠٧) إذ تراجع معدل نمو قطاع الزراعة بنسبة (١٠,٣٪) عام ٢٠٠٧ عن عام ٢٠٠٦، فيما كان التراجع الكبير له بنسبة (٢٢,٥٪) في عام ٢٠٠٨ عن عام ٢٠٠٧، كما أن إنتاج المحاصيل الأساسية بشكل واضح وكبير فقد تراجع إنتاج القمح في عام ٢٠٠٨ عن عام ٢٠٠٧ بنسبة (٤٧٪)، وتراجع إنتاج الشعير بنسبة (٧٦٪)، وتراجع إنتاج العدس بنسبة (٣١٪)، وتراجع إنتاج الفول بنسبة (٤٦٪)، وتراجع إنتاج الشوندر بنسبة (٧٦٪)، فيما تراجع إنتاج باقي المحاصيل الصناعية (٢٤٪) وكلها بين عامي (٢٠٠٨/٢٠٠٧).

بدا واضحاً أن الجانب الاجتماعي في «**اقتصاد السوق الاجتماعي**»

الذي روجت له الخطة لم يتحقق، ومن مفردات ذلك الجانب وعلى سبيل المثال لا الحصر ما أوردته الخطة حرفياً بالقول ضرورة تطوير نظام الضمان الاجتماعي بحيث يشمل الفئات والمهن المتدنية الدخل والهامشية في القطاع الاقتصادي غير المنظم، ووضع خطة لشبكات الأمان الاجتماعي، ترتبط بتطوير برامج الرعاية الاجتماعية وتوفير العون المادي المباشر للأسر المحتاجة، وتوسيع الفرص الاقتصادية للفقراء والمناطق الأقل نمواً من خلال المشاريع الاستهدافية ووجود برنامج وطني لتطوير المناطق المتخلفة والنائية، والأمثلة على تلك العموميات كثيرة أيضاً، وقد أيدت الأرقام تراجع الجانب الاجتماعي بشدة خلال سنوات الخطة فقد تراجعت معدلات نمو الأجور الحقيقية من (٩,٩٪) عام ٢٠٠٥ إلى (٧,٩٪) عام ٢٠٠٦ ومن ثم تراجعت إلى (٣,٢٪) عام ٢٠٠٧، وهذا معناه انخفاض شديد بالقوة الشرائية للمواطن السوري، كما زادت نسبة السكان تحت خط الفقر العام، أي الذين يقل دخلهم عن (٢) دولار باليوم، من (٣٠٪) عام ٢٠٠٥ إلى (٣٤,٥٪) عام ٢٠٠٧، وبالمقابل فقد شهد توزيع الدخل القومي انحيازاً واضحاً لصالح رأس المال إذ بلغت حصة رأس المال حوالي (٧٠٪) من الدخل القومي فيما وصلت حصة الأجور إلى (٣٠٪) منه في العام ٢٠٠٧، علماً أن الخطة قد وعدت بأن تقوم بربط السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات القطاعية باستحداث فرص العمل الجديدة والتقليل من حدة الفقر، ورغم كل ذلك فإن خطاب الحكومة الاقتصادي ما يزال يصر على تحسن وضع المواطن الاقتصادي.

الإصلاحات الاقتصادية

تم خلال السنوات (٢٠٠٠/٢٠١٠) اتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير، وإصدار عدد من الأنظمة والقوانين في موجة إصلاحية عامة شملت مفاصل الاقتصاد كلها تقريباً كالمالية والنقد والإنشاء والتعمير والمصارف والاستثمار وغيرها وهدفت في المحصلة النهائية إلى تحرير الاقتصاد داخلياً وخارجياً وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وإفساح أكبر مجال ممكن للقطاع الخاص للعمل، كما شكلت تلك الإصلاحات على المستوى الآيديولوجي تخل علني وواضح للدولة عن مفهوم «**الاشتراكية**» كنهج تقليدي تمكست به في خطابها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي طيلة أربعين عاماً ماضية وانتقالها إلى ما أسمته «**اقتصاد السوق الاجتماعي**» كنهج جديد لإدارة الاقتصاد والمجتمع، وقد شكلت تلك الموجة من الإصلاحات إعادة «**مأسسة**» الاقتصاد السوري من جديد، تلك المأسسة التي كانت موجودة قبل أربعين عاماً والتي ألغتها قوانين التأميم بالدرجة الأولى، وبات المجتمع السوري يتعامل مع أنماط مؤسسية جديدة في مجالات المال والتأمين والاتصالات والعقارات وغيرها، وبالتالي فكل ما ألغي وجوده عاد موجوداً من جديد إلى الاقتصاد، وبناءاً عليه فقد بدأت شبكات وعلاقات اجتماعية

وقانونية واقتصادية جديدة تنمو في الاقتصاد منذرة بتحول اجتماعي مقبل على المدى الطويل يقوده التغيير في البنية الاقتصادية العامة، لكن المجتمع بقي خلال تلك الحقبة كلها مفتقداً إلى التشريعات التي تغطي الجانب الاجتماعي والتي تكون قادرة على امتصاص النتائج السلبية للعملية الاقتصادية المتسارعة التطور.

خلال هذا العقد تسارعت عمليات التحرير الاقتصادي في سورية بشكل ملفت للنظر وتحديداً في نصفه الثاني، وبشكل ينسجم مع توجهات صندوق النقد الدولي، الرامية دائمة وأبداً إلى كف يد الدولة عن الاقتصاد أينما أمكن لها ذلك، والداعية إلى استمرار سياسات التصحيح الهيكلي، من ترشيد الأجور، وتحرير التجارة الخارجية، ورفع الدعم عن المشتقات النفطية وغير النفطية، وفرض الضريبة على القيمة المضافة، واتّباع سياسة نقدية ومالية متشددة للسيطرة على معدلات التضخم.

وقد اعترف خبراء الصندوق الذين كانوا يزورون سورية ويتشاورون مع حكومتها، بأن صعوبات اقتصادية سوف تواجه سورية بشكل حتمي، تتمثل أساساً بتراجع عائدات النفط ما سيضغط على مالية الدولة، ويؤدي إلى صعوبة الحفاظ على مستويات المعيشة، أو أنه سيعيق تطورها نحو الأفضل على الأقل، لكن أولئك الخبراء يخفون تماماً العلاقة السببية بين سياساتهم المقترحة، وبين النتائج الاقتصادية المتوقعة، بل إنهم واثقون بأن تلك السياسات هي التي ستقود إلى تصحيح اختلالات الاقتصاد الكلي، في حين تدل التجربة

الاقتصادية أن تلك السياسات ذاتها تفضي إلى مزيد من الاختلالات.

ورغم أن خطاب الحكومة الاقتصادي الرسمي لم يقر بشكل مباشر التزامها بتنفيذ تلك السياسات، بل أوحى بالوقت نفسه أن الحكومة غير معنية بما يمليه أو يقترحه الصندوق عليها من أفكار وسياسات، وبأنها غير ملزمة بتطبيقها، وبأنها تلتزم التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، نجد أن سلوك الحكومة الاقتصادي على أرض كان الواقع يطابق تماماً توجهات ورغبات خبراء الصندوق، ولكن تحت عباءة الحاجة الاقتصادية الداخلية، والقرار الاقتصادي الداخلي المستقل، وتحت ذريعة التحول الاقتصادي والمرحلة الانتقالية، وكانت النتيجة أن الحكومة من خلال إصلاحاتها تلك نفذت الشق الأول من نموذج إدارتها الجديدة للاقتصاد، أي التحول نحو بنية السوق، وأهملت الشق الثاني منها وهو الشق الاجتماعي الذي لم يشهد إصلاحات جوهرية موازية للإصلاحات الاقتصادية.

ومن تلك التشريعات التي صدرت ونظمت النشاط الاقتصادي نذكر: قوانين إحياء مجلس النقد والتسليف، والسرية المصرفية، وإحداث المصارف الخاصة، والمصارف الإسلامية، وشركات التأمين التقليدية والتكافلي، وشركات ومكاتب الصرافة، وهيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وإلغاء حظر تداول وتحويل العملة الأجنبية، وتعديل النظام الضريبي، وتعديل قانون الاستثمار وإحداث الهيئة العامة للاستثمار، وإحداث المدن الصناعية، وإحداث سوق دمشق للأوراق المالية، وإحداث سوق الأوراق المالية الحكومية، وإحداث

شركات التطوير والاستثمار العقاري، وإحداث مؤسسات مصرفية اجتماعية، وإحداث مصارف الاستثمار، وإحداث الهيئة العامة للضرائب، وإحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، بالإضافة إلى صدور قانون المنافسة ومنع الاحتكار، وقانون حماية الصناعات الناشئة، وقانون تنظيم الشركات وقانون التجارة الجديد، وقانون حماية الإنتاج الوطني من الممارسات الدولية الضارة، وقانون العمل في القطاع الخاص والتعاوني والمشترك، وقانون التخطيط الإقليمي، وقانون تنظيم العلاقات الزراعية، كما أيضاً تم تأسيس المجلس الأعلى للتصدير، وإنشاء هيئة تنمية وترويج الصادرات، وإحداث الهيئة العامة للإشراف على التمويل العقاري، وتأسيس اتحاد المصدرين، وإحداث صندوق تنمية الصادرات، وإلغاء الحصر وقيد العمولة على جميع المستوردات للمؤسسات الحكومية الحصرية[1].

(١) قانون السرية المصرفية رقم ٢٩ عام ٢٠٠١، قانون بإحداث المصارف الخاصة رقم ٢٨ عام ٢٠٠١، القانون ٢٣ عام ٢٠٠٢ المتضمن إحياء مجلس النقد والتسليف وإعادة تنظيم مؤسساته، مرسوم هيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٥٩ عام ٢٠٠٣، المرسوم رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٤ والذي ألغى المرسومين (٢٤ و٦) والذي سمح بتداول وتحويل العملات الأجنبية، القانونين (٢٤ و٤٥) لعام ٢٠٠٣ والمتعلقين بتعديل النظام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي. القانون رقم ٨ لعام ٢٠٠٦ القاضي بتعديل قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ وإحداث الهيئة السورية للاستثمار، المرسوم ٥٧ لعام ٢٠٠٤ الخاص بإحداث المدن الصناعية في عدرا وحسيا والشيخ نجار وفي دير الزور، المرسوم ٦٠ عام ٢٠٠٤ القاضي إلغاء رسم الاغتراب، القانون ٥٦ عام ٢٠٠٤ المتضمن تنظيم العلاقات الزراعية، المرسوم ٣٥ عام ٢٠٠٥ الخاص بإحداث المصارف الإسلامية، المرسوم رقم ٤٣ عام ٢٠٠٥ =

في العشرية الأولى من القرن الجديد ظهر بوضوح شديد التفاوت الصارخ بين الانفتاح الاقتصادي الداخلي والخارجي والانغلاق السياسي الداخلي على المجتمع، فالملكية والثروة والقيمة المضافة المنتجة والفائض الاقتصادي باتت كلها في يد البرجوازية السورية الكلاسيكية والجديدة منها على السواء وتحت سيطرتها، مقابل

= الخاص بإحداث قطاع التأمين الخاص، المرسوم ٥٥ عام ٢٠٠٦ الخاص بإنشاء سوق الأوراق المالية بدمشق، القانون رقم ٤٢ عام ٢٠٠٦ لحماية الإنتاج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية، والمرسوم ٣٩ عام ٢٠٠٦ الخاص بإنشاء الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، القانون رقم ٢ لعام ٢٠٠٥ الخاص بالمؤسسات والشركات العامة، القانون رقم ٥٤ عام ٢٠٠٦ المتضمن القانون المالي الأساسي للمؤسسات والشركات العامة، القانون ٢٤ عام ٢٠٠٦ المتضمن الترخيص لشركات ومكاتب الصيرفة، المرسوم رقم ٦٠ لعام ٢٠٠٧ القاضي بإحداث سوق الأوراق المالية الحكومية، المرسوم ٦١ المتضمن السماح للشركات بالاندماج بعد إقامة تقويم موجوداتها الثابتة، القانون ٤١ لعام ٢٠٠٧ القاضي بإحداث الهيئة العامة للضرائب، قانون التجارة ٣٦ عام ٢٠٠٧، قانون الشركات الجديد رقم ٣ عام ٢٠٠٨، القانون ٣٩ عام ٢٠٠٩ الخاص بإحداث الهيئة العامة للإشراف على التمويل العقاري، القانون رقم ٥٦ لعام ٢٠١٠ القاضي بإحداث مصارف للاستثمار، والقانون ٢٤ عام ٢٠١٠ الخاص بحماية الصناعات الناشئة، القانون رقم ٢٥ لعام ٢٠٠٧ القاضي بإحداث مؤسسات مصرفية اجتماعية، القانون رقم ٤ للعام ٢٠٠٨ الخاص بالتحكيم بالمنازعات المدنية والاقتصادية والتجارية، القانون ١٥ لعام ٢٠٠٨ القاضي بإحداث شركات التطوير والاستثمار العقاري، القانون ٢٦ عام ٢٠١٠ المتعلق بالتخطيط الإقليمي، القانون ١٧ لعام ٢٠١٠ المتعلق بالعمل لدى القطاع الخاص والقطاع التعاوني والمشترك.

تراجع واضح للدولة في تلك المجالات كافة، واستمر في ذلك العقد تعميق انقسام تموضع الثروة والسلطة، فالاقتصاد للبرجوازية وشركاؤها المحليين والأجنبيين، والسلطة السياسية للدولة، والمجتمع بات مطوقاً أكثر بما تنتجه الرأسمالية الصاعدة من ضغوطات اقتصادية وما يفرزه النظام السياسي الكلاسيكي من ضغوطات على الحراك المدني والسياسي والاجتماعي، ويمكن توضيح بنية الدولة والتغيير الاجتماعي المرافق له خلال تلك الفترة من خلال المكونات الخمسة التالية:

أولاً: دولة مترهلة تحولت إلى مجموعة من الأجهزة المتراصفة والمتلاصقة غير المتفاعلة بدأت تفتقد وتتخلى عن وظائفها الاقتصادية والاجتماعية الفعلية، وبدأت مكانتها الاقتصادية تهتز نتيجة اختلال وضع داعمها الاقتصادي الداخلي الأساسي النفطي/ المالي وانحسار ريعها السياسي والاقتصادي الدولي الناتج عن مكانتها الجيوبوليتيكية تاريخياً متحولة بذلك إلى دولة ريعية تعتمد «**منطق الجباية**» لتمويل خزانتها، ولا تملك جهازاً إنتاجياً كفؤ وفعالاً يحمي مواقفها السياسية الداخلية والخارجية ومواقفها الاجتماعية، وهي تعاني في الوقت نفسه من أزمات وضغوط سياسية واقتصادية داخلية وإقليمية ودولية وتعمل بمنطق الانفتاح والتحرير الاقتصادي في الوقت الذي ترفض فيه منطق الانفتاح السياسي أو تتحفظ عليه بشدة على الأقل، وبالوقت نفسه لا تملك مشروعاً واضحاً

ومتماسكاً للإصلاح الاقتصادي والإداري، وتفتقد لإدارة التغيير التطوّري لبنيتها .

ثانياً: صعود فئة اجتماعية حديثة ليست أصيلة/عميقة اقتصادياً بالمعنى التاريخي للكلمة لا تملك تراثاً أو تقاليد عمل اقتصادي سياسي بل امتلكت كتلة مالية ضخمة كان جزءاً منها نتيجة لعمليات فساد تاريخية طويلة سيطرت بواسطتها على مفاصل اقتصادية حيوية في قطاعات اقتصادية سريعة الربح والمردودية وبشكل احتكاري على خلفية تحالفات معينة مع السلطة السياسية، وعملت على تخصيص جزء من الموارد الاقتصادية لصالحها بفعل بعض الامتيازات الطبقية والسياسية، وعندما سنحت الفرصة لها مجدداً بعد الانفتاح الجديد في العقد الأول باتت تعمل على إعادة تدوير هذه الكتلة المالية في مشاريع إضافية جديدة، بحيث بقيت في النهاية المتحكم الوحيد هذه الكتلة باتجاه تركزها كمياً ونوعياً.

ثالثاً: مجتمع يعيش ما يقارب نصف سكانه تحت خط الفقر ويعدمون المشاركة والحراك الاجتماعي والسياسي، ومرميين على هامش العملية الإنتاجية، وخاضعين لقوانين اقتصاد الكفاف وشروط الاقتصاد غير المنظم، ويعيشون في أحزمة للفقر والسكن العشوائي، تنقصهم القدرات والفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد تطور فقرهم إلى حالة من «**التهميش والاستبعاد الاجتماعي**» وهؤلاء

يشكلون على المدى الطويل مشروعاً ناجحاً للأزمات الاجتماعية/ السياسية إذا بقيت أوضاعهم الاقتصادية على ما هي عليه أو إذا تراجعت تلك الأوضاع أكثر.

رابعاً: غياب الخطاب والتوجه الاجتماعي بشكل واضح على أرض الواقع مقارنة مع فترة ما قبل التحرير والانفتاح الاقتصادي، وغياب واضح للأدوات الاجتماعية القادرة على امتصاص مفرزات مرحلة التحول وما بعدها وخاصة شبكات الحماية الاجتماعية بأنواعها الرئيسية الثلاثة وهي: برامج العمل الاجتماعي، وصناديق الطوارئ الاجتماعية، وصناديق الاستثمار الاجتماعية والتي تطبق جميعها أثناء وبعد عمليات التحول الاقتصادي، ويكمن الاختلاف بينها في هدف كل منها، والمدة الزمنية لها، والفئة التي تستهدفها، والعلاقة مع الحكومة، وكيفية إدارتها[1] وذلك من أجل المحافظة على الحدود الدنيا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنفسية «**للفقراء الجدد**» الذين يمثلون أحد المخرجات الاجتماعية السالبة لعملية التحول الاقتصادي.

خامساً: الافتقار إلى رؤيا مستقبلية لسورية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً تتفق عليها كافة أطياف الشعب السوري وتحدد

(١) للتوسع أكثر فيها يمكن مراجعة د. الحصري، طارق، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، البطالة – الفقر، التفاوت في توزيع الدخل، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٧ الصفحات ٣٦٠ و٣٦١.

ملامحها بوثيقة وطنية شاملة تكون بمثابة دستور الانتقال نحو المستقبل ومرجعيته الفكرية والتنفيذية تُرسم من خلالها حوامل التغيير الشامل.

وبالتالي فإنه في ظل هذا التحول الاقتصادي استمر تحويل الثروة الاجتماعية المنتجة إلى فئة محدودة مستفيدة من امتيازاتها وتحالفاتها السياسية والاقتصادية التاريخية والراهنة، ويزداد الانقسام الطبقي وتتوسع دائرة التهميش الاجتماعي لتطال شريحة كبيرة من المواطنين على حساب تحقيق تنمية اقتصادية لحفنة قليلة من الأثرياء التقليدين والجدد، الأمر الذي ينقل سوريا مستقبلاً إلى حالة من «**تخصيص التنمية**» مقابل «**تعميم التهميش**»، وهو ما ينعكس سلباً مرة أخرى على النمو الاقتصادي ذاته من خلال تفتت الحوامل الاجتماعية لعملية النمو وتدهور مكوناتها من خلال زيادة حدة الاستقطاب الطبقي.

المراجع

١. ف.ب. فيكتوروف، اقتصاد سورية الحديثة، مشكلاته وآفاقه، ترجمة هشام الدجاني، مراجعة غسان رسلان، دار البعث للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٧٠.

٢. تاريخ الأقطار العربية المعاصرة (١٩١٧/١٩٧٠)، مجموعة من المؤلفين، الجزء الأول، أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي، معهد الاستشراق، دار التقدم، موسكو، الطبعة الأولى ١٩٧٥.

٣. عرودكي، يحيى، الاقتصاد السوري الحديث، الجزء الأول، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٧٢.

٤. الاقتصادات العربية، وتناقضات السوق والتنمية، مجموعة مؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، شباط ٢٠٠٥.

٥. النفط والاستبداد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، تأليف: مجموعة مؤلفين، ترجمة: معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.

٦. الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، مجموعة من المؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية – المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، كانون الأول ٢٠٠٤.

٧. الحصري، طارق، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.

٨. د. رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٤.

٩. د. طاهر، جميل، النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية، بحث علمي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٩٧.

١٠. سيل، باتريك، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، ترجمة المؤسسة العامة للدراسات والتوزيع والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٨.

١١. هيكل، محمد حسنين، خريف الغضب، قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٣.

١٢. الجوهري، أماني، الدور التنموي للدولة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، سلسلة مفاهيم، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.

١٣. د. الكواز، أحمد، الحسابات القومية والفساد، بعض المعالجات والآثار، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، بلا تاريخ.

١٤. د. علي، علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد ٢٣، الطبعة الأولى ٢٠٠٤.

١٥. د. ولد سيدي محمد، سيدي محمود، المشاكل الهيكلية للتنمية، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٥.

١٦. د. حبيب، مطانيوس، أوراق في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٦.

١٧. د. حبيب، مطانيوس، قراءات ورؤى في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٩.

١٨. د. الحمش، منير، التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجددها، دار الجليل، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٢.

١٩. د. صالحة مهيب، عوامل النمو الاقتصادي في سورية (١٩٥٠/١٩٩٠)، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.

٢٠.النيال، عبد القادر، أوراق من دفتر الاقتصاد السوري (١٩٩٧/٢٠٠٧)، دار الرواد، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.

٢١. د. العماش، حسين، تجاوز المأزق، منطلقات الإصلاح الاقتصادي في سورية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى بلا تاريخ.

٢٢. د. العمادي، محمد، هموم التنمية، حوادث لن أنساها، دار طلاس للدراسات والترجمة والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٢.

٢٣. د. جوني، عز الدين، التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠١.

٢٤. د. جمعة، محمد، السياسة النقدية في سورية وأثرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٠/٢٠٠٠)، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.

٢٥.د. الحمش، منير، التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجددها، دار الجليل، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٢.

٢٦. صارم سمير، التجارة الخارجية، نموذج القطر العربي السوري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٣.

٢٧. د. القاضي، حسين، الإصلاح الاقتصادي في سورية إلى أين، دار الرضا للنشر، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٢.

٢٨. سعيفان، سمير، ومعمار، محمد، التجارة الخارجية في سورية، أطلس للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٩.

٢٩. د. سكر، نبيل، نحو اقتصاد اشتراكي متطور، دراسة غير منشورة، دمشق ١٩٩٠.

٣٠.د. حوراني، أكرم، انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ٢٠٠٤.

٣١. د.نجمة، إلياس، السياسات المالية في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ٢٠٠٣.

٣٢. د.الأبرش، رياض، القروض المصرفية والتمويل الإنمائي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية عام ٢٠٠٠.

٣٣. معمار، محمد، استشراف إمكانات النمو الاقتصادي الكامنة في سورية حتى العام ٢٠٢٥، ورقة خلفية لمشروع رؤية استشرافية لمسارات التنمية سورية ٢٠٢٥.

٣٤. الكيلاني، شمس الدين، الطبقة الوسطى السورية، واقعها وآفاقها، ورقة خلفية لمشروع رؤية استشرافية لمسارات التنمية سورية ٢٠٢٥.

٣٥. جبران، حسن، علاقة الدولة بالمجتمع وانعكاساتها على التشكيل الاجتماعي والتموضع الطبقي، التغيرات والاتجاهات الممكنة في سورية، ورقة خلفية لمشروع رؤية استشراف لمسارات التنمية سورية ٢٠٢٥.

٣٦. آثار إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجمهورية العربية السورية ومصر على قطاع النسيج والملابس الجاهزة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٥.

٣٧. د. عبد النور، خالد، واقع الصناعة التحويلية في سورية واستراتيجية التنمية الصناعية، وزارة الصناعة، دمشق ٢٠٠٣.

٣٨. د. عبد النور، خالد، القطاع الخاص بين الحماية والمنافسة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية لعام ٢٠٠٠.

٣٩. د. عبد النور، خالد، واقع الصناعة التحويلية في سورية وإستراتيجية التنمية الصناعية، وزارة الصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، دراسة غير منشورة، ٢٠٠٣.

٤٠. الخطة الخمسية العاشرة للأعوام (٢٠٠٦/٢٠١٠)، هيئة تخطيط الدولة السورية.

٤١. إستراتيجية الصناعة السورية حتى عام ٢٠١٥، وزارة الصناعة السورية، ٢٠٠٨

٤٢. المجموعة الإحصائية السورية للأعوام من ١٩٦٤ لغاية ٢٠١٠.

٤٣. الإحصاءات النقدية لغاية أيلول ٢٠٠٩، مصرف سورية المركزي دمشق ٢٠٠٩.

٤٤. التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول في سورية، مشروع سورية ٢٠٢٥، بالتعاون مع الأمم المتحدة.

٤٥. التقرير الوطني الأول للفقر في سورية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٦.

٤٦. التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري، دمشق ٢٠٠٧.

٤٧. تقرير هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠٠٩.

٤٨. تقرير التجارة الزراعية السورية لعام ٢٠٠٢، المركز الوطني للسياسات الزراعية.

٤٩. التقرير الاقتصادي المقدم من الحكومة إلى المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث، دمشق ٢٠٠٥.

٥٠. تقارير خبراء بعثة صندوق النقد الدولي إلى سورية في إطار مشاورات المادة الرابعة للصندوق (٢٠٠٥/٢٠٠٨).

٥١. تقرير مراجعة أداء منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة، تقرير غير منشور، هيئة تخطيط الدولة السورية، ٢٠٠٩.

٥٢. تقرير الأداء الاقتصادي للحكومة السورية لعام ٢٠٠٩، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب الاقتصادي الفني عام ٢٠٠٩.

٥٣. تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع، تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ٢٠٠٥، واشنطن، عام ٢٠٠٥.

٥٤. مهرة، علي، الديون الخارجية وآثارها على التنمية مع إيلاء أهمية خاصة للديون الخارجية السورية، رسالة دكتوراه، إشراف د. عبد الرحيم بوادقجي، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ١٩٩٦.

٥٥. أسد، أيهم، سياسات اقتصاد العرض ودورها في توليد صدمة النمو الاقتصادي في سورية، رسالة دكتوراه، إشراف الأستاذ الدكتور عدنان سليمان، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠١٠.

٥٦. أسد، أيهم، الاقتصاد السياسي لمعدل النمو المقترح في الخطة الخمسية العاشرة، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة «آفاق التنمية ومشروع الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية»، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية بدمشق، عام ٢٠٠٦.

٥٧. أسد، أيهم، الخطة الخمسية العاشرة والفساد ضد الكسر، مقال منشور في مجلة المجتمع الاقتصادي. العدد ٥. نيسان ٢٠٠٦.

٥٨. أسد، أيهم، الخطة الخمسية فزاعة وشماعة فترة التحول، مقال منشور في مجلة تجارة وأعمال، العدد ١٣، تشرين الأول، ٢٠٠٩.

٥٩. أسد، أيهم، التنمية بالتهميش الاجتماعي، مقال منشور في مجلة المجتمع الاقتصادي. العدد ٤، آذار ٢٠٠٦

٦٠. أسد، أيهم، بناء الصدمة، مقال منشور في مجلة المصارف والتأمين، العدد ١، أيلول ٢٠٠٧.

٦١. أسد، أيهم، القروض والمنح توسل أو تسول اقتصادي، مقال منشور في مجلة الاقتصاد والنقل. العدد ١٠، تشرين الثاني ٢٠٠٥.

٦٢. أسد، أيهم، النمو يكشف أزمة الاقتصاد وتهالكه، مقال منشور في مجلة أبيض وأسود. العدد ٨٧ تاريخ ٢٠٠٤/٧/٥.

المحتويات

مقدمة	٧
عقد الستينيات: نمو محكوم بصراع السياسة	١٣
عقد السبعينيات: لعنة الريع والموارد الخارجية	٤٩
عقد الثمانينيات: الأزمة تخنق النمو	٧١
عقد التسعينيات: النمو وذهنية الاسترخاء	٩٩
العقد الأول من الألفية الثالثة: نمو يقوده تحرير الاقتصاد	١١٩
المراجع	١٦٥

المؤلف في سطور

أيهم علي أسد

- مواليد سوريا، حلب، عام ١٩٧٨ .
- دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق بتقدير امتياز، عام ٢٠١٠ .
- محاضر في المعهد الوطني للإدارة العامة بدمشق منذ عام ٢٠٠٨ .
- درَّس في الجامعة الافتراضية السورية، برنامج الإجازة في الاقتصاد عام ٢٠١٠ .
- صدر له ثلاثة كتب هي:

  ١- تفكيك العولمة، دار التكوين، دمشق، ٢٠٠٨،

  ٢- نقد اندماج الاقتصادات العربية، دار التكوين، دمشق، ٢٠٠٩ .

  ٣- البنى الليبرالية النظرية للتغيير الاقتصادي، دار نون ٤، حلب، ٢٠١١ .
- له العديد من الأبحاث العلمية المحكمة، والدراسات الاقتصادية، وأوراق العمل، في مجالات النمو الاقتصادي، والاقتصاد الدولي، والنوع الاجتماعي، والأزمة المالية.
- عمل في حقل الإعلام الاقتصادي الخاص خلال أعوام (٢٠٠٢/٢٠٠٩) كمحرر وعضو هيئة تحرير ورئيس تحرير، وكتب الكثير من مقالات الرأي، ومقالات التحليل الاقتصادي.
- عضو جمعية العلوم الاقتصادية السورية، وعضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وعضو مشارك في اتحاد الصحافيين السوريين.

يعكف هذا الكتاب على تحليل بنية النمو الاقتصادي في سورية خلال خمسين عاماً على شكل عشريات متتالية ، كان لكل عشرية منها خصائصها و ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية الخاصة بها والتي أثرت بدورها على معدلات النمو الاقتصادي، لكن بدا خلال الخمسين عاماً الماضية أنه تم هدر موارد الاقتصاد الذاتية والموارد الطارئة التي حصل عليها بطرق مختلفة، وتم تضييع فرص تنموية كبيرة كان يمكن من خلالها تطوير بنية الاقتصاد والمجتمع و تجاوز الكثير من الاختلالات الهيكلية وتوفير مصادر نمو بديلة ومستدامة .

ويمكن التأكيد من خلال التحليل العلمي لنصف قرن اقتصادي أنه تم تبديد الكثير من الفرص التاريخية بالمعنى الحقيقي للكلمة دون الاستفادة منها أو توظيفها لخلق مجتمع سوري متقدم وحداثي، وبالتالي لم يكن الاقتصاد سوى عاملاً محبطاً للتطور المجتمعي العام بدلاً من أن يكون عاملاً محفزاً له، و هو ما سيكتشفه القارئ من خلال اطلاعه على كيفية تغير و تقلب مصادر النمو الكمية الرئيسية و عدم القدرة على السيطرة عليها تاريخياً وتنميتها.